وثيقة الصراع داخل المنظمة
الجزء الأول

**منشورات موقع "30 غشت"**

www.30aout.info

# من وثائق الصراع داخل المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام"

## الجزء الأول

## اليمين الجديد:
## من الإصلاحية إلى خط الردة

يناير 2016

# وثائق الجزء الأول

❶ بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة .إلى الشباب المغربي و الرأي العام الديمقراطي المشتري بلعباس .عبدالله المنصوري....

❷ حول بعض التاملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979 .أبراهام السرفاتي

❸ حول بيان المرتدين .الانتهازية ... و الكذب في خدمة الارتداد عن طريق الثورة المغربية .مناضل

## ملحق الجزء الأول

تعميم داخلي .تنبيه .المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام"

بمناسبة الذكرى الرابعة و الأربعين لانعقاد الندوة الوطنية الأولى للمنظمة الماركسية - اللينينية المغربية "إلى الأمام" التي انعقدت في فاتح يناير 1972 بالرباط ، و التي شكلت حلقة أساسية ، ساهمت في إطلاق دينامية فكرية و سياسية و تنظيمية ، أدت إلى الوضوح السياسي و التنظيمي ، الذي بلورته وثيقة "عشرة أشهر من كفاح التنظيم ، نقد و نقد ذاتي" ، و بعد إصداره للجزء الأول من "الوثائق الأساسية للمنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام": 1970 . 1980 الخط الثوري ( أنظر الرابط التالي: http://www.30aout.info/media/00/01/4199322645.pdf )، يصدر موقع "30 غشت" الجزء الأول "من وثائق الصراع داخل المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" " ، و هو "اليمين الجديد: من الإصلاحية إلى خط الردة" ، و ذلك مساهمة في تسهيل مهام الاطلاع على تاريخ منظمة "إلى الأمام" من خلال وثائقها.

**تقديم**

الوثيقة الأولى في هذا الجزء ، هي البيان الذي صدر بتاريخ 22 فبراير 1980 (توقيع: المشتري بلعباس ، المنصوري عبدالله...) ، و هي تؤرخ للحظة حاسمة في تاريخ التيار اليميني الإصلاحي داخل منظمة "إلى الأمام" ، لحظة انتقال هذا الخط من الإصلاحية إلى خط الردة عن المنظمة ؛ و عن الحركة الماركسية اللينينية المغربية ككل ، و تحوله ، بعد هزيمته و طرده من المنظمة في 12 نونبر 1979 ، إلى تيار رجعي شعاره المركزي هو الهجوم على الأطروحات التأسيسية للحركة الماركسية اللينينية المغربية ، و على الخصوص ، هجومه الشرس على منظمة "إلى الأمام" بهدف تصفية كل رصيدها الكفاحي الثوري ، و زرع إيديولوجية التشكيك في المشروع التاريخي الثوري للبروليتاريا.

تبلورت الجذور الفكرية و السياسية لهذا التيار اليميني الإصلاحي بعد اعتقالات 1974 إلى حدود مارس 1976 ، إلا أن هجومه الفعلي على الخط الكفاحي الثوري للمنظمة ابتدأ خريف 1976 ، بعد أن رفضت مجموعة 61 (عين برجة) ، بقيادة زعيمي هذا التيار ، زعماء الهزيمة و الانهيار ، المشاركة إلى جانب مجموعة 26 .م.79 و م. 66 ، في معركة الشهيد عبداللطيف زروال بتاريخ 14 نونبر 1976 ، تحت شعار "المحاكمة أو إطلاق السراح". هذه المعركة البطولية التي فرضت على النظام الرضوخ لمطلب المحاكمة (3 يناير 1977 ) و إطلاق سراح 105 من المناضلين ، شكلت اندحارا للخط اليميني و تحطم كل مبرراته الانهزامية الداعية إلى عدم طرح و الدفاع عن المواقف الثورية للمنظمة تجنبا لأحكام النظام القاسية ، ملتقيا بذلك مع مواقف حزب الاتحاد الاشتراكي الداعية إلى التخلي عن المواقف الثورية مقابل تخفيف الأحكام.

بعد المحاكمة سيتم توقيف زعيمي الخط اليميني ضمن قرارات يونيو 1977 التي أصدرتها القيادة الثورية للمنظمة بالسجن المركزي بالقنيطرة ، و التي بموجبها تم تجميد و توقيف كل من تواطأ مع القمع خلال حملة الاعتقالات. تلك القرارات رفضاها زعيمي الخط اليميني ، كما رفضا تقديم أي نقد ذاتي. في هذه الفترة بالذات ، فترة 77 ـ 78 ، قاما ببلورة أطروحاتهما اليمينية في تحليل سياسي وزع سرا في البداية ، ليستغلا بعد ذلك ، توزيع النظام الكومبرادوري للمعتقلين على العديد من المعتقلات إثر الإعلان عن معركة المطالبة بسن قانون المعتقل السياسي (معركة فبراير 1978) ، من أجل نشر و الدعاية لمواقفهما اليمينية التي دعمها أغلب من جمدت عضويته إبان قرار المنظمة في يونيو 1977.

و يبقى الإنجاز الأهم الذي حققه هذا الخط اليميني الإصلاحي هو التحاق ابراهام السرفاتي به ، و تبنيه الكامل لأطروحاته بعد مجيئه من سجن "غبيلة" بالدار البيضاء يناير 1979 .حيث قضى فترة هناك امتدت من مارس 1977 (تاريخ صدور الأحكام من طرف محكمة الاستئناف بالدار البيضاء) ، ليتشكل ما أطلق عليه حينها بالثالوث اليميني الذي خاض حربا شرسة ضد منظمة "إلى الأمام" و خطها الماركسي – اللينيني الثوري ، بهدف بسط خط إصلاحي يميني و ذيلي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، تحت شعار محاربة الانتهازية اليسارية و الدفاع عن ما سمي ب "جبهة القوى الديمقراطية و الثورية" كطريق جديد لبناء الحزب الثوري بدل الشبيبة المدرسية كعبارة إلى الطبقة العاملة. و لإعطاء أطروحاتهم طابعا راديكاليا وضعوا شعار "إسقاط النظام" كشعار مركزي للفترة.

لقد استطاع هذا الثالوث اليميني أن يفرض على المنظمة في السجن المركزي برنامجه الانتقالي الذي فيه لعب أبراهام السرفاتي دورا مركزيا مستغلا وجوده في "اللجنة القيادية" للتنظيم المركزي المحلي بالسجن المركزي ، حيث أصبح فيها الناطق الرسمي لهذا الخط ، في الوقت الذي فيه عمل الثنائي الآخر على تصعيد الضغط تنظيميا و سياسيا على "اللجنة القيادية" للفرع. هكذا إذن فرض على المنظمة برنامجا يتضمن ثلاث محاور: 1 .مميزات الوضع السياسي ، الذي حاول تمرير الأطروحات اليمينية من خلال جعل "التحليل السياسي" المقدم من طرف المشتري بلعباس و المنصوري عبدالله أرضية للنقاش السياسي. 2 .إعادة البناء ، و التي لم تخرج عن إطار الأطروحة اليمينية في الاصطفاف وراء "جبهة القوى الديمقراطية و الثورية" بقيادة الاتحاد الاشتراكي ، لفتح طريق بناء حزب الطبقة العاملة. 3 .تقييم تجربة 1977 . 1978 (تجربة السجن المركزي) التي لم يكن الهدف السياسي و التنظيمي منها سوى إسقاط قرارات التجميد التي أصدرتها القيادة الثورية في يونيو 77 ، و عودة اليمين إلى مواقعه في قيادة المنظمة و عزل العناصر الثورية.

في هذا السياق ستعرف المنظمة أقوى معركة سياسية و إيديولوجية بين الثالوث اليميني الإصلاحي و مناضلي الخط الثوري ، معركة حملت اسم "معركة أبريل 1979" ، و التي اندحر فيها الخط اليميني و دفعت بأحد أعمدته .السرفاتي . إلى صياغة وثيقة تهجمية و "بولميكية" ضد مناضلي الخط الثوري (أنظر "اعترافات" ابراهام السرفاتي في وثيقته "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979 " ، الوثيقة الثانية في هذا الجزء الأول) ، حيث عمل على توزيعها داخل السجن ، ليستغلها اليمين في مضاعفة حملته المسعورة ضد المنظمة التي بلغت حد اتهام الثالوث اليميني لها بسرقة مبلغ 18 مليون ، و التي تم تفنيدها و تعرية كذبها حين توصل المعتقلون السياسيون بالسجن المركزي برسالة توضيحية من طرف "لجنة مناهضة القمع بالمغرب" المتواجدة بفرنسا. اتخذت هذه الحملة العدائية للمنظمة و لخطها الماركسي اللينيني الثوري أشكالا متنوعة و أساليب منحطة حين هدفت للمس بسمعة و شرف الرفاق الثوريين مثلا ، أو حين اتهام أبراهام السرفاتي للجميع بالستالينية و وضع صور يوخارين و وصيته في كل مكان ، في إشارة إلى محاكمات موسكو. أو حين التواطؤ مع العناصر التصفوية و جر العديد من المناضلين إلى التوقيع على "بيان التجميد للعضوية" ( 52 توقيع).

بعد عودة أبراهام السرفاتي إلى خط و قيادة المنظمة ، شتنبر 1979 ، مدعيا تبني أطروحتها الثورية ، في الوقت الذي فيه عمل سرا على الدعاية للأطروحات اليمينية و الدفاع عن من شملهم قرار التجميد ليونيو 1977. انطلقت المنظمة في محاولات للنقاش السياسي مع أقطاب الخط اليميني و غيرهم ، أصدرت بعدها المنظمة ما يعرف بقرارات 12 نونبر 1979 أعلنت فيها طردهم من المنظمة ، ليصدر زعيمي خط الردة و القطع بيانهم في 22 فبراير 1980 ،مركزين فيه الهجوم على الأطروحات التأسيسية للحركة الماركسية اللينينية المغربية ، و على الخصوص ، الأطروحة الأساسية لمنظمة "إلى الأمام" و التي شكلت خط القطع و الانفصال عن الحزب التحريفي : " إن الطاقات الثورية للجماهير تنمو و تتصاعد ، متجاوزة الخط الانتهازي الإصلاحي للقوى السياسية البرجوازية ، و أن واجب الثوريين من أجل بلورة هذه الطاقات هو

بناء الحزب الثوري ، تلك هي مهمة الساعة بالنسبة للثوريين" ، هذه الأطروحة "مستمدة من الموضوعة الماركسية اللينينية حول بناء الحزب الثوري ، ذلك البناء الذي يتم في خضم الكفاح الثوري الجماهيري و تبلوره عبر هذا الكفاح كطليعة ثورية ، بالسير على رأس هذه الكفاحات و قيادتها و استخلاص الدروس منها" (أنظر "تقرير 20 نونبر .نقد و نقد ذاتي" و الذي بالمناسبة ، قد أشار لوجود هذا النوع من التصورات اليمينية منذ مرحلة التأسيس حيث يقول بوجود "طرف إصلاحي ذو تصور منشفي للثورة و يضخم من دور "الكتلة الوطنية" بل يدعو إلى التحالف معها".)

بعد انفضاح الأهداف التدميرية و التصفوية لخط اليمين الجديد في بيانه الذي عمل الاتحاد الاشتراكي بقيادة بوعبيد على طبعه و نشره على أوسع نطاق و ضمن خطة محكمة تستهدف الإجهاز على منظمة "إلى الأمام" (شارك فيها كذلك الحزب التحريفي للتقدم و الاشتراكية .أنظر هوامش "البيان") ، و في أقل من شهر ،تحديدا 17 مارس 1980 ، اضطر أحد أعمدة الثالوث اليميني ، و الذي انتقل بين الخطين حينا و عمل سرا في كل أطوار الصراع ، على دعم الخط اليميني ، ابراهام السرفاتي ، إلى صياغة وثيقته المعنونة ب "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979 .(الأخطاء اليمينية لأبراهام السرفاتي و تحالفه مع اليمين) ، هي محاولة للتملص من مسؤولياته ، بجانب ثنائي الردة و الهزيمة ، في العمل على تصفية الرصيد الكفاحي الثوري للمنظمة من داخلها ، و محاولة إلحاقها ذيليا بقاطرة الإصلاحية و المساومة.

الوثيقة الثالثة في هذا الجزء ، و هي وثيقة "حول بيان المرتدين" .التي حملت توقيع "مناضل" ، و التي صدرت بعد صدور وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979" (أبراهام السرفاتي .مارس 1980 في نقده لأطروحات اليمين و تحالفه معه .) ابتدأت بجرد "أهم أطروحات البيان" (بيان الردة) ، ثم "الرد" عليها ، و الذي جاء حتى دون مستوى "تأملات السرفاتي" في نقده للأطروحة المركزية لليمين و إقراره بسدادة الخط السياسي الثوري للمنظمة. حيث اعتمد هذا الرد و تقبل بعد تحديده لطبيعة التناقض الرئيسي للمرحلة غافلا كليا التناقض الأساسي (هذا النوع من تحديد التناقضات هو من طبيعة الانتهازية اليمينية) ، أهم المضامين التي ارتكز عليها بيان اليمين التخريبي في تهجمه و ضربه للأسس الإيديولوجية ؛ السياسية و التنظيمية للمنظمة. سجلت وثيقة "حول بيان المرتدين" موقفا سياسيا -إيديولوجيا ازدواجيا في جوهره ، هو في حقيقته "موقف توفيقي" بين الموقفين (أي بين موقف الخط الكفاحي الثوري و بين خط اليمين التخريبي) ، عبرت عنه مجموعة من الردود المزدوجة و الثنائية في ذاتها و المفصولة من أي رابط في ما بينها ، هشة و مهزوزة حين سعت إلى أن تكون نظرة توفيقية في تعاطيها للقضايا التي شن اليمين هجومه التخريبي عليها.

فحول الإصلاحية مثلا ، و التي اعتبرها بيان الردة " قوى وطنية تقدمية" و أن الانفصال عنها كان اختيارا ل "طريق العزلة و التهميش ، و الابتعاد عن المساهمة في تطوير الصراع الإيديولوجي و السياسي داخل القوى التقدمية" ، يقول فيها رد "حول بيان المرتدين": " محاربة كل الأوهام الإصلاحية و المفاهيم البرجوازية حول الديمقراطية من جهة ، و

الاستفادة من كل الإمكانيات التي تتيحها اللعبة الديمقراطية من جهة أخرى" ، و هي إيديولوجية حملها معه هذا الخط التوفيقي منذ تبلوره حتى يومنا ، لكن هذه المرة بدعوى "انفتاح ثغرة في جدار القمع".

و حول العمل السري للمنظمة مثلا ، التي اعتبرها بيان الردة بأسلوب تهجمي رجعي" تمارس عشقها للعمل السري و ترفض بشكل مبدئي العمل العلني و الإمكانيات التي يوفرها في المجتمع" ، و أن تعامل المنظمة مع مسألة التنظيم و السرية هو من "مميزات التنظيمات المغامرة و الإرهابية" ، جاء رد صاحب "حول بيان المرتدين" الذي كان وفيا لمنطق ازدواجيته في رده حول الإصلاحية: "و الخطأ المرتكب في قضايا النضال السري... هو عدم إتقان أساليب العمل السري و عدم إتقان الاستعمال المتزامن للسرية و العلنية و للعمل الشرعي مع العمل اللاشرعي" ، و في الوقت ذاته يحمل هذا الرد "بروز ممارسات سياسية ثورية ، مثل السرية" " لمسؤولية النظام الملكي الدكتاتوري بشكل خاص".

فجوهر الأطروحات السياسية اليمينية التي حملها بيان الردة ، أو الهفوات السياسية للمنظمة من قبيل شعار "الجبهة العريضة لعزل النظام" ( وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" أكتوبر 1974 .نشرة الوحدة .نشرة داخلية خاصة بالمنظمتين) ، أو شعار عزل "النواة الفاشية" ( وثيقة البرنامج الديمقراطي ل 1976 ) ، هي اليوم جوهر الخط السياسي لهذا الذي تبلور على هامش الصراع و حاول تقديم أطروحته اليمينية الجوهر بغطاء إيديولوجي ثوري مع الطمس الكلي للصراع المرير الذي خاضه ، منذ تفجره العملي غداة معركة الشهيد عبداللطيف زروال (خريف 1976) ، الخط الثوري الماركسي اللينيني للمنظمة ضد الخط اليميني التخريبي ، محاولا الانقضاض على موقع ، و ليس أطروحة ، الخط الكفاحي الثوري ، و هو اتجاه ، يقول صاحب "حول بيان المرتدين" : "يتشبث بالجوانب السديدة البروليتاريا في خط "إلى الأمام" ، و برصيدها النضالي" ، شعار إيديولوجي تعكسه كذلك ، منذ سنوات ، إيديولوجية "الجوهر الحي للماركسية".

## بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة

## إلى الشباب المغربي والرأي العام الديمقراطي[1]

إننا باعتبارنا مسؤولين و أعضاء سابقين في منظمة "إلى الأمام" ، ساهمنا في صنع تجربتها القصيرة ، و قضينا جزءا من تاريخنا النضالي ، إلى أن أحدثت القطيعة السياسية و التنظيمية بيننا و بينها منذ نهاية 1976[2] ، نعتبر أنفسنا ملزمين أمام الرأي العام الديموقراطي بإعلان موقفنا من تلك المنظمة ، و من تجربتها السياسية و التنظيمية ، و الأسباب التي دفعتنا إلى الإقدام على القطيعة النهائية معها.

و إن تبليغ موقفنا هذا إلى الرأي الديموقراطي ، أصبحت تفرضه الظروف باعتبار محاولات التعتيم و التشويه التي تستهدف موقفنا و آرائنا ، و لقناعتنا بضرورة تعميم وجهة نظرنا في تجربة نعتبرها نموذجا للفكر الانتهازي اليساري في البلاد ، تجربة ، قد تجد في الواقع الموضوعي من العوامل ، ما يساعد على إعادة تكرارها ، و لربما بأشكال أكثر طفولية.

### 1- ظروف نشأة منظمة إلى الأمام

لقد ظلت "إلى الأمام" منذ تأسيسها في صيف ( غشت ) 1970 ، تعيش أزمة سياسية مستمرة ، لم تستطع تجاوزها باعتبارها أزمة بنيوية ، لا ترتبط فقط بالتوجهات الإيديولوجية و السياسية التي سارت عليها ، بل و ترتبط كذلك بوجودها كمنظمة ، و بطبيعة المشروع السياسي الذي طرحته على نفسها منذ قيامها.

و إن الصراع الذي تفجر منذ سنة 1976 داخل مختلف المجموعات اليسارية بما فيها "إلى الأمام" ، و لم يبق صراعا محدودا في قضايا تتعلق بالتوجهات الإيديولوجية و التنظيمية لهذه المجموعات ، بل شمل مختلف الإشكالات المرتبطة بوجودها و تاريخها و ظاهرة بروزها في المجتمع. و طبيعي أن يكون التاريخ موضوع صراع حاد ، لما يرتبط به من آراء حول التاريخ الاجتماعي و السياسي للمجتمع بأكمله ، و لما توظف في إطاره هذه الآراء من دفاع عن تصورات سياسية حول الوضع الحالي للبلاد ، بما في ذلك وضع تلك المجموعات و آفاق مستقبلها.

---

1 .صدرت هذه الوثيقة بتاريخ 22 فبراير 1980 ، و هي تمثل قمة ما وصل إليه التيار اليميني الإصلاحي داخل منظمة "إلى الأمام" ، في إطار حربه و صراعه ضد الخط الثوري الماركسي – اللينيني داخل منظمة "إلى الأمام" ، إنها وثيقة تؤرخ للحظة تاريخية أدت بالتيار اليميني الإصلاحي ، بعد هزيمته و طرده من المنظمة في 12 نونبر 1979 ، بالانتقال إلى خط الردة و العداء للحركة الماركسية – اللينينية و لمنظمة "إلى الأمام" ، و قد قام الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية بقيادة عبد الرحيم بوعبيد ، بطبع الوثيقة و نشرها و توزيعها على نطاق واسع ، من أجل ضرب عصفورين بحجر واحد: مواجهة التيار المناضل داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، و الإجهاز على منظمة "إلى الأمام" الماركسية – اللينينية إسوة بحزب التحرر و الاشتراكية الذي كان آنذاك يشن حملات واسعة إديولوجية و سياسية ضد منظمة "إلى الأمام". و يقول عبد الرحيم بوعبيد في هذا الصدد:

"لقد وصلتني في الحزب رسالة من بعض إخواننا ، الذين لا زالوا في السجون ، و نأمل أن تشملهم قرارات الإفراج التي شملت غيرهم ... هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم متياسرين ، و من حق كل واحد أن يسير في الاتجاه الذي يقتنع به ، إلى أن نلتقي مرة أخرى في المسيرة الطويلة الحقيقية التي تميز المناضلين عن غيرهم. هؤلاء الإخوان ، قاموا بفضل نزاهتهم الفكرية و جرأتهم ، بممارسة نقد ذاتي ، و أرسلوا لنا وثيقة ، أعتبر أن على كل مناضل منا أن يطلع عليها ، لأن الأمر يتعلق بشباب أدركوا خطر الانتهازية السياسية ، سواء كانت صادرة عن البرجوازية أو البيروقراطية أو التياسر. لهذا أيها الإخوان ، أيها الأخوات ، فإننا اليوم نطمئن على مسيرتنا النضالية التي جاءت بنتائج منذ أن قررنا سنة 1972 بأن نرفع الحجر البيروقراطي علينا كحزب"( من محاضرة لعبد الرحيم بوعبيد بالقنيطرة بعد توصله بالوثيقة و القيام بنشرها و توزيعها على أوسع نطاق).

2 .إن الحديث عن القطيعة السياسية و التنظيمية في سنة 1976 ، مجرد كذب مفضوح لأن القطيعة لم تحصل إلا بعد أبريل 1979 ، و خاصة بعد طرد مجموعة اليمين بعد صدور قرارات 12 نونبر 1979

إن الفكر التبريري يصعب عليه الصمود ، عندما يوضع وجها لوجه أمام وقائع التاريخ ، و الحقائق الموضوعية ، و عندما توضع هذه ، منطلقا للجدال النظري و السياسي ، و لوي عنق التاريخ من أجل الدفاع عن فكر ، اختبر في الواقع و أثبت فشله التام ، و عجزه عن حل أية مشكلة عملية ، لن تكون نتائجها أحسن من تلك التي أدى إليها. ذلك ما سنحاول تبيانه من خلال عرض وجهة نظرنا في نشأة "إلى الأمام" والظروف التي أحاطت بها.

فلقد نشأت كغيرها من مجموعات الشباب ، في إطار الظروف الاجتماعية و السياسية التي مر بها المجتمع المغربي ، خلال سنوات 1970-1973 ، و التي تميزت باحتداد التناقضات السياسية في البلاد ، تلك التناقضات التي كانت نفسها وليدة صراع طبقي دام حوالي 15 سنة ، تعددت أشكاله و تميزت بالعنف و الحدة في عدة مراحل عاشها المجتمع المغربي ككل ، بمختلف طبقاته و فئاته الاجتماعية و قواه السياسية ، تمحور حول الاختيارات و التوجهات الطبقية المتناقضة ، التي بدأت تتضح أكثر فأكثر ، بعد تراجع الاستعمار عن احتلال البلاد.

إذا كانت قوى التقدم قد خسرت معركة ما بعد الاستقلال ، و في خسارتها هاته ، خسرت الجماهير الشعبية ، أمالا و أحلاما عريضة ، تولدت لديها خلال مرحلة النضال الوطني ، فإن نتائج ذلك شاملة ، سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا ، إذ تم ضرب كل المكتسبات الديمقراطية التي فرضتها الجماهير ، فساد القمع و الاضطهاد على مختلف المستويات ، و عانت الأحزاب الوطنية التقدمية من ذلك منذ 1963 بالخصوص ، و بات النهب و الاستغلال لا يعرف إلا تصاعدا ، و اتسعت أطماع الطبقات و الفئات البرجوازية الطفيلية و الإقطاعية ، و تزايدت أمام فراغ كل مجال يغادره المستعمر ، أو تولده حاجة جديدة في المجتمع ، و إذا كان هذا التوجه لم يمر الى حيز التطبيق دون مقاومة ، إلا انها كانت جزئية و محددة و مشتتة.

و جاءت سنوات 1970-1973 ، سنوات تزايد الحقد الشعبي ضد السياسة التي سلكها الحكم ، خلال المدة السابقة ، و التي كان من نتائجها بروز تناقضات في صفوف السلطة الحاكمة ، حول الاختيارات و التوجهات السياسية ، عبرت عنها المحاولات الانقلابية في 10 يوليوز 1971 و 16 غشت 1972.

كما شهدت تلك السنوات أحداث سياسية هامة ، منها تميز اتجاه 30 يوليوز ، في إطار الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في سنة 1972[3] ، الذي سيتخذ له فيما بعد اسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، كما عاد حزب التحرر و الاشتراكية[4] للعمل في إطار الشرعية ، و في مارس 1973 انطلقت حوادث 3 مارس.

و وسط هذه الأوضاع الحافلة بالأحداث و الظواهر السياسية ، شهدت الجامعة ميلاد المجموعات اليسارية و من بينها مجموعة "إلى الأمام".

و من الآراء التي سادت داخل "إلى الأمام" في السنوات الأخيرة ، رأي يعتبر أن بروزها ارتبط بمرحلة "مد ثوري" عرفه المجتمع المغربي خلال سنوات 69-1970 ، و عبرت عنه الجماهير - على حد زعمها - ب "تجاوز" مزعوم للأحزاب الوطنية التقدمية ، و"طرحت" البديل الثوري ، و بالتالي ، فتأسيس منظمتي "إلى الأمام" و"23 مارس" و الانفصال عن الأحزاب جاء تعبيرا عن ذلك التحول ، و استجابة له ، و عليه ، فإن الانفصال و تأسيس تلك التنظيمات ، يعد في نظر أصحاب هذا الرأي موقفا ثوريا ، و مكسبا للجماهير و نواة لأداتها الثورية.

---

3 . "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" هو الإسم الذي كان يحمله تيار التقدم الذي انشق عن حزب الاستقلال سنة 1959. و عرف هذا الحزب بدوره انشقاقا أدى إلى تأسيس "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" خلال المؤتمر الاستثنائي لسنة 1975. و تشكل قرارات 30 يوليوز 1972 ، الأرضية الأولى الممهدة لتأسيس "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية".

4 . "حزب التحرر والاشتراكية" هو الإسم الذي حمله الحزب الشيوعي التحريفي المغربي ، بعد صفقة مع النظام سنة 1968.

إن هذا الرأي يريد تقديم تلك المجموعات ، باعتبارها النتاج الرئيسي للتطورات السياسية و الاجتماعية التي عاشتها البلاد آنذاك ، و "محورها" الثوري الوحيد. إلا أن التاريخ الفعلي لبروز المجموعات اليسارية ، يفند ذلك الادعاء ، إذ أن انشقاقها عن الاحزاب الوطنية التقدمية ، كان نتيجة مباشرة لمواقف برزت بشكل رئيسي ، من وضع القطاع الطلابي الذي كان يعرف بعض المشاكل النقابية و السياسية. و انطلاقا من الخلافات التي برزت داخل الحركة الطلابية حول تلك المشاكل ، بدأت بعض المجموعات الطلابية المرتبطة بحزبي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية و التحرر و الاشتراكية ، تحاول إعطاء تلك الخلافات أبعادا تتجاوز القطاع الطلابي و المشاكل المحيطة به. و في هذا الإطار ، و إلتجاءا إلى الأسلوب التعميمي نادت "إلى الأمام" لمشروع نظري سياسي ، بتشكيل "بديل ثوري" مزعوم للقوى الوطنية التقدمية ، "يقود" الطبقات و الفئات الشعبية نحو الثورة.

مجموعة من الطلبة بلورت أراءا حول بعض المشاكل النقابية و السياسية ، التي كانت مطروحة داخل القطاع الطلابي ، و انطلاقا من الصراع الدائر داخله ، و على أرضية تلك المشاكل ، طرحت على نفسها "قيادة" الشعب و بناء حزب ثوري ، و إنجاز الثورة في البلاد.

و قبل الدخول في مناقشة هذا الطرح ، لا بد من تسجيل بعض الحقائق الملموسة بهذا الصدد:

أ - إن المجموعة التي طرحت على نفسها خلق "بديل" للأحزاب الوطنية التقدمية ، كانت و منذ ظهورها مجموعة معزولة في المجتمع ، و ليست لها علاقات اجتماعية و سياسية ، إلا بالطلبة ، بحيث برزت كإحدى تعبيرات الصراع السياسي و النقابي داخلهم ، و لم تبرز كتعبير شامل في إطار المجتمع ككل ، أو داخل طبقاته و فئاته الأساسية ، و من تمة فإن طرحها للمشروع المتمثل في تشكيل بديل للقوى الوطنية التقدمية ، طرح مغلوط من الأساس ، إذ كيف يمكن إنجاز "بديل" في العدم ؟ إن البديل لايتحقق انطلاقا من رغبة إرادية مجردة ، بل إنه تعبير عن قوانين موضوعية ، و عن مستوى للصراع الطبقي و السياسي. إنه يأتي نتيجة للقوانين الموضوعية للصراع الطبقي ، و ليس نتيجة لرغبة أفراد كيفما كانت ثوريتهم و إخلاصهم الشخصي. و أن طرح مهمة تشكيل "بديل" للأحزاب الوطنية التقدمية ، يعني أن هذه الأحزاب لم يعد لها أي دور في الصراع الطبقي و السياسي و الإديولوجي في المجتمع ، أو أن هذا الأخير لم يعد يفتح لها المجال إلا لأدوار ثانوية و هامشية. و الواقع - كما سنفصل في ذلك فيما بعد - عكس ما يدعونه تماما.

ب- إن الانفصال عن الأحزاب الوطنية التقدمية ، بدعوى تشكيل "بديل ثوري" مزعوم ، أدى من الناحية العملية إلى تشكيل تنظيمات طلابية فكرا و ممارسة ، و هذا شيء منطقي و طبيعي و منسجم تماما مع وضع المجموعات ، التي شكلت تلك التنظيمات ، و ارتباطاتها السياسية و الاجتماعية. و كان تشكيل "الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين" و الانفراد بقيادة أوطم في المؤتمر 15 سنة 1972 ، قمة ما وصلت إليه تلك المجموعات الطلابية ، بإعتبارها تمثل اتجاها فكريا و سياسيا و نقابيا داخل الطلبة. و كان من المستحيل على تلك المجموعات المعزولة ، أن تشكل بديلا للأحزاب الوطنية التقدمية داخل القطاع الطلابي نفسه ، رغم قابليته للتأثر السريع بالنزعات المتطرفة ، فأحرى أن تطال مواقع تواجدها القطاعات الجماهيرية الأخرى و خاصة الأساسية منها.

ج- لقد كانت هذه المجموعات غير راضية عن الواقع الذي كانت تعيشه في تلك الفترة ، الأحزاب التقدمية ، بحكم التفكك التنظيمي و السياسي الذي عرفته ما بعد 1965. و هذا شيء عادي تماما. لكن الموقف العملي الذي إتخذته - الانفصال- جعلها في وضع لا يؤهلها للمساهمة في تغيير الواقع ، إذ أن فهمها لوضعية الأحزاب بمعزل عن واقع المجتمع و الصراع الطبقي ككل ، قادها إلى اعتبار السبب الرئيسي في تلك الوضعية ، يرجع الى موقف ذاتي للأحزاب الوطنية التقدمية ، لكونها في تقييم "إلى الأمام" اختارت طريق "الخيانة" المزعومة و"التحالف مع القوى الرجعية" و بإسقاطها

لتقييمها الذاتي ، هذا على الجماهير ، اعتبرتها "تجاوزت" الأحزاب ، و باتت مسألة إيجاد "البديل الثوري" المزعوم لاتتعلق إلا بقرار إرادي للإعلان عنه.

و باتخاذها لموقف الانفصال عن الأحزاب في تلك الظروف ، اختارت المجموعات اليسارية بما فيها مجموعة "إلى الأمام" لنفسها طريق العزلة و التهميش ، و الابتعاد عن المساهمة في تطوير الصراع الإيديولوجي و السياسي داخل القوى التقدمية ، لتجاوز الأوضاع التي كانت تعيشها. هكذا ابتعدت عن المواقع الفعلية للتغيير ، و طرحت إشكالا مغلوطا من أساسه ، يتمثل في المراهنة على تحقيق "بديل" مزعوم من لاشيء ، و بالاعتماد فقط على الإرادة الذاتية ، و بذلك وضعت نفسها في مدار مغلق ، فاتجهت تبحث عن كيفية تجاوز أزمتها البنيوية في النتائج لا في الأصل ، و بعناصر من ذات الأزمة نفسها ، الشيء الذي لم يولد بالنسبة لها غير تظافر عوامل التفكك و الانحلال و الهامشية.

**2- فترات تطور "إلى الأمام":**

مرت "إلى الأمام" منذ تأسيسها في صيف 1970 إلى حين انفجارها في 1979 ، بثلاث فترات متميزة بعض الشيء:

**الفترة الأولى**: تمتد من 1970 إلى 1972 ، و هي فترة نشأة المجموعات اليسارية في الجامعة. و لقد عرفت "إلى الأمام" كغيرها من المجموعات اليسارية خلال هذه الفترة ، نوعا مما يمكن تسميته مجازا "بالازدهار" ، بالمقارنة مع وضعيتها لما بعد سنة 1972. و الإقبال النسبي على الاتجاهات اليسارية بصفة عامة ، خلال هذه الفترة يجد أسسه و أسبابه الموضوعية ، في الأوضاع التي عرفتها الجامعة و الثانويات ، و التي تميزت بإضرابات طويلة ، و مظاهرات وصلت إلى حد استعمال العنف.

و كان من الطبيعي ، و وسط هذا الجو الطلابي ، و تأثير باقي الأحداث السياسية التي شهدتها البلاد آنذاك عليه ، أن تظهر نزعات التطرف اليساري ، و تؤدي في تلك الظروف إلى بروز المجموعات اليسارية ، التي أثرت بدورها في هذا الواقع ، عن طريق نشر الفكر المتطرف و المغامر وسط شباب المدارس و الكليات ، و وجدت فيه ما يدعم وجودها ، و يمنحها القدرة على الحياة و لو إلى حين ، إلا أن التأثير السياسي للمجموعات اليسارية خلال هذه الفترة ، يجب أن ننظر إليه في إطار الوضع العام لكل التيارات السياسية داخل الحركة الطلابية ، إذ أن تأثير الأحزاب التقدمية تزايد بشكل ملحوظ ، و أصبحت تعبر عن اتجاهات فكرية و سياسية واسعة داخل القطاع الطلابي.

**الفترة الثانية** : و تبتدئ مع نهاية سنة 1972 و تستمر إلى سنة 1977 ، و هي فترة التقهقر و العزلة و التهميش بالنسبة للمجموعات اليسارية ، — بما فيها "إلى الأمام" داخل الشبيبة التعليمية نفسها — و هذه العزلة ترجع إلى المواقف المتطرفة التي اتخذتها كل من "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس" خلال النضالات التي خاضها التلاميذ و الطلبة في السنة الدراسية 1971- 1972 ، و في مقدمة هذه المواقف رفض الوداديات ، بعد أن انتزع التلاميذ بالنضال ، و الدعوة الى استمرار الإضراب ، و مقاطعة امتحانات نهاية السنة الدراسية ، بما في ذلك امتحانات الباكالوريا في نفس الوقت الذي تم فيه الإعلان عن تأسيس ما سمي ب "النقابة الوطنية للتلاميذ".[5]

هكذا ، عاش تلاميذ الثانوي أول تجربة مع "الجبهة" المكونة من "إلى الأمام" و "23 مارس". و جربوا مواقفهما الانتهازية اليسارية ، التي أدت بهم إلى ضياع السنة الدراسية ، و ما ترتب عنها من انعكاسات ، مثل الطرد .. و نتيجة

5 . كل الوقائع التاريخية تثبت كذب أصحاب الوثيقة ، و حتى منظرو الردة المشتري بلعباس الذي قام بصياغة الوثيقة ، عاد و تراجع عن ذلك ، معتبرا أن فترة 1972 — 1974 شكلت قمة ازدهار و تطور منظمة "إلى الأمام" (انظر استجواب مع بلعباس المشتري ضمن سلسلة "أقصى اليسار" التي أصدرتها جريدة "الأحداث المغربية").

للطريق المسدود الذي ساهمت "إلى الامام" إلى جانب "23 مارس" في دفع التلاميذ إليه ، فقد تقلص تأثيرها السياسي بشكل كبير جدا وسطهم ، و إبتعد عنها العديد من العاطفين و المنتمين.

أما داخل الطلبة فإن ممارسات المنظمتين ، و بعد انفرادها بقيادة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب "أ وط م" في المؤتمر الوطني الخامس عشر ، أدخلت الطلبة في طريق مسدود ، اتضح جيدا بعد حظر المنظمة الطلابية في يناير 1973 ، فابتدأت مسيرة العزلة و التهميش داخل الطلبة. و لقد ساهمت الاعتقالات الواسعة التي تعرضت لها في 1972 كل من "إلى الأمام" و" 23 مارس" في تعميق هاته الوضعية التي تأزمت في نهاية السنة فأعطت الشلل و العجز التام عن أدنى تحرك سياسي.

و جاءت التطورات التي عرفتها البلاد مع انطلاق حوادث مارس 1973 ، و اتساع موجة القمع و الإرهاب ، لتزيد من خنق و عزلة "إلى الأمام" التي أصبح عدد أعضائها يعد على رؤوس الأصابع ، و حاولت طيلة السنوات 1973-1977 الخروج من وضعية العزلة و التهميش ، و لكن بدون نتيجة ، و لم يعرف خط تطورها إلا انحدارا في انحدار ، و عزلة في عزلة ،خاصة بعد سنة 1974 ، مع بروز قضية الصحراء كمشكلة جديدة في الوضع السياسي ذات حساسية كبيرة ، و لقد استغل الحكم عزلتها الخانقة ، و وضعية التهميش التي كانت تعيشها ، و التي تعمقت مع تعمق النهج الانتهازي اليساري ، الذي تدعم بالتعامل الخاطئ مع مسألة الصحراء ، فوجه لها ضربات قاضية في سنوات 1974 — 1975 — 1976 -1977 على التوالي. و مع بداية سنة 1977 ، لم يبق ل "إلى الأمام" أي تواجد سياسي كمنظمة ، و غابت عمليا من الساحة الوطنية.

و بعد 1977 عرف ما تبقى من منظمة "إلى الأمام" صراعات سياسية قوية ، أدت بها إلى نهايتها الطبيعية :التشتت التنظيمي و السياسي و الايديولوجي.

تلك هي الفترات التاريخية التي مرت بها "إلى الأمام" منذ نشأتها ، و النهاية التي وصلت إليها بعد سبع سنوات من مصارعة الموت ، و تشبتا بالرغبة في الحياة ، هذا على الرغم من الواقع و قوانينه الموضوعية ، فكانت النتيجة انتصار القوانين المادية للتاريخ ، و انتصارها لم يكن دون تمزقات و جروح غائرة على المستوى الجماعي و الفردي ، تعمقت و أعطت تضحيات غالية ، بسبب الإصرار على معاكسة الواقع و محاولة إثبات الذات ضدا عليه.

### 3- طبيعة الفكر الإديولوجي و السياسي لمنظمة "إلى الأمام".

لكن هذه النهاية التي وصلت إليها منظمة "إلى الأمام" ، بعدما كانت تطمح منذ تأسيسها ، لتصبح حزبا ثوريا يقود الطبقة العاملة و الفلاحين نحو تحقيق الثورة ، تطرح تساؤلات كبيرة حول أسباب الفشل في تحقيق المشروع ، الذي وظفت كل مجهوداتها الفكرية و السياسية من أجل تجسيده في الواقع ، هل أن الأمر يتعلق بخلل أو انحراف في إطار المشروع نفسه ؟ أم أن الأمر يتجاوز هذا الحد إلى جوهر المشروع نفسه ، الذي تشكل هذه المنظمة جزءا لا يتجزأ منه ؟ و ما هي طبيعة الأزمة التي عاشتها مع باقي المجموعات اليسارية الأخرى ؟

ذلك ما سنتطرق له من خلال معالجتنا الإشكالات النظرية و السياسية الرئيسية ، التي برزت بارتباط مع وجود "إلى الأمام" ، و من خلال مواقفها و ممارستها السياسية ، بدأت تطرح منذ 1976 ، و في إطار النقاش و الصراع الذي فجرته الإنتكاسات المتوالية لتلك المنظمة و لباقي المجموعات اليسارية الأخرى ، و الذي اتخذ كعنوان له ما سمي ب "أزمة الحركة الماركسية". و إذا كان الوعي بالأزمة قد جاء متأخرا ، فإن أزمة هذه المجموعات ، و كما سبقت الإشارة إلى ذلك قديمة ، نشأت معها و ارتبطت بالمشروع ذاته ، مشروع تحويل مجموعات طلابية إلى حزب ثوري ، و الإنتقال من

التعبير الفكري و السياسي عن فئات طلابية ، إلى محاولة التمثيل الطبقي و السياسي و الإديولوجي للطبقة العاملة و الفلاحين ، و التعبير عن مصالحهما الطبقية و إنجاز الثورة.

و إن التساؤل حول جوهر هذا المشروع في حد ذاته ، مسألة ظلت "إلى الأمام" ترفضها ، محاولة بذلك حصر و توجيه النقاش عن الأزمة في إطار المشروع ذاته. و هذا الموقف يجسد وعيا ناقصا بالأزمة ، وعيا غير ناضج ، يظل في حدود البحث في النتائج و لا يتجاوزها إلى البحث في الأسباب.

و لقد ولد هذا الرأي لدى العديد من مناضلي "إلى الأمام" ، الذين عاشوا إنتكاساتها و هزائمها المتتالية ، مراهنة مهزوزة على إمكانية تصحيح مسيرتها عن طريق تصحيح بعض مواقفها و ممارستها ، و أشكال علاقاتها الداخلية ، و المراهنة على تغييرها من الداخل ، موقف لا يخرج عن جوهر البنية الفكرية و السياسية لمختلف مجموعات الشباب المثقف ، التي تعتقد بقدرتها على خلق "البديل الثوري" المزعوم ، و تفسر انتكاساتها و المأزق الذي تتردى فيه بأخطاء جزئية لا تمس جوهر المشروع ، لهذا بدأ تصنيف كلامي يطرح التساؤل عن طبيعة المشروع السياسي نفسه ، بتصنيفات أخلاقية ، من نوع "الإنهزام" و "العجز" عن "الإستمرار"... و هي تصنيفات تحاول حصر هذا الإتجاه الذي لن يعرف إلا التعمق وسط تلك المجموعات ، أمام تزايد عزلتها و هامشيتها و تراكم إنتكاساتها السياسية ، رغم جميع المحاولات الرامية إلى إعادة الاعتبار الذاتي و الفكري لمشروعها ، القائم على إشكاليات مغلوطة ، برزت على حقيقتها في الواقع الملموس ، من خلال الإرتطام بالجدران و معاكسة القوانين الموضوعية للرغبات الذاتية و المجردة.

و أن التساؤل حول مشروع خلق "البديل" المزعوم الذي طرحته المجموعات اليسارية ، بما فيها "إلى الأمام" ، إذا كان يستهدف من طرفنا البحث في أسباب فشلها ، من منطلق يتجاوز محيط الدائرة المغلقة ، التي ظلت تدور وسطها منذ نشأتها ، و يتجاوز بنيتها الفكرية و السياسية التي تحولت إلى "مبادئ مقدسة" ، تلعب بالنسبة لها دورا تبريريا للواقع ، ككل الإديولوجيات المتبالية السائدة في المجتمع ، فإنه - أي التساؤل - يستند إلى تشبتنا بالنضال و بالمنهج المادي الجدلي و التاريخي في تحليل و فهم الواقع الملموس ، من أجل تغييره بأهداف و وسائل تستجيب لمتطلبات الواقع و قوانينه الموضوعية ، و بما يخدم اتجاه التقدم التاريخي و الإجتماعي للبلاد ، بعيدا عن الأحلام الطفولية و الإسقاطات الذاتية و المثالية ، التي لا تلتجئ إلى الواقع و الصراع الطبقي ، إلا لالتقاط ما يبرر فكرها الجامد ، و يدعم جموده باسم "المبدئية" المجردة ، التي تتعامل مع الماركسية كما تتعامل مع "الكتاب المقدس" ، من المسائل النظرية المعقدة التي تطرح بحدة بالنسبة للباحث في تجربة "إلى الأمام" ، هو مسألة "الإرتباط الجماهيري" ، أو محاولة تحقيق الحلم المرتقب ، أي القفزة النوعية من تنظيم طلابي إلى تنظيم عمالي فلاحي.

لقد طرحت تلك المنظمة هذه المهمة على نفسها منذ أن وجدت ، و تزايدت حدة طرحها مع تزايد عزلتها و هامشيتها خاصة في 1972 ، بعد أول صدمة تعرضت لها ، حطمت بنياتها التنظيمية ، و أصابتها بالشلل السياسي. و لقد ظلت مقتنعة نظريا و سياسيا ، بإمكانية إنجاز تلك المهمة و بقدرتها على تحقيقها ، فسعت نحو هذا الهدف لمدة سبع سنوات ، إلا أن النتيجة كانت الفشل التام ، و العجز عن تجاوز تأثيرها السياسي بعض الثانويات و الكليات. فلماذا إذن لم تستطع تحقيق هذه الرغبة المنشودة ؟

إن "إلى الأمام" ظهرت كتيار طلابي لا غير ، في ظروف تاريخية محددة سبقت الإشارة إليها ، و ظهورها في هذا الوسط ، ارتبط بوضع نقابي و سياسي داخل الحركة الطلابية ، و لم تكن إلا اتجاها من بين اتجاهات طلابية برزت خلال تلك الفترة ، حاول كل منها بهذا القدر أو ذاك ، التعبير عن مصالح الشبيبة التعليمية المباشرة ، و عن النزعات الايديولوجية التمردية بمختلف أشكالها ، التي برزت داخلها آنذاك ، و من هذا المنطلق ، حاول كل اتجاه توسيع تأثيره

السياسي و تواجده التنظيمي و بسط هيمنته عليها. هكذا كانت مجموعة "إلى الأمام" مرتبطة اجتماعيا و سياسيا و إيديولوجيا و تنظيميا بالطلبة و التلاميذ ، و إن انطلاقها من هذا الموقع ، و محاولة نقل تأثيرها السياسي و الايديولوجي و تواجدها التنظيمي وسط الطبقة العاملة و الفلاحين ، كانت محاولة يائسة ، ذلك لأنها محاولة قائمة على إشكالية مغلوطة لا تنفصل عن جوهر الفكر المغامر و الفوضوي ، الذي يعتمد على الإرادية في كل شيء بما في ذلك في النضال.

فرغم أن "إلى الأمام" إعتقدت منذ تأسيسها بأن دعوتها الإيديولوجية ، ستدفع الجماهير تلقائيا إلى الثورة ، إلا انها اعتبرت نفسها منذ الوهلة الاولى ، محور النضال و التغير في المجتمع ، و بذلك طرحت على نفسها مهمة تزعم عملية التغيير ، و هي بذلك تقف مع التيارات اليسارية المغامرة الأخرى ، التي ظهرت ما بين سنوات 1969 -1973 ، على نفس الأرضية الفكرية مع وجود بعض التمايزات و الاختلافات فيما بينها.

و إن مسألة تزعم الطبقات الثورية في المجتمع ، التي آمنت بها "إلى الأمام" إيمان العجائز ، معتبرة نفسها حجر الزاوية و أحد المحاور الرئيسية ، إن لم يكن المحور الوحيد لإنجاز الثورة ، تطرح في الحقيقة إشكالا مزدوجا ، فمن عزلة أصحابها عن الواقع "الاجتماعي" و السياسي ، إلى ابتعادهم عن الجماهير الكادحة.

و لم تخرج "إلى الأمام" كما عبرت عن ذلك من خلال مواقفها السياسية ، و تعاملها مع الواقع ، عن إحدى الميزات الأساسية للشبيبة بشكل عام ، و الشبيبة التعليمية بشكل خاص ، و هي الرفض المطلق ، رفض كل شيء من منطلق التمرد على المجتمع ، و رفضه جملة و تفصيلا من منطلق السخط ، لا يؤدي دائما إلى مواقف ثورية ، بل قد يؤدي الى مواقف و ممارسات رجعية ، و لنا في بعض الجماعات المشعوذة ببلادنا المثال الحي و القريب ، فالإصرار على رفض كل شيء ، و طلب التغيير الفوري و العاجل ، يؤدي الى إختصار جميع التناقضات في واحد ، الفاصل بين طرفيه الموقف من التغيير الفوري ، كما يقود هذا الموقف ، الى المغامرة و التطرف السياسي ، و تصبح عملية الثورة عملية إرادية ، يقوم بها مناضلون معزولون في المجتمع ، و الحاسم فيها هو العامل الذاتي ، المجرد عن كل القوانين الموضوعية التي تحرك الواقع.

و الكلام عن الفكر الانتهازي اليساري لمنظمة "إلى الأمام" سيكون ناقصا ، إذا لم نتطرق لمواقفها و تعاملها مع مسألة العمل السري و العمل العلني ، ذلك أن مواقفها من هاتين القضيتين ، تعتبر أساسية في فكرها السياسي ، إذ أنها لعبت دورا هاما في تجربتها ، فلقد اعتبرت أن من بين العوامل الأساسية التي أدت الى "إفلاس" مزعوم للأحزاب الوطنية التقدمية ، هو لجوؤها إلى العمل العلني بدل العمل السري ، و بذلك اتخدت منذ المنطلق العمل السري كمبدأ أساسي يحدد وجودها ، و اعتبرته من المبادئ الرئيسية في العمل الثوري ، غير قابل للنقاش ، بل هو يميز في نظرها التنظيم الثوري من الإصلاحي ، و لهذا ، كانت في نقدها للأحزاب الوطنية التقدمية ، تصفها ب"الأحزاب الشرعية" ، و هذا في نظرنا كاف لإثبات "إفلاس" مزعوم لتلك الأحزاب.

و نفس الموقف اتخدته من النقابات العلنية ، إذ اعتبرتها "غير فاعلة" ، بل و من غير الممكن أن تكون وسيلة تأطير و قيادة النضالات النقابية ، فدعت لتجاوز الإطارات النقابية العلنية و تكوين نقابات سرية ، في هذا الإطار ، رفضت الوداديات داخل التلاميذ و رفضت العمل فيها ، بل هاجمتها في الثانويات التي تشكلت فيها ، و اتهمتها بالعمالة ، فأسست "النقابة الوطنية للثلاميذ"[6] التي لم يكن لها في حقيقة الأمر أية علاقة بالنقابة غير الإسم ، الذي

6 .إن الادعاءات المزعومة لأصحاب الوثيقة حول "النقابة الوطنية للتلاميذ" خالية من كل حقيقة ، خاصة و أن أصحابها يفتقدون المعرفة الملموسة بتاريخها و أرضيتها التأسيسية.

اتخد غطاءا لنشاط منظمتي "إلى الامام" و"23 مارس" في الثانويات ، و لم يكن يدخلها إلا من تبنى إيديولوجية و مواقف هاتين المنظمتين ، فكان مصير هاته "النقابة" المزعومة الفشل التام.

و بعد حل الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في يناير 1973 ، رفعت الجبهة المكونة من "إلى الأمام" و"23 مارس" شعار بناء نقابة طلابية سرية ، رغم رفض المناضلين "الاتحاديين" و "التحرريين" لهذا الشعار ، استمرت المحاولات لتكوين إطارات تابعة ل"الجبهة" في الطلبة و اعتبارها إطارات نقابية ، إلى أن الدعوة لبناء نقابة سرية في الطلبة ، - كما هو الشأن في الثلاميذ- لم يكن لها أي صدى ، و اصطدمت برفض الجماهير الطلابية لها ، و رغم ذلك ، استمرت "إلى الأمام" تعتقد بصحة موقفها ، إذ استمرت تتشبث به حتى بعد رفع الحظر عن أو ط م في نوفمبر 1978.[7]

و لقد كانت دعوة "إلى الأمام" لتشكيل "اللجان العمالية السرية" داخل الطبقة العاملة تسير في نفس الاتجاه ، و كانت هاته الدعوة مقرونة بالتهجم على"الاتحاد المغربي للشغل" ، و ظلت تتحكم في تفكيرها السياسي ، و في المناشر التي كانت توجهها إلى العمال إلى حدود سنة 1974[8].

لماذا عشقت منظمة إ"لى الأمام" السرية إلى هذا الحد ، و ظلت تتهجم على الأحزاب الوطنية التقدمية ، و ترفض العمل في النقابات العلنية و تحتقره ؟

إن "إلى الأمام" ، في إطار تقييمها لتجربة القوى الوطنية التقدمية بالبلاد ، اعتبرت أن عدم التجائها إلى السرية في التنظيم و في النشاط السياسي ، يعد سببا رئيسيا في القمع الذي لحق بها ، و عدم إنجازها للثورة ، و أن طريق العمل العلني لن يؤدي في نظرها إلا إلى الإفلاس السياسي و التنظيمي ، و هو طريق "إصلاحي" ، و لقد كان للإيديولوجيات المغامرة الإرهابية التي ذاع صيتها في العالم بعد 1968 ، دورا لايستهان به في تعميق هذه النظرة الطفولية للعمل السياسي[9].

و بهذا اجتهدت في التنظير للسرية ، إلى أن أصبحت بالنسبة لها منذ المراحل الأولى من وجودها ، حدا فاصلا في مواجهة الحكم و في مواجهة القمع ، و شرطا حاسما لاستمرارها كمنظمة ، مما جعلها تراهن على السرية كثيرا في عملها اليومي. هكذا شكلت السرية إحدى مرتكزات وجودها السياسي و التنظيمي ، و كان تأثيرها كبيرا في بنيتها الفكرية ، فكرست جزءا كبيرا من وقتها و نشاطها من أجل ضبط التنظيم و تطوير تقنياته ، فسادت الشبكية و البيروقراطية في العلاقات الداخلية بين أفرادها ، و أصبح همها الأساسي عند توزيع منشور أو وقوع اعتقال ، و في كل نشاط سياسي ، هو دراسة تقنيات التنظيم و السرية و محاولة تلافي نتائج حتمية ، لموقف سياسي خاطئ بأساليب تقنية ، و التعامل مع

---

7 .بناء النقابة السرية داخل الحركة الطلابية ، موقف انفردت به منظمة "إلى الأمام" و دافعت عنه في ظروف قمع شرس للحركة الطلابية و الحركة الجماهيرية ، و هو موقف مستوحى أساسا من تجربة الحركة الطلابية اليونانية إبان حكم نظام الكولونيلات الفاشي. و بعد رفع الحظر عن "الاتحاد الوطني لطلبة المغرب" تم التخلي عن ذلك ، و لا يعود هذا إلى رفض الجماهير الطلابية ، بقدر ما يعود إلى الضعف الذي مس المنظمة على إثر اعتقالات 1976- 1977.

8 .يقوم أصحاب الوثيقة بخلط مقصود بين موقف 1971 حول اللجان العمالية السرية و أسلوب المناشير المرتبط به ، و موقف المنظمة الذي تجاوزه بعد صيف 1972 ، أما رفض العمل في النقابات ، و الهجوم على "الاتحاد المغربي للشغل" فمجرد افتراء ليس إلا. و هو يقوم بخلط مقصود بين نقد القيادة البيروقراطية ل "الاتحاد المغربي للشغل" و الهجوم على هذا الأخير ، و هذا ينسحب على مجموع النص عند كل تطرق لموقف المنظمة من النقابات.

9 .لا يمكن اختزال تقييم الحركة الماركسية – اللينينية المغربية ، و منظمة "إلى الأمام" للأحزاب الإصلاحية في موقفها من العمل السري. (انظر وثائق منظمة "إلى الأمام" و كذلك مقالة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" الصادرة بمجلة "أنفاس" بالعربية السلسلة الجديدة سنة 1972).

التنظيم و السرية بهذا الشكل ، هو من مميزات التنظيمات المغامرة و الإرهابية ، التي تستبدل الجماهير بالتنظيم الشبكي ، و لاتقيم وزنا للارتباط بها ، و معرفة آرائها و قيادة نضالاتها ، بل تسعى إلى إما النيابة عن الجماهير أو إعطاءها المثال من أجل أن تقتدي به.

هكذا كانت "إلى الأمام" تمارس عشقها للعمل السري ، و ترفض بشكل مبدئي العمل العلني و الإمكانيات التي يوفرها في المجتمع ، و موقفها هذا ، و إلى جانب المواقف التي أشرنا إليها سابقا ، لم تتميز عن التيارات الانتهازية اليسارية التي برزت في العالم مند عهد لينين حتى الآن.

إن الثوريين لم يؤلهوا في جميع المراحل التاريخية العمل السري ، أو اعتبروه الطريق الأوحد الذي عليهم أن يسلكوه ، من أجل تغيير المجتمع و الحفاظ على "الطهارة" الثورية. إن تحديد موقف نظري و سياسي في العمل السري أو العلني ، يستند إلى معطيات الواقع و متطلبات النضال ، و ليس إلى مبادئ جامدة مسطرة في كتاب "مقدس" ، كما أن حماية و استمرار تنظيم ثوري ما ، لايتعلق بمبدأ مجرد يتبعه كل من أراد النجاة ، بل الأمر يتعلق بفهم الواقع عن طريق التحليل العلمي ، و تحديد الأساليب الملائمة للفعل فيه في اتجاه التغيير.

و ضمن خط الرفض الشامل ، رفضت "إلى الأمام" البرلمان بشكل "مبدئي" ، معتبرة إياه لعبة "رجعية" ، الهدف منها ترويع الجماهير و تحريف وعيها و صدها عن الثورة ، و هذا الموقف جزء من رفضها للديمقراطية البرلمانية ، معتبرة أن محاربتها ، تعد من المهمات الرئيسية للثوريين ، في مجتمع متخلف اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و حضاريا.

و التنظيرات التي حاولت بها تبرير موقفها هذا جد هزيلة ، بل و تبدو مضحكة في بعض الأحيان ، ففي تقييمها لواقع البلاد و مستوى وعي الجماهير ، تعتبر أن مسألة الديمقراطية البرلمانية قد تم تجاوزها ، و مرفوضة بشكل واعي من طرف الجماهير ، و من الطبيعي في إطار هذا التفكير المثالي الذي هيمن عليها و على كل المتطرفين ، أن تعتبر مساهمة فئات هامة من الجماهير الشعبية في الانتخابات مجرد ديماغوجية ، أو أن الدافع الأساسي لها هو القمع.

من هذا المنطلق ، هاجمت القوى السياسية الوطنية و التقدمية ، التي شاركت في الانتخابات و اعتبرتها ذيلية للحكم ، و"خادمة" للمخططات الرجعية ، بل و اعتبرت أن دفع الجماهير للمساهمة في الانتخابات البرلمانية بصفة عامة موقف رجعي.

و في إطار تشبتها "المبدئي" برفض الديمقراطية البرلمانية ، رفعت "إلى الأمام" شعار إفشالها كلما تقرر الدخول في التجربة ، دون تكليف نفسها عناء التقييم الجدي لكل تجربة ، في إطار الظروف التي تأتي فيها: ماهي ايجابياتها و ما هي سلبياتها ، و تحديد موقف على ضوء الواقع الملموس.

و لا ينفصل موقف إ"لى الأمام" من الديمقراطية البرلمانية عن موقفها من الإصلاحات الاجتماعية و السياسية ، فموقفها نهائي و قاطع ، إنها ضد أي إصلاح و ضد من يطالب به في ظل الواقع الذي يعيشه المجتمع المغربي في الظروف الراهنة ، ففي نظرها أن الإصلاحات الاجتماعية و السياسية غير ممكنة التحقيق في الوضع الحالي للبلاد ، و من هنا اجتهدت لتعتيم الوضع و إبرازه بشكل ظلامي ، و رفضت البحث في التطورات التي يعرفها الصراع الطبقي و السياسي ، و الواقع بالنسبة لها إما أبيض أو أسود. و ما دامت الثورة لم تنجز ، فالسائد في نظرها في المجتمع هو الظلام الدامس ، أما أن تستطيع الجماهير الشعبية و القوى الوطنية التقدمية في ظل ظروف معينة ، أن تفرض بعض الإصلاحات الاجتماعية و السياسية ، و ضمنها مؤسسات تمثيلية وطنية و محلية ، فذلك شيئ مثالي في نظرها ، و إذا وجدت أشياء من هذا القبيل في الواقع ، فهي عندها لا تخرج عن إطار الديماغوجية و المناورة التي يقوم بها الحكم أو يشترك فيها مع القوى الوطنية التقدمية ، التي تصبح في هذه الحالة عبارة عن بيادق تحركها السلطة كيف شاءت.

تلك هي الخلفية الإيديولوجية و السياسية ، التي تستند عليها "إلى الأمام" لوصف القوى الوطنية التقدمية في البلاد ب "الأحزاب الإصلاحية".

و بهذه المواقف كانت مخلصة في إلتزامها بالفكر الانتهازي اليساري ، و بأبرز مظاهره المتخلفة ، و ليس ترديدها المتواصل لبعض الكلمات و الجمل الماركسية الرنانة ، إلا تجسيدا لأهم مميزات النزعة الانتهازية اليسارية ، التي تختار بشكل دوغمائي ما يدعم بنيتها الفكرية و السياسية الجامدة.

إن التعامل مع الماركسية كشعارات و جمل معزولة ، تستخدم بأشكال ديماغوجية كوصفات جاهزة ، هو ما يميز مجموعات الشباب المتعلم ، التي ظهرت منذ سنة 1970 بما فيها مجموعة "إلى الأمام" ، و رصيدها على المستوى الثقافي لا يتجاوز هذا الحد.

فكم هي مبتذلة و مغرقة في التخلف ، تلك المواقف التي تتعامل مع المجتمع و الصراع الطبقي ، بمقولات جامدة و شعارات مطلقة ، يكفي الاستشهاد بها لإثبات صحة موقف ما. إن الماركسية نظرية مادية ثورية ترتبط بالواقع الحي ، من خلال تتبع ديناميته و أشكاله المتغيرة ، و استخدام المنهج المادي الجدلي لتحليل معطياته ، في كل فترة من فترات الصراع الطبقي ، من أجل الربط بين مختلف عناصره ، و فهمه و تحديد اتجاهه الموضوعي ، و من تمة بلورة أشكال النضال الملائمة للفصل فيه بشكل إيجابي ، و بما يخدم اتجاه التقدم التاريخي في المجتمع. و إن استعمال كل أشكال النضال - بما فيها البرلمان- من أجل رفع مستوى وعي الجماهير و تطوير فعاليتها النضالية بشكل واعي ، و بما يخدم مصالحها ، بالدور المنوط بها في عملية تغيير و تقدم المجتمع ، انطلاقا من الواقع الموضوعي المعاش ، و متطلبات الصراع الطبقي اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و ثقافيا ، شيء ضروري ، و هو من صميم النهج الديمقراطي الثوري ، و لايتعارض إلا مع التحجر و الجمود و الدوغمائية و الإرادية ، ذلك أن تحديد أشكال النضال و أساليبه ، ليست عملية قبلية تتم بشكل مسبق ، في غياب دراسة التطورات الملموسة للواقع ، بل تخضع للواقع الملموس ، و من خلال تحليله ماديا بمنهج جدلي ، يصبح في الإمكان تحديد طبيعة أشكال النضال ، التي تتطلبها الظروف و تخدم تقدم المجتمع ، إذ أن المعرفة العلمية بالقوانين الموضوعية للواقع ، شرط حاسم للفعل فيه بشكل واعي و هادف.

**4 ـ الموقف من الاحزاب الوطنية التقدمية**

يكتسي الموقف من القوى الوطنية التقدمية أهمية بالغة ، سواء على المستوى النظري العام ، أو على المستوى العملي الملموس ، بالنسبة لأية هيأة سياسية أو نقابية تدعى لنفسها التقدمية أو الثورية ، فهو يشكل محورا أساسيا في الموقف النظري من تحديد التناقضات في المجتمع بشكل عام ، و التمييز بشكل خاص بين ما ينتمي للشعب ، و ما ينتمي إلى صفوف أعداء التقدم ، و أن خلط نظري على هذا المستوى ، ينعكس على الممارسات و المواقف السياسية ، التي قد تقود أصحابها عمليا إلى صب الماء في طاحونة المواقف الرجعية ، و إحتلال موقع في الواقع الموضوعي معارض للاتجاه التقدمي للتاريخ ، هذا بغض النظر عن وعي أو غياب وعي المنظرين و المدافعين عن مثل هذه المواقف ، و هنا لا مجال للرغبات و حسن النيات ، فطريق الاتجاهات الفوضوية و المغامرة و الإرهابية ، قد يكون مبلطا بالنيات الحسنة ، لكن تاريخ الشعوب تحكمه الوقائع و الأحداث لا النيات.

لذلك ، فإن الموقف من القوى الوطنية التقدمية ليس ثانويا أو جزئيا ، بل هو منظور سياسي يتجسد من خلاله التوجه الإيديولوجي و السياسي العام ، لأية قوة أو هيئة سياسية في البلاد ، خاصة عندما يصبح ذلك المنظور يمارس كمنهج ثابت. من هنا ، فتقييم مواقف مجموعة "إلى الأمام" من الأحزاب الوطنية التقدمية ، يساهم و بشكل كبير في

الكشف عن جوهر فكرها العام ، و اختياراتها السياسية ، و الموقع الموضوعي الذي احتلته خلال مرحلة تواجدها على الساحة الوطنية.

لقد قامت "إلى الأمام" كغيرها من مجموعات الشباب في نهاية الستينات ، على رفض كلي للأحزاب الوطنية التقدمية في البلاد ، مصنفة إياها بجانب القوى الرجعية ، و لقد عبر الشعار الذي رفعته "لا إصلاح لارجعية"[10] عن ذلك و بشكل بارز ، و من تمة انطلقت تدين تلك الأحزاب ، معتبرة إياها تتحمل المسؤولية الرئيسية في التطورات التي عرفتها البلاد ، واصفة إياها ب"الخيانة" المزعومة ، إلى غير ذلك من التصنيفات السياسية و غير السياسية في أغلب الأحيان ، و اعتبرتها ليست لها أية تمثيلية طبقية ، بل عبارة عن مجموعات من "محترفي السياسة" لا تحركهم إلا المصالح الشخصية ، و هذا الموقف يجد أسسه في البنية الفكرية ل"إلى الأمام" ، التي اعتبرت جميع القوى السياسية في البلاد ، من الحكم إلى الأحزاب الوطنية التقدمية ، مجموعات طفيلية معزولة عن الطبقات الاجتماعية ، فالنظام السياسي في البلاد - حسب زعمها - عبارة عن "كمشة حاكمة" ، تستمد وجودها من خدمة الامبريالية ، و لايمثل مصالح طبقية كطبقة ، أو "طبقات" اجتماعية ، و البورجوازية الصغيرة و المتوسطة ، لا وجود لمن يعبر عن مصالحها الطبقية بين الأحزاب السياسية[11] ، و بمقابل هذا كله ، منحت مجموعة "إلى الأمام" نفسها أحقية طوباوية في التعبير عن المصالح الطبقية لمختلف الطبقات الشعبية[12]

و كنتيجة لموقفها العدائي من الأحزاب الوطنية التقدمية ، ناهضت "إلى الأمام" الحزبية و التحزب ، و بذلك وجدت نفسها و من حيث لا تحتسب ، تصب الماء في طاحونة نزعة إيديولوجية رجعية ، نمت لدى بعض فئات الشباب ، كرد فعل سلبي على الأوضاع التي عرفتها البلاد بعد مارس 1965 ، تدعو إلى معاداة الأحزاب الوطنية التقدمية ، و الابتعاد عنها بل و الابتعاد عن السياسة و السياسيين ، تضع قوى التقدم و قوى التخلف في البلاد في صف واحد ، و أمام هذا الموقف المتخلف ، الذي سقطت فيه "إلى الأمام" ، انطلقت تنظر إلى العفوية و الفوضوية و المغامرة ، و من منطلق رفض أي تعامل ديموقراطي مع الأحزاب الوطنية التقدمية — و ما كان لها أن تمارس غير ذلك ، في شروط سيطرة الجهل و المنظور الظلامي للواقع - حاولت "إلى الأمام" إلى جانب "23 مارس" تعويض تواجد الأحزاب وسط الطلبة و الانفراد بالنقابة الطلابية أ و ط م ، و نفس المنطلقات و الأهداف كانت تحركها وسط التلاميذ ، مما أدى بها الى خلق نقابة سرية تابعة لها سياسيا و تنظيميا ، في حين اعتبرت العدو الرئيسي المباشر داخل الطبقة العاملة ، هو النقابة العمالية الاتحاد المغربي للشغل[13] ، و حاولت إسقاط فكرها على الطبقة العاملة لإظهارها خلافا للواقع ، على أنها تجاوزت إ م ش ، و لم تكن "اللجان العمالية السرية" التي دعت إليها إلا بديلا فوضويا ل ا م ش ، و كانت النتيجة المنطقية لموقفها هذا

---

10 .اختزال هذا الشعار في شقه الأول له دلالة كبيرة في منطق تشويه الحقائق و لوي عنق التاريخ. و الشعار الذي رفعته الحركة الماركسية — اللينينية ابتداءا من 1970 ، في إطار الدفاع عن خطها الثوري هو: "لا إصلاح لا رجعية ، قيادة ثورية".

11 .هذا الخلط بين فترة 1970- 1972 ، وما بعد 1972 مقصود كذلك ، و يروم التشويه ، و يكفي أن يقارن القارئ بين وثيقة "سقطت الأقنعة ، فلنفتح الطريق الثوري" (30 غشت 1970) و وثيقة "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية- اللينينية" (أبريل 1973) ليتأكد من أكاذيب منظر الردة وحواريه.

12 .افتراء لا أساس له في وثائق المنظمة خاصة بعد 1970.

13 .هناك مرة أخرى خلط مقصود بين "الاتحاد المغربي للشغل" كنقابة جماهيرية وبين القيادة البيروقراطية لهذه النقابة ، و الهدف تمرير موقف عداء منظمة "إلى الأمام" المزعوم للاتحاد المغربي للشغل.

(اعتبار ا م ش بمثابة التناقض الرئيسي وسط الطبقة العاملة و الدخول في مواجهاته بشكل كلي)، هو عزلة الأفراد الذين دافعوا عن هذا الموقف ، و لفظهم من صفوف العمال ، و نفس التعامل العدائي سيتم مع النقابة الجديدة "الكونفدرالية الديمقراطية للشغل" ، فور نشأتها كما يدل على ذلك بيان 17 أبريل 1979[14].

و ما كان لهذا النهج في التعامل مع القوى الوطنية التقدمية ، أن يجد له مرتكزات اجتماعية وسط الجماهير الشعبية عامة ، و الطبقة العاملة خاصة ، لأن تلك النقابات و الأحزاب لها ارتباطات تاريخية و سياسية بالجماهير الشعبية ، لا يمكن فصمها بناء على دعوات إيديولوجية تبشيرية ، لا ترتبط بالمصالح الطبقية لتلك الجماهير ، و لا تعتمد على فهم موضوعي للواقع ، بل تحركها رغبات ذاتية ، تظل إرادية كيفما كانت مظاهرها الكلامية الثورية ، و لهذا فقد عاشت تلك الدعوات على هامش نضال الجماهير ، و لم تجد لها صدى وسطها ، و غابت مع تشتت أصحابها ، و بقيت الأحزاب الوطنية التي ازداد تأثيرها السياسي ، و ارتباطها النضالي بالجماهير ، رغم القمع الذي ظلت تعاني منه ، و لقد تكلف الواقع نفسه بإبراز مدى مثالية و ذاتية مواقف مجموعة "إلى الأمام" من الأحزاب.

و إن غياب النظرة الموضوعية للواقع ، أسقط "إلى الأمام" و باقي المجموعات اليسارية في التضخيم من مسألة الاخطاء المزعومة التي ارتكبتها القوى الوطنية التقدمية ، و التعامل معها من منطلق انتهازي يساري ، مما حجب عنها إدراك الدور الفعلي الذي تقوم به تلك القوى في الصراع الطبقي ، و هو في اعتقادنا دور تقدمي ملموس و بارز في الواقع ، و لا بد من التأكيد هنا على أن الأخطاء التي وقعت فيها تلك القوى — لا كما يقدمها الانتهازيون اليساريون و لكن هي في الواقع - أخطاء ارتكبت وسط النضال لا خارجه ، و أن الأحزاب المعنية ، طرحتها و تعاملت معها بشكل نضالي ، مما عقد مهمة الاتجاهات الانتهازية اليسارية ، التي تتحين الفرصة لالتقاط ما يمكن أن تجعل منه مادة لترويج بضاعتها ، و التهجم على الأحزاب و الحزبية.

و عندما طرحت قضية الصحراء ، و رغم الحجم الذي اتخذته في الوضع في البلاد ، لم تكلف "إلى الأمام" نفسها عناء البحث الجدي و الدراسة العلمية للمشكلة ، بل زعمت أن الأمر يتعلق بمناورة حبكت خيوطها من طرف الامبريالية و الحكم و الأحزاب ، فاتخذت من القضية حصان طروادة للطعن في نضالية الأحزاب الوطنية التقدمية ، و اتهامها بالعمالة و الذيلية السياسية للحكم ، و انطلقت تزكي إيديولوجية الانتهازية اليسارية وسط الشبيبة التعليمية ، و أصبح همها الرئيسي هو ترديد شعار "تقرير المصير" بمناسبة أو بغير مناسبة ، و وجدتها فرصة جديدة للإكثار من المناشير ، معتقدة أنها بممارستها الفوقية هاته ، ستتوصل إلى إقناع الجماهير بموقفها ، و توفر لنفسها شروط الخروج من العزلة الخانقة التي أوصلها إليها الطريق المسدود الذي سلكته منذ تأسيسها.

و لم تقف عند هذا الحد ، بل اتخذت من مسألة الصحراء و اندلاع الحرب في المنطقة ، منطلقا لتنظيرات استراتيجية وهمية جديدة ، أعادت من خلالها صياغة و تطوير فكرها الانتهازي اليساري ، الذي من مكوناته الأساسية التأثر السطحي و السريع بالأحداث البراقة و المبهرة. هكذا تخيلت في بداية سنة 1977 نظرية إستراتيجية جديدة - و ما أكثر النظريات الاستراتيجية الخيالية التي تبنتها "إلى الأمام" في حياتها القصيرة - أطلقت عليها إسم نظرية الثورة في الغرب العربي "تحتل فيها مسألة قيام "الجمهورية الصحراوية "موقعا محوريا ، و هي حسب هذه النظرية - الخطوة الأولى نحو الثورة في المنطقة - هكذا رفعت شعار التركيز على العمل السياسي و التنظيمي في الجنوب المغربي ،

14 .موقف منظمة "إلى الأمام" كان موقفا مبدئيا ، ينطلق من ضرورة الدفاع عن وحدة الطبقة العاملة ، و التصدي لمحاولات البرجوازية و البرجوازية الصغيرة تقسيمها لفائدة مصالحها السياسية و الطبقية ، و لا علاقة له بموقف عدائي من "الاتحاد المغربي للشغل" أو "الكنفدرالية الديموقراطية للشغل".

تحضيرا لمباشرة العمل المسلح هناك ، من أجل ضرب القواعد الخلفية للحكم و المساهمة في إنجاح "الجمهورية الصحراوية".

هكذا كانت مجموعة "إلى الأمام" ، و منذ أن اندلعت الحرب ، تذكي الحماس للتطاحن و الاقتتال بين شعوب المغرب العربي في الصحراء ، معتقدة أن موقفها هذا يخدم التطور الحضاري و الاجتماعي و السياسي لشعوب المنطقة ، و يخدم كذلك تقدم الصراع الطبقي في المغرب ، لكن الأمر عكس ذلك تماما ، إذ أن تأييد الحرب الدائرة في الصحراء ، يصب الماء في طاحونة قوى التخلف ، و يفتح الباب واسعا لتصبح المنطقة مرتعا خصبا للقوى العظمى ، التي تتربص بشعوب المغرب العربي ، محاولة إنزال قبضتها على خيراتها و طاقاتها الاقتصادية و البشرية ، و الاستيلاء على مواقعها الاستراتيجية الهامة ، كما أن إذكاء الحرب ، و الإشادة بالخراب و الاستنزاف المادي و البشري ، و بالويلات العديدة التي تفرضها على شعوب المنطقة (كما فعلت مجموعة "إلى الأمام" في بيانها المؤرخ ب 17 أبريل 1979[15] ، لا يمكن تبريره مطلقا في نظرنا ، بحجة تلبية المطامح الإستقلالية للصحراويين ، و لا بحجة تحقيق مشروع "ثوري" وهمي لا وجود له على أرضية الواقع ، مثل "الثورة في المنطقة" أو "استراتيجية الثورة في الغرب العربي" ، أو غير ذلك من التنظيرات المجددة.

فهذا التعامل الصبياني مع الحرب الدائرة ، و التغاضي اللامسؤول عما تفرضه على شعوب المغرب العربي ، من آلام و خسائر و تضحيات رهيبة ، لا يخدم في شيء آفاق الوحدة المنشودة بينها ، بل على العكس من ذلك ، يعمق التناقضات و الجروح الأليمة ، و يزيد من تدمير العلاقات التاريخية و النضالية المشتركة ، و بذلك يساهم أنصار الحرب في مجموعة "إلى الأمام" ، من حيث لايحتسبون ، في صب الماء في طاحونة الشوفينية و العداء بين شعوب المنطقة ، و لا يغير في الأمر شيئا ، ادعاؤهم محاربة التعصب و الشوفينية ، و علاوة على ذلك فإن إذكاء نار الحرب و الاقتتال بمبرر الثورة في الغرب العربي ، أو مساندة الجمهورية الصحراوية ، رغم مظهره الثوري البراق ، ففي جوهره له جوانب رجعية تماما ، لأنه يوفر شروط تعمق تدخل القوى العظمى و بيادقها في المشكل ، مع ما يمكن أن يترتب عن ذلك من ويلات على حرية شعوب المغرب العربي و إستقلالها ، و لأنه موقف مضاد لطموح هذه الشعوب في الوحدة ، و مضاد للتطور الحضاري و الاجتماعي و السياسي الذي تسعى إليه و تناضل من أجله.

لذلك ، و أمام الأوضاع التي تعيشها المنطقة و الأخطار التي أصبحت محدقة بشعوبها ، من جراء استمرار التطاحن حول مسألة الصحراء ، فإننا نعتبر أن اللجوء إلى حل سياسي للنزاع ، بما يخدم مصلحة شعوب المغرب العربي و آفاق وحدتها المنشودة ، و يفتح عهدا جديدا في العلاقات فيما بينها ، موقف أصبحت تفرضه الظروف أكثر من أي وقت مضى ، و نعتقد أن الحل السياسي السلمي يستجيب في الظروف الراهنة ، لشعوب المغرب العربي في الوحدة ، و يحول دون دفع المنطقة للسقوط فريسة للقوى العظمى.

### 5: تعامل "إلى الأمام" مع تناقضاتها الداخلية

من بين النقط المحورية التي إستندت عليها مجموعة "إلى الأمام" في انفصالها عن حزب التحرر و الاشتراكية في صيف 1970 ، مسألة الديمقراطية داخل الحزب ، و إذا كانت "المركزية الديمقراطية" بالمضمون الذي مورست به آنذاك من طرف الحزب ، تحتاج الى تقييم نقدي ، يشمل بنيته السياسية و التنظيمية ، فلا بد من تسليط الأضواء عن الكيفية

15. بيان سياسي أصدرته قيادة منظمة "إلى الأمام" بالسجن المركزي.

التي كانت تطرح بها من طرف مجموعة الطلبة ، الذين شكلوا "إلى الأمام" فيما بعد[16] ، فلقد عالجت هذه المجموعة مسألة الديمقراطية داخل حزب التحرر و الاشتراكية ، من نفس المنطق الذي تعاملت به مع باقي القضايا السياسية التي طرحت حين ذاك ، الحماس و العاطفة الثورية ، و غياب النضج السياسي المرتبط بغياب التجربة السياسية ، إذ لم يكن يحركها في طرح شعار تطبيق الديمقراطية في الحزب هدف جدي ، من أجل توفير شروط أكثر ملائمة لتطوير الصراع الإديلوجي و السياسي الديموقراطي وسطه ، و لأن فكرة الانشقاق ، و تجاوز الحزب في إطار شعار تجاوز الأحزاب ، تطورت و هيمنت داخل طلبة الحزب بالرباط ، و على قاعدة هذه الأرضية ، اتخدت مسألة الديمقراطية بعدا حادا ، ارتبط بهدف إزاحة القيادة نهائيا عن طريق عقد مؤتمر وطني.

و انسجاما مع فكر هذه المجموعة ، و مع طبيعة القطاع الذي كانت تتواجد فيه (الطلبة) ، بحيث كان ينقصها طول النفس و النظرة الرحبة الأفق و التعامل العقلاني مع المشاكل ، سعت إلى الحلول السهلة و السريعة ، بعيدا عن تقديم وجهة نظر إيديولوجية و سياسية و جدية حول القضية موضوع الصراع.

و بعد الانفصال ، اصطدمت "إلى الأمام" في الأشهر الأولى من تأسيسها ، بمشكلة التعامل مع التناقضات التي برزت وسطها ، فوجدت نفسها لأول مرة أمام اختبار مدى إستعدادها لممارسة الديمقراطية في علاقاتها الداخلية ، و رغم أن المعارضة جاءت من طرف واحد[17] ، من الذين لعبوا دورا هاما في الانشقاق ، و عضو في القيادة ، و أنها كانت جزئية ، و لم تخرج عن دائرة الفكر الإيديولوجي و السياسي العام للمجموعة ، إلا أنها مع ذلك لفظته من صفوفها ، دون ان تفتح مجال النقد و ممارسة الصراع الديمقراطي داخلها.

و في نهاية سنة 1971 ، تكرر نفس التعامل مع عضو مسؤول في القيادة[18] ، عندما طرح وجهة نظر مخالفة للفكر السائد ، بصدد الواقع الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للبلاد ، فتمت محاصرة وجهة نظره ، و مورس الإجهاز السياسي و التنظيمي في حقه ، و انتهى الأمر بإبعاده من المسؤولية.

و بعد سنة 1972 ، و مع العزلة الخانقة ، و تصاعد حدة الأزمة التي كانت تعيشها "إلى الأمام" ، لم يستمر في الالتزام معها ، أو الارتباط بها إلا أعداد قليلة جدا من الأعضاء و العاطفين ، و خاصة المتبنين منهم ، و المستعدين لتبني نهجها السياسي العام ، الذي تبلور خلال 1970 — 1972 ، و الذين فرض عليهم القمع الإستمرار في الارتباط بها. و خلال سنوات 1972-1974 ، لم تظهر داخلها إلا اختلافات بسيطة ، و لا تتعارض و الفكر العام السائد ، لما عرفته هاته الفترة

---

16 .من خلال النص نقرأ باستمرار ، أن الطلبة هم من أسسوا منظمة "إلى الأمام" ، و الحال أن هذا التأسيس ساهم فيه إلى جانب الطلبة مناضلون نقابيون وأساتذة و مهندسون و تلاميذ و حتى بعض الفلاحين و العمال.

17 .يتعلق الأمر بالسيد حسن بنعدي ، الذي ، و إن ساهم في التأسيس ، فما لبث أن تخلى و تراجع عن مواقفه ، و أصبح بعد ذلك أحد الأطر الأساسية و البارزة لبيروقراطية "الاتحاد المغربي للشغل" ، و للمزيد من المعلومات على الشخص في تلك الحادثة يمكن الرجوع إلى استجواب للمعني بإحدى الإذاعات المغربية ، حيث أكد على وعيه آنذاك بخطإ الأطروحات التي تبناها. و من المعلوم أن السيد حسن بنعدي كان أحد مؤسسي حزب "الأصالة و المعاصرة" الذي احتل فيه موقعا قياديا ، قبل أن ينسحب منه فيما بعد.

18 .يتعلق الأمر هنا بالسيد ريموند بنعيم ، الذي قاد أول محاولة سياسية يمينية و إصلاحية داخل منظمة "إلى الأمام" ، أما سبب عزلته فيرجع إلى ثلاثة أمور ، أولهما مواقفه السياسية ، و ثانيهما ، اتصافه بالخوف و الجبن كلما تعلق الأمر بإنجاز مهام نضالية كلف بها ، و كمثال على ذلك تحول بيته إلى مخزن للمنشورات لم يقم بتوزيعها ، و ثالثهما ، انهياره النفسي و السياسي بعد انطلاق حملة اعتقالات 1972 ، حيث هدد المنظمة بإفشاء أسرارها إذا هي لم تقم بتوفير شروط تهريبه إلى الخارج ، و هذا النموذج الثاني لما أسماه منظر الردة وحواريوه بضحايا غياب الديموقراطية داخل منظمة "إلى الأمام".

من جمود في وضعيتها السياسية و التنظيمية[19] ، و استمرار تقلص هيكلها التنظيمي و قاعدتها الاجتماعية ، و خاصة وسط القطاع الطلابي ، الذي عاش القمع و الركود خلال هاتين السنتين. و من الانعكاسات البارزة لهذا الواقع على "إلى الأمام" ، الإنسحابات التي أصبحت ظاهرة واسعة قياسا لحجمها. و كانت تجربة العزلة السياسية الخانقة التي عانت منها بعد 1974 ، و حملات القمع التي تعرضت لها مابين 1974-1976 ، و التي أدت بالأغلبية الساحقة من أعضائها إلى دخول السجون و المعتقلات ، عاملا حاسما في ظهور خلافات عميقة و جوهرية داخلها ، اتسعت لتشمل مجمل البنية الفكرية و التوجهات السياسية ، فأعطت إتجاهين رئيسيين: اتجاه يرى ضرورة إعادة النظر في مجمل الفكر الإيديولوجي و السياسي و التنظيمي ل"إلى الأمام" ، و باقي المجموعات اليسارية ، منطلقا من التجربة و معتمدا عليها ، كممارسة أبرزت الطريق المسدود الذي سلكته تلك المجموعات ، و هذا الاتجاه عبر عنه عدد قليل جدا من المناضلين ، أما الاتجاه الثاني ، فاعتبر أن الخط السياسي الذي بلورته "إلى الأمام" ، و مارست على هداه صحيح تماما ، و أن التصفية السياسية و التنظيمية التي تعرضت لها شيء عابر ، و يرتبط بأخطاء فردية ، أما الخط السياسي فهو برئ ، و يعتبر هذا الاتجاه ، أن كل متشكك في التوجه الفكري و السياسي و التنظيمي ل"إلى الأمام" لا يسعى إلا لتبرئة أخطائه ، هكذا رفض المعبرون عن هذا الرأي ، أي نقاش أو تساءل عن جوهر الفكر الإيديولوجي و السياسي لتلك المنظمة ، بل رفعوه إلى مستوى التقديس لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، و لم يقفوا عند حد التشبث به كاملا ، بل اجتهدوا لتطويره ، فصاغوا ما سموه بنظرية "الثورة في الغرب العربي" التي تعتبر ، دون منازع ، قمة ما وصل إليه الفكر الانتهازي اليساري للمجموعات اليسارية.

و كانت المحاكمة في يناير 1977 ، أول مناسبة للإصطدام بين الاتجاهين ، سواء فيما يخص التوجه العام ، الذي ينبغي على المناضلين المعتقلين اختياره في المحاكمة ، أو فيما يخص الموقف من مسألة الصحراء ، و كيفية التعامل معها ، إضافة للخلاف حول توقيت المحاكمة ، إذ كان الاتجاه الأول يرى أن المطالبة بتعجيلها ، و الدخول في إضراب عن الطعام من أجل ذلك موقف خاطئ ، نظرا لمعطيات الأوضاع العامة التي كانت تعيشها البلاد آنذاك ، و التوجه الفكري العام الذي سار عليه أصحاب الاتجاه الثاني ، و حاولوا فرضه على مجموع المعتقلين في نفس القضية ، من خلال فرض التعجيل بالمحاكمة ، لهذه الاعتبارات رفض أصحاب الاتجاه الأول إضراب نونبر 1976 ، الذي كان شعاره "المحاكمة أو إطلاق السراح". و لقد طرح أصحاب هذا الاتجاه الثاني ، ضرورة الدفاع في المحكمة عن نظرية "الثورة في الغرب العربي" ، التي تجعل من الصحراء نقطة مركزية في برنامج "إلى الأمام" ، و الدفاع كذلك عن "الجمهورية الصحراوية" ، إلا أن أصحاب الاتجاه الأول رفضوا هذا الموقف جملة و تفصيلا ، معتبرين أن ما يجب التركيز عليه هو المشاكل الداخلية للبلاد ، لكن الموقف بشكل عام حسم في قاعة المحكمة لصالح التركيز على مسألة الصحراء ، الأمر الذي سمح بإنزال أحكام جائرة بالغة القساوة على المناضلين المعتقلين.

و لقد عجل هذا الصراع بالقطيعة التامة السياسية و التنظيمية بيننا ، باعتبارنا أصحاب وجهة النظر المعارضة و بين مجموعة "إلى الأمام" ، ذلك أن الرأيين المتصارعين كانا على طرفي نقيض ، و الخلافات كانت شاملة و عميقة.

و بعد المحاكمة مباشرة ، بدأت مجموعة "إلى الأمام" تبذل كل المجهودات من أجل تطويق و عزل أصحاب وجهة النظر المعارضة ، و استعملت كل الأساليب للوصول الى أهدافها ، فسعت في البداية إلى طمس الطابع السياسي للصراع ، و تقديمه و كأنه صراع أشخاص تحركهم حزازات ذاتية ، فبدأت تروج دعايات مغرضة عن المعارضين لها ،

19 .في تصريح لكاتب الوثيقة ، صدر بسلسلة "أقصى اليسار" جريدة "الأحداث المغربية" ، يكذب نفسه بنفسه بالنسبة لهاته الفترة.

مختلقة التهم الدنيئة و المنحطة في الصراع ، و اتهمتهم بالتفسخ الأخلاقي و الإنهزام السياسي ، إلى غير ذلك من النعوت البديئة و الكاذبة ، التي تجسد مستوى تخلف أصحابها ، الذين لم يترددوا في استعمال أساليب رجعية إرهابية في الصراع ، و لقد وجدت هاته الممارسات في البنية الفكرية و السياسية التي كانت سائدة وسط مجموعة "إلى الأمام" و العاطفين عليها ، مرتعا خصبا للإزدهار ، فبرزت الأفكار الفاشية التي تدعو إلى تصعيد الاضطهاد و عزل المعارضين ، على مستوى المعتقلين السياسيين و عائلاتهم ، و هذا ما مورس فعلا و بأشكال بشعة خلال نهاية سنة 1977 ، حيث وصل مستوى انحطاط الصراع إلى المقاطعة الكلامية ، و حجز الأخبار السياسية عليهم ، و تفتيش أمتعتهم و زنازنهم و استفزازهم بشكل مستمر ، إلى غير ذلك من الأساليب التي تكشف عن أشكال الاضطهاد التي استعملت في هذا الصراع ، و غياب أبسط ممارسة ديموقراطية من طرف مجموعة "إلى الأمام" ، بل أن حياة بعض المعارضين كانت مهددة ، و ذلك ما صرح به أحد أعضاء تلك المجموعة أمام المعتقلين السياسيين قائلا "لو وجدنا في ظروف ملائمة لتصفيتهم جسديا ، لما ترددنا في ذلك".

و لم يكن في مستطاع مجموعة"إلى الأمام" ، أن تواجه المعارضين لفكرها و خطها السياسي بغير هذه الأساليب ، ذلك أن الخواء الفكري و السياسي هو ما يميزها ، و لهذا فهي تتخوف أشد ما تتخوف من النقاش و الصراع السياسي ، و لقد كانت تعتقد أنها بممارساتها المتخلفة الإرهابية ضد المخالفين لها في الرأي ، ستعيد الاعتبار الزائل لفكرها ، و وجودها السياسي و التنظيمي ، و ستتمكن من إقبار الأفكار المعارضة ، و الحيلولة دون امتدادها إلى صفوفها من جديد ، إلا أن الواقع عنيد ، وعلى صخرته تفتت "إلى الأمام" بأحلامها و آمالها المهزوزة ، ذلك أن الصراع انفجر داخلها من جديد ، بعد مرور ما يقرب من ثلاث سنوات ، و برز نفس الرأي الذي أعتقدت أنها تحصنت ضده ، و أن أسباب وجوده داخلها قد انعدمت بقطيعة أصحابه معها ، كما برزت آراء أخرى عديدة تتعارض و الاتجاه السائد ، و ما أن انفجر الصراع من جديد ، و بدأت المطالبة بممارسة الديمقراطية ، حتى جاء جواب المسؤولين فيها كما كان منتظرا ، فطردوا جميع المعارضين ، و باتخاذ قرار الطرد الجماعي ، الذي سبقته انسحابات كبيرة ، تكون مجموعة "إلى الأمام" قد عرفت النهاية المنطقية ، و المنسجمة مع فكرها السياسي و الإيديولوجي و التنظيمي ، الذي ما كان له أن يؤدي بها إلا إلى الطريق المسدود.

هكذا تبخرت كل ادعاءات مجموعة "إلى الأمام" حول الديمقراطية ، و ظهرت على حقيقتها ، كمجموعة طفيلية تعيش على هامش الصراع الطبقي و السياسي في البلاد ، تكن عداءا للديمقراطية في صفوفها ، و في المجتمع ، و إذا كانت الأوهام حول إمكانية ممارسة الديمقراطية من طرف تلك المجموعة ، قد ظلت تشد إليها العديد من المناضلين في السنوات الأخيرة ، فلقد عانوا المرارة نتيجة أوهامهم ، و تأكدوا بالملموس من خلال تجربتهم الخاصة من معاداتها التامة للديمقراطية.

و إذا كانت "إلى الأمام" ، قد حرصت منذ تأسيسها على طرد التناقضات من بين صفوفها ، محاولة فرض انسجام و خضوع أعضائها و المرتبطين بها ، للفكر السائد داخلها ، و لم تتردد في ممارسة الاضطهاد السياسي و التعامل الرجعي مع المعارضين لفكرها و خطها السياسي ، فإن من النتائج الطبيعية لهذا النهج ، أن تصل إلى النهاية التي وصلت إليها بخسائر و تضحيات أكبر.

و كونها انتهت إلى الفشل التام و التشتت ، لا يجعل من التضحيات الغالية التي قدمها المناضلون ، الذين ارتبطوا بها تاريخيا ، و انتهوا إلى القطيعة التامة معها ، تذهب سدى ، بل هي جزء من تضحيات شعبنا ، على طريق صنع

مستقبله المشرق ، و دروسها غنية جدا ، و مكسب لتدعيم النضال الديمقراطي في البلاد ، و الابتعاد عن المآزق الخطيرة التي قد ينساق إليها المناضلون بدون وعي.

إن النزعات الطفولية المغامرة ، قد تجد ما يغذيها في المجتمع في الظروف الحالية ، خاصة في أوساط الشباب التعليمي ، و أن مسايرة هذه النزعات لن يؤدي ، كما أثبتت التجربة ذلك ، إلا إلى هدر طاقات نضالية هامة في الفراغ ، و تقديم تضحيات غالية بشكل مجاني ، و السير نحو انتكاسات ، شعبنا في غنى عنها ، و إننا إذ نطرح هذه الآراء النقدية الصريحة حول مجموعة "إلى الأمام" ، و مواقفها السياسية أمام كل المناضلين التقدميين المغاربة ، باعتبارنا أعضاء سابقين في هذه المجموعة ، ساهمنا في تجربتها خلال فترة من تاريخنا النضالي ، نعلن بذات الوقت ، تبرأنا التام من جميع ممارساتها السياسية و المواقف التي عبرت عنها منذ سنة 1976[20].

و انسجاما مع المواقف التي عبرنا عنها أعلاه ، و أمام المسار الموضوعي الذي سارت فيه مجموعة "إلى الأمام" ، و كافة المجموعات اليسارية الأخرى ، منذ نشأتها إلى الآن ، و الذي ارتبط لديها بالانغماس المتزايد في النهج الإنتهازي اليساري ، و في المواقف الطفولية اللامسؤولة دون أدنى عبرة من التاريخ ، أو استفادة من تجربة سنوات طويلة من الانتكاسات المتتالية ، فإننا نعلن أمام الرأي العام الديمقراطي ، قطيعتنا السياسية و التنظيمية التامة مع مجموعة "إلى الأمام" ، و نعتبر أن المواقف التي قد يتم التعبير عنها باسمها ، لا تعنينا من قريب أو من بعيد ، و لا تعبر عن رأينا بتاتا.

**انتهى في 22/02/1980**

**توقيع** :

المشتري بلعباس - عبد الله المنصوري – عبد العزيز الطريبق – أمناي إبراهيم – مشبال محمد أمين – أحمد بوراس – أحمد بوغابة – عزوز لعريش – جمال بن عمر – يونس مجاهد .

**تنبيه**: كل الهوامش الواردة في الوثيقة هي موضوعة من طرف موقع " 30 غشت" بهدف تصحيح بعض الأكاذيب و المغالطات و الافتراءات على التاريخ ، دون تدخل في الأطروحات التي تجسد قمة ما وصل إليه فكر الردة لدى المجموعة اليمينية التي تزعمها كل من المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري.

20 . كان على منظري الردة و صحبه ، أن يعلنوا منطقيا تبرؤهم من تجربة المنظمة الماركسية – اللينينية المغربية "إلى الأمام" والحركة الماركسية – اللينينية المغربية عموما ، وذلك منذ التأسيس سنة 1970 ، ما داموا قد اعتبروا أن أطروحات تأسيسها كانت خاطئة.

## بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة
## إلى الشباب المغربي والرأي العام الديمقراطي

انا باعتبارنا مسؤولين وأعضاء سابقين في منظمة "الى الامام" سابقا في صنع تجربتها القصيرة وقضينا فيها جزءا من شبابنا النضالي الى أن أحدثت التطليقة السياسية والتنظيمية بيننا وبينها منذ نهاية 1976. نعتبر أنفسنا ملزمين امام الرأي العام الديمقراطي بالكشف عن مواقفنا من تلك المنظمة ومن تجربتها السياسية والتنظيمية والاسباب التي دفعتنا الى الحكم على التطليقة النهائية معها.

وان تبليغ موقفنا هذا الى الرأي الديمقراطي أصبحت تفرضه الظروف باعتبار محاولات التعتيم والتشويه التي تستهدف مواقفنا وآراءنا، ولقناعتنا بضرورة تعميم وجهة نظرنا في تجربة نعتبرها نموذجا لأفكار الانتهازي اليساري في البلاد وتجربة قد تجد في الواقع الموضوعي من العوامل ما يساعد على اعادة تكرارها وربما باشكال أكثر خطورة.

### 1) ظروف نشأة "الى الامام"

لقد ظلت "الى الامام" منذ تأسيسها في صيف 1970 تعيش أزمة سياسية مستمرة لم تستطع تجاوزها باعتبارها أن بنيتها لا ترتبط فقط بالتوجهات الايديولوجية والسياسية التي سارت عليها بل وترتبط كذلك بوجودها كمنظمة وبطبيعة المشروع السياسي الذي طرحته على نفسها منذ تأسيسها.

وان الصراع الذي تجر منذ 1976 داخل مختلف المجموعات اليسارية التي فيها "الى الامام" ولم يزل صراعا محصورا في قلبها تتعلق بالتوجهات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية لهاته المجموعات بل مختلف الاشكالات المرتبطة بوجودها. انها ظاهرة بروزها في المجتمع وطبيعي أن يكون التاريخ موضوع صراع حاد لما يرتبط به من آراء حول التاريخ الاجتماعي والسياسي للمجتمع بأكمله لما توظف في اطاره هذه الآراء من دفاع عن تطورات سياسية حول الوضع الحالي للبلاد بما في ذلك وضع تلك المجموعات وآفاق مستقبلها.

ان الفكر الثوري يتحمل مسؤولية عظمى في توضيح وضعها لوجه أمام وقائع التاريخ وحقائق الموضوعية وعندما نوضح هذه مطلقا للجدال النظري والسياسي دون حق التاريخ من أجل الدفاع عن فكر اختبر في الواقع واثبت فشله التام يجزء عن حل أية مشكلة علمية لن تكون نتائجها أحسن من تلك التي أدى اليها ذلك ما سنحاول تبيانه من خلال عرض وجهة نظرنا في نشأة "الى الامام" والظروف التي أحاطت بها.

.../...

# حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979[1]

## (أبراهام السرفاتي ، السجن المركزي بالقنيطرة ، 17 مارس 1980)

يلزمني بداية ، تفسير كوني لم أقدم لحد الآن نقدا ذاتيا على الأخطاء التي ارتكبتها هنا سنة 1979 ، نقدا ذاتيا ضروريا ، نظرا ، و في نفس الوقت ، لخطورة أخطائي ، و لحدة المشاكل و التوترات الحالية بالسجن خلال هذه السنة.
و يعود هذا أولا إلى سبب ذاتي ، مقبول أو غير مقبول ، و لكنه فعلي: حدة التناقضات و الاصطدامات التي عاشتها المنظمة المحلية[2] ، و بلغت ، خاصة في الربيع ، مستوى - كان لي فيه دور كبير — وضعني ، في شتنبر[3] ، و ابتداءا ، من الوقت الذي بدأت أشارك فيه اللجنة الوطنية نشاطها بشكل عادي ، في استحالة تجاوز سلسلة من الأوضاع الذاتية إزاء

---

' .**تنبيه: كل الهوامش المرقمة في هذا النص موضوعة من طرف موقع "30 غشت" ، أما الهوامش الأصلية لصاحب النص فهي تحمل رمز نجمة.**

1..وثيقة "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية لسنة 1979" كتبها أبراهام السرفاتي في 17 مارس 1980 ، شهرا بعد صدور وثيقة "بيان من داخل السجن المركزي بالقنيطرة إلى الشباب المغربي و الرأي العام الديموقراطي" الصادرة في 22 فبراير 1980. و من المعلوم أن أبراهام السرفاتي قد وصل إلى السجن المركزي في يناير 1979 قادما من السجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء ، حيث قضى فترة هناك امتدت من مارس 1977 ، تاريخ صدور الأحكام من طرف محكمة الاستئناف بالدار البيضاء ، إلى حدود يناير 1977.

و بعد وصوله إلى السجن المركزي التحق بالثنائي المنصوري و المشتري ، ليشكلون الثالوث اليميني الذي خاض حربا ضروسا ضد منظمة "إلى الأمام" و خطها الماركسي — اللينيني الثوري ، من أجل بسط خط إصلاحي يميني و ذيلي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، تحت شعار محاربة الانتهازية اليسارية ، و الدفاع عما سمي بجبهة القوى الديموقراطية و الثورية لإسقاط النظام بقيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية.

أ- من حيث التكتيك السياسي ، استغل الثلاثي اليميني الهفوات القائمة داخل الخط السياسي للمنظمة ، من قبيل "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" و شعار "الجبهة العريضة لعزل النظام" التي تضمنتها وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة" التي أصدرتها "لجنة التنسيق" بين منظمة "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس" في أكتوبر 1974 و التي أصدرتها نشرة "الوحدة" (النشرة الداخلية الخاصة بالمنظمتين) ، و كذلك شعار "عزل النواة الفاشية" الذي جاءت به وثيقة البرنامج الديموقراطي لسنة 1976 ، من أجل تقديم غطاء يساري لأطروحات يمينية ، و ذلك عبر تقديم تصورات سياسية تقوم من خلال نقدها لمقولة "الشبيبة المدرسية مقدمة تكتيكية" ، و من خلال نقد الوثائق السابقة باعتبارها لم تطرح مسألة السلطة كشعار مركزي ، و اكتفت بطرح عزل النظام أو النواة الفاشية. هكذا قدم اليمينيون الثلاثة شعار "جبهة القوى الديموقراطية و الثورية" كطريق جديد إلى بناء الحزب الثوري بدل الشبيبة المدرسية كعبارة إلى الطبقة العاملة. و لإعطاء أطروحاتهم طابعا راديكاليا وضع اليمينيون الثلاثة شعار "إسقاط النظام" كشعار مركزي للفترة.

هكذا بالاصطفاف وراء "جبهة القوى الديموقراطية و الثورية" بقيادة الاتحاد الاشتراكي ، سيتم التجذر وسط الطبقة العاملة و تفتح الطريق نحو بناء حزب الطبقة العاملة. و بطبيعة الحال اتهم اليمينيون الثلاثة الخط السابق للمنظمة بالانتهازية اليسارية و بالحلقية تجاه القوى الإصلاحية ، و من تمة المسؤولية عن كل الضربات التي تعرضت لها المنظمة.

في مارس 1979 ، استطاع الثلاثي اليميني أن يفرض على المنظمة في السجن المركزي برنامجا انتقاليا ثلاثي المحاور تضمن ثلاث نقط: مهمات الوضع السياسي ، إعادة البناء ، تقييم تجربة 1977- 1978. و سيشكل هذا البرنامج الانتقالي ، وعاءا يحتضن جوهر الأطروحات اليمينية الإصلاحية للثالوث المذكور أعلاه ، و قد سعى هؤلاء لفرض البرنامج بكل الوسائل. فالبرنامج عموما ، من خلال النقطة الأولى حاول تمرير الأطروحات اليمينية ، من خلال جعل "التحليل السياسي" المقدم من طرف المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري أرضية للنقاش السياسي ، بينما كان رفضهم لشعار التقييم الشامل لتجربة المنظمة ، و اكتفاؤهم بمناقشة سنتين من تجربة السجن المركزي ، يعني إسقاط قرارات يوليوز 1977 ، و عودة أصحاب الطروحات اليمينية إلى مواقعهم التنظيمية السابقة ، و في نفس الوقت عزل العناصر الثورية داخل المنظمة. أما المهمات المرتبطة بإعادة البناء فتدور في فلك الأطروحات اليمينية حول "جبهة القوى الديموقراطية والثورية" و غيرها.

أغلبية رفاق المنظمة المركزية المحلية[4]. و لقد بدأت أفهم تدريجيا ، من جهة ، جذور المفاهيم السياسية و الإديولوجية الخاطئة التي قادتني إلى الأخطاء السياسية المعروفة — و التي سأعود إليها — و الأسس الإديولوجية و الطبقية للإجراءات التنظيمية التي قادتني إلى اصطدامات كهذه ، و من جهة أخرى ، و بالموازاة مع ذلك ، أن أنتبه إلى الأسس الخاطئة لهذه الأوضاع الذاتية إزاء هؤلاء الرفاق ، و تجاوزها فكريا و ذاتيا ، و أتمنى ذلك ، أن أتخذ إزاء هؤلاء الرفاق وضعا سليما و أخويا. صحيح أن صدمة نونبر[5] قد بلورت هذه السيرورة و قادتني إلى تعميق هذه التأملات. إذ أنها (أي السيرورة) تقود بالضرورة إلى تجاوز الذاتية السابقة إزاء هؤلاء الرفاق الذين شكلوا آنذاك[6] ، مع كل التنظيم المركزي المحلي ، و حول اللجنة الوطنية ، النواة الصلبة لمنظمتنا خلال هذه الصدمة.

---

**ب**- من حيث التكتيك التنظيمي ، استغل أبراهام السرفاتي وجوده داخل "اللجنة القيادية" للتنظيم المركزي المحلي بالسجن المركزي للضغط بكل الوسائل من أجل تمرير مواقف اليمين ، بحيث تحول إلى ناطق رسمي له ، بينما قام الثنائي الآخر بتصعيد حملات الضغط على "اللجنة القيادية" للفرع ، و إغراق رفاقها في مهام تنظيمية لا تنتهي حتى يتسنى لهم الانفراد بمجموعة من المناضلين و الرفاق و جرهم إلى الأطروحات اليمينية ، مستغلين في ذلك الشتات الذي تعرضت له مجموعة المعتقلين السياسيين بالسجن المركزي ، على إثر إضراب فبراير 1978. هكذا أصبح الثالوث داخل السجن المركزي يتحكم في أغلبية أصبحت تابعة له ، بينما تحول الجناح الثوري الماركسي — اللينيني الثوري إلى أقلية. و في هذا السياق تم فرض ما سمي ب "البرنامج الانتقالي". و خلال شهر أبريل 1979 ، عرف الصراع بين الطرفين أوجه ، و دارت معركة حاسمة انتهت بالانتصار الأول للجناح الثوري ، و توج هذا الانتصار صدور البيان السياسي ل 17 ابريل 1979 ، الذي أغاض اليمين.

و في سياق هذه الهزيمة أصدر أبراهام السرفاتي هجوما بوليميكيا ضد المنظمة المركزية المحلية برمتها. و استغل رفيقاه في هذا الثالوث غير المقدس ذلك لإطلاق أكبر حملة من الأكاذيب و الافتراءات ضد المنظمة و ضد رفاقها الثوريين ، من قبيل اتهام المنظمة بسرقة 18 مليون سنتيم ، فانقلب السحر على الساحر ، عندما توصل المعتقلون السياسيون بالسجن المركزي برسالة توضيحية موجهة من طرف "لجنة مناهضة القمع بالمغرب" التي كانت توجد بفرنسا ، و قد أصيب الثالوث بالخيبة و الخذلان لما فشلت عملية التشويه على مرآى و مسمع من جميع المعتقلين السياسيين خلال جمع عام تاريخي ، فحاول أبراهام السرفاتي تبرئة نفسه من ذلك ، فتصدى له أصحابه مكذبين له ومؤكدين على انخراطه في عملية التشويه ، حيث جابهوه بالحقائق التي لم يستطع أمامها نكرانا.

لقد انخرط أبراهام السرفاتي في الحملة العدائية للمنظمة و لرفاقها بحماس شديد ، حيث اتهم الجميع بالستالينية ، و قام بوضع صور بوخارين و وصيته في كل مكان ، في إشارة إلى محاكمات موسكو الشهيرة مقتبسا أقواله من الحملات المعادية للشيوعية. بينما أطلق رفاقه في الثالوث حملات واسعة من الأكاذيب المغرضة بهدف المساس بسمعة و شرف الرفاق الثوريين. و استطاع هذا الثالوث أن يجر العديد من المناضلين الذين أصابهم الإحباط بسبب حملات التشكيك اليمينية ، و ذلك بتواطؤ من مجموعة من العناصر التصفوية ، إلى توقيع بيان التجميد للعضوية داخل منظمة "إلى الأمام" ، الذي وقعه 52 مناضلا ، إلا أن هذا التحالف لم يستمر طويلا ، إذ سرعان ما اكتشف العديد من المناضلين حقيقة اليمين الإصلاحي ، بينما اضطر التصفويون إلى إصدار "بيان تصحيحي" يشرحون فيه مواقفهم المختلفة عن اليمين الإصلاحي ، و أصبح هذا اليمين يعيش عزلة قاتلة.

خلال هذه الحقبة ، ولدعم الثالوث اليميني قام أبراهام السرفاتي ، ابتداءا من ماي 1979 بتجميد عضويته التنظيمية داخل المنظمة المركزية المحلية ، مختلقا ما أسماه بضرورة التمييز بين التوجيه و التسيير ، و ذلك حتى يتسنى له استغلال صفته كعضو في الكتابة الوطنية ، لدعم اليمين الإصلاحي ، مما دفع باللجنة القيادية للفرع بالرد الصارم ، و توقيفه تنظيميا. و من ماي 1979 إلى تاريخ صدور بيان المرتدين في 22 فبراير 1980 ، ظل أبراهام السرفاتي يزاوج بين الاتفاق رسميا على مواقف المنظمة (بيان 17 أبريل 1979 ، الموقف من المجمدين ، بيان الذكرى التاسعة لتأسيس المنظمة ...) بل و المساهمة في بعضها ، و الدفاع سرا عن الأطروحات اليمينية ، و عن مضمون بيان التجميد الذي لم يوقعه. و حقق الاتجاه الثوري انتصاره الثاني بصدور قرارات 12 نونبر 1979 ، التي ، و بعد استنفاذ كل شروط النقاش السياسي مع المجمدين ، اعتبرت إياهم منسحبين من المنظمة ، الشيئ الذي لم يتفق عليه السرفاتي إلا على مضض. و لم يمض وقت طويل حتى أصدر قطبا اليمين الإصلاحي بيان الردة الشهير الذي قام بنشره و توزيعه حزب "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" ، فشكل ذلك ضربة قاسية لأحلام أبراهام السرفاتي الإصلاحية ، و أمام اندحار الجناح اليميني و افتضاحه ، اضطر السرفاتي من أجل تبييض وجهه و الحفاظ على ما تبقى له من النزر القليل من المصداقية ، إلى كتابة نقده الذاتي تحت عنوان "حول بعض التأملات النقد الذاتية الأولية" ، و الذي يؤرخ للعديد من أخطائه اليمينية التي لا تمثل إلا النزر القليل من حجم الأخطاء الجسيمة التي ارتكبها ، إلى جانب صاحبيه في الثالوث اليميني ، و التي لعبت دورا كبيرا في تخريب المنظمة.

أكيد ، أن هناك جذور سياسية و إديولوجية أعمق ، فالأخطاء التي ارتكبتها سنة 1979 ، كانت لها جذور ، من جهتي ، في المفاهيم السياسية التي طورتها منظمتنا منذ 1974 ، و التي شاركت في وضعها ، و من جهة أخرى ، في المسارات الإديولوجية و الطبقية التي ترسخت لدي خلال مدة طويلة من الفكر و الممارسة التحريفيين[7] ، و التي نقلتها (أي المسارات) معي طوال حياة منظمتنا ، إلى حين ألزمتني أزمة هذه السنة (1979) النظر إليها وجها لوجه ، و العمل على تجاوزها. و أضيف ، معتقدا أنه درس يجب استخلاصه بشكل عام ، و الأمر يتعلق بأزمة من هذا القدر ، بأن موقف اللجنة الوطنية ، المتمثل في عدم وضع مسألة النقد الذاتي كشرط مسبق[8] ، بالنسبة لهذا أو ذاك ، و إنما بالسماح بنضجه في إطار ممارسة جديدة ، إن هذا الموقف قد أثبت صحته في نظري ، الشيء الذي لا يعني بتاتا بأن كل الذين ارتكبوا أخطاءا ، و أنا في مقدمتهم ، لم يعد لهم من حساب يقدمونه.

إن هذه التأملات النقد الذاتية الأولية ، ستتركز على محاولة تحليل الأخطاء السياسية و الإديولوجية اليمينية[9] التي ارتكبتها سنة 1979 ، و سأذكر مع ذلك بعض العوامل المرتبطة بالممارسة التنظيمية الخاطئة ، لكن دون أن أتوقف عندها الآن.

عندما جئت إلى السجن المركزي في يناير[10] 1979 كنت ما زلت أعتقد أن خط منظمتنا لسنوات 1972- 1974 كان صحيحا في أساسه. وحدها ، بعض الأخطاء التقنية المرتبطة بيقظة غير كافية ، هو ما قاد إلى اعتقالات أواخر 1974 و بداية 1975 ، بالإضافة إلى ذلك ، احتفظت بتصور مثالي عن وحدة تنظيمنا ، التي سادت خلال هذه السنوات السابقة. إذا لم يكن من الممكن هنا تحليل هذا التصور ، فإني أسطر مع ذلك ، أنه يستند على فكرة أن هذا الخط ما دام صحيحا ، فمن الممكن دائما تحقيق "وحدة الأفكار ، و الإرادة ، و الممارسات التنظيمية ، تحت إشراف قيادتها ، التي تشكل مركز تهيئة هذا الخط ، و هذا كأساس ل"المركزية الديموقراطية". انضاف إلى هذا ، و بصفة ضمنية ، و بطبيعة

---

إن هذا النقد الذاتي المزعوم ، ما فتئ صاحبه بعد وقت قصير أن تخلى عنه لصالح أطروحات أكثر يمينية و تحريفية ، و ليس هذا موضوع هذه المقدمة

2 .المعني هنا التنظيم المركزي و المناضلين المحيطين به بالسجن المركزي بالقنيطرة.

3 .شتنبر: هو تاريخ عودة السرفاتي إلى اللجنة الوطنية ، بعدما وضع شروطا لذلك.

4 .رفاق المنظمة المركزية المحلية إضافة إلى اللجنة القيادية المحلية أعضاء التنظيم المركزي ، و يعنى بذلك من تصدوا للثالوث اليميني و أنصاره في أحد أشرس المعارك السياسية و الإديولوجية التي عرفتها منظمة "إلى الأمام".

5 ..صدمة نونبر: يقصد بها صدور قرارات 12 نونبر 1979 ، التي وضعت حدا لأقطاب اليمين و أنصارهم ، و الأقطاب التصفويين و أنصارهم.

6 .المعني بالرفاق الأربعة ، جزء من الرفاق الذين تصدوا لليمين و للتصفويين و منهم إدريس الزايدي ، أحمد آيت بناصر ، عبد الرحمان النوضة و فؤاد الهلالي.

7 .انتمى أبراهام السرفاتي إلى الحزب الشيوعي التحريفي المغربي ابتداءا من سنة 1944 ، و استمر كذلك إلى سنة 1970 ، و تخللت هذه المرحلة فترة الدراسة و المنفى بفرنسا في الخمسينات حيث كان منتميا للحزب الشيوعي الفرنسي التحريفي.

8 .لم تشترط اللجنة الوطنية على مجموعة من الرفاق ، من أجل العودة إليها أو الالتحاق بها أي نقد ذاتي كشرط لذلك.

9 .يعني تبنيه للأطروحات اليمينية للمنصوري و المشتري.

10 .في يناير 1979 التحق السرفاتي بالسجن المركزي قادما من السجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء.

الحال ، محاولتي الشخصية المرتبطة بماضيي كمثقف بورجوازي صغير ، تكون وسط ممارسات الأحزاب التحريفية ، حيث تسمو شخصية القائد ، وحدها فترة الوعي بخطورة أخطائي في هذه السنة ، بالمقارنة مع المواقف السديدة و الحاسمة – بالنسبة للأساسي – لدى رفاق آخرين[11] ممن تصادمت معهم ، هذا ، هو الذي أدى بي إلى إدراك و وعي هذا التصرف ، في الشهور الأخيرة لسنة 1979. هذه التصورات التي أشرت إليها هنا بعجالة ، هي منبع – حسب ما أتصور – الأخطاء التنظيمية التي ارتكبتها في الثلاث الأشهر الأولى من مجيئي هنا. تلك الأخطاء التي قادت إلى مصادمات شهر أبريل داخل التنظيم المركزي المحلي ، و من هنا ، اتخاذي خلال ربيع 1979 ، مواقف يمينية حول مجموعة من القضايا الأساسية. غير أنه ، ليس من الممكن فهم هذه المواقف ، بتفسير بسيط مرتبط بالظرفية ، (تلك الصراعات الداخلية داخل التنظيم المركزي المحلي) ، فمن الواضح أن لها أسباب سياسية و إديولوجية عميقة يجب تحليلها ، و هذا ما يفسر مسبقا قلة حرصي و حذري اتجاه اليمين الجديد داخل التنظيم المحلي ، خلال المرحلة الأولى فيما يخص النقاشات ، التي أدت بي إلى تبني "البرنامج الإنتقالي"[12] ، سأحرص إذن ، على التذكير بسرعة ، بالمسار الذي أدى إلى مصادمات شهر أبريل ، و الأخطاء الرئيسية التي ارتكبتها خلال هذه الفترة الأولية. هناك واقعتان رئيسيتان أثارتا انتباهي منذ بداية وصولي إلى السجن المركزي:

1 .الواقعة الأولى: خلال سنتين ، فالتنظيم المركزي المحلي القوي بعدد من الرفاق المتمرسين ، فإنه مع ذلك ، لم تكن له أية مساهمة في إعادة البناء على المستوى الوطني[13].

2 .الواقعة الثانية: خطورة الأخطاء المرتكبة فيما يتعلق بالممارسات داخل التنظيم المحلي في سنة 1978 ، المرتبطة بالتهم الموجهة ضد المشتري بلعباس و المنصوري عبد الله ، و التي لا تبررها مواقفهما اليمينية ، التي كنت أعرفها منذ يناير 1977. و على هذا الأساس ، فقناعاتي تبلورت على الفور ، و كان يجب و بدون تأخير ، تصحيح الوضعية حول هاتين النقطتين ، فكل تصرفي بالنظر إلى تبني البرنامج الانتقالي و دفاعي اللاحق عنه ، كان قد تمحور حول هاتين النقطتين.

انطلاقا من التصورات الثلاثة الخاطئة (حسب كاتب النص) التي ذكرتها أعلاه ، ارتكبت أيضا الأخطاء التالية (التي لن أذكر منها الآن إلا بعض الأخطاء البارزة و الواضحة وضوح الشمس خلال هذه الفترة الأولى) ، لن آخذ بالحسبان سنتين من القطيعة التامة عن الحياة السياسية الوطنية و الدولية و النشاط التنظيمي ، فلم آخذ أي أجل لكي أدرس هذه الحياة السياسية ، و بالتحديد صراع الطبقات في البلاد ، أو محاولة فهم عمق المشاكل ، كما تطورت داخل التنظيم المحلي ، بما في ذلك السجون الأخرى ، و لم أبذل أي مجهود لأحاول فهم الأصوات النادرة التي تعالت ضد مشروع البرنامج الانتقالي ، و بصفة خاصة صوت (ب)[14] ، و بدرجة أقل أسس النقد الذي قام به هذا الرفيق ضد الخط السابق الذكر.

---

11 .يعني الرفاق الذين دافعوا عن الخط الثوري ، و هو اعتراف ضمني بوجود جناح ثوري الذي ينكر وجوده العديد من التحريفيين الجدد.

12 .البرنامج الانتقالي هو البرنامج الذي فرضه الثالوث اليميني على المنظمة في مارس 1979 ، و تضمن ثلاث نقط : مهمات الوضع السياسي ، إعادة البناء ، تقييم تجربة 1977- 1978.

13 .تظهر هذه النقطة تجاهله للمجهودات التي أقيمت من أجل ربط الاتصال بمناضلي الداخل.

14 .يقصد هنا بالأصوات النادرة ، الرفاق الذين تصدوا للخط اليميني ، و منهم ، أحمد آيت بن ناصر ، إدريس الزايدي ... أما الرفيق "ب" فهو عبد الرحمان النوضة.

و بعزلي الأخطاء المرتكبة سنة 1978 تجاه المشتري بلعباس و المنصوري عبد الله ، في محاولة "أخلاقية" بورجوازية صغيرة ، كنت أرفض أن أرى — أواخر مارس — أن النقد الضروري لهذه الأخطاء ، لم يكن ليفصل عن التحليل النقدي للخط اليميني المقدم من طرف المشتري بلعباس و المنصوري عبدالله ، منذ السجن المدني بالدارالبيضاء[15] ، و لا عن الحذر الضروري اتجاه مناوراتهم الإنتهازية ، و طموحاتهم كمثقفين وصوليين ، مثل ما كشف عنه "التجميد"[16]. هكذا إذن ، لم أتقبل في تصوري "كقائد أسمى" ، أن أكون من الأقلية في صفوف التنظيم المركزي المحلي ، فقمت بنشر بوليميك عنيف وسط مجموع التنظيم المحلي ، موجه بالأسماء ضد ثلاث رفاق[17] اتهمتهم ب "التكتل بدون مبادئ" لأنه في العمق ، و لسبب وجيه ، كانوا متفقين على هذه النقطة الأخيرة التي أتيت على التذكير بها. لقد تدحرج هذا البوليميك في أبريل و ماي ، و الذي أتحمل فيه المسؤولية الأساسية ، فلم يساهم في إضعاف ثقة عدد من الرفاق داخل التنظيم المحلي فقط ، بل ساهم في إضعافها بصفة عامة. و هذا ما استغله على نطاق واسع كل من المشتري و المنصوري في يونيو ، لجر عدد من الرفاق للمشاركة في بيان التجميد[18] ، و يضاف إلى كل هذا ، الإنزلاق المسجل حول المواقف اليمينية التي اتخذتها في هذه الفترة.

قبل ذلك ، في شهر فبراير ، لم أرى اعتراضا كبيرا على مشروع التحليل السياسي للرفيقين[19] ، الذي تناول في الواقع الأطروحات الأساسية بلعباس المشتري و عبد الله المنصوري ، لتقديمها كأرضية أولية لمناقشة التحليل السياسي خلال البرنامج الانتقالي ، فقد كتبت سابقا في جوابي على مناضل في 6-2-80 المعنون ب "بصدد بيان التجميد" ، يشير إلى بعض النقط الأساسية التي يمكن أن تسمح بفهم لماذا التحليل السياسي للمشتري و المنصوري لسنة 1978 ، يمكن أن يجد له تأثيرا على العديد من رفاق و مناضلي تنظيمنا ، انطلاقا من الإنزلاق اليميني الذي قام به تنظيمنا في 1974[20] ، الشيئ الذي يمكن من ربط نقد أطروحات المشتري و المنصوري لسنة 1978 ، بنقدنا الذاتي ، ولن أعود هنا لهذه النقط ، و لكن أريد مع ذلك التركيز على نقطتين منها ، حيث أظن أن لهما أهميتهما في مواقفي اليمينية لربيع 1979.

1- النقطة الأولى ، تهم تحليل الطاقات الثورية للبورجوازية الصغيرة ، ويجب هنا أن أحدد أولا ، أنه على عكس ما يكون أحد الرفاق قد فهم من نصي في يناير 1980 ، حول التحولات السياسية لسنوات السبعينات[21] ، لا في هذا النص و

---

15. يعني بذلك أطروحاته حول المحاكمة ، الإضراب عن الطعام و قضية الصحراء.

16. يعني التحاقهم بموقعي بيان التجميد في يونيو 1979.

17. في الواقع لم يكن هناك أي اتفاق ، و قد كان السرفاتي ممثلا لليمين من داخل اللجنة القيادية ، و كان يخبر أصدقاءه بكل شيئ ، فمارس الضغط من الداخل و من الأعلى بينما كان حلفاؤه يمارسون ذلك بوسائل خسيسة من تحت ، أما الخلاف فقد كان جوهريا ، و ما كان للسرفاتي أن يربط نقد بعض الممارسات تجاه المشتري - المنصوري بنقد أطروحاتهم اليمينية ، ذلك أنه قد تبناها كاملة ، و هو أمر نجده حتى عند أصدقائه اللاحقين ممن ساهم في ما سمي ب "إعادة البناء".

18. بيان التجميد هو البيان الذي وقعه 52 مناضلا في يونيو 1979 ، معلنين تجميد عضويتهم داخل المنظمة ، و هو عبارة عن التقاء موضوعي بين التيار اليميني و التيار العفوي التصفوي ، و قد دعم السرفاتي ذلك البيان دون توقيعه ، تارة في السر و تارة في العلن.

19. يعني التحليل السياسي الذي أنجزه المشتري بلعباس و عبد الله المنصوري في سنة 1978.

20. يعني إصدار وثيقة : "الخطة التكتيكية المشتركة" التي أصدرتها منظمة "إلى الأمام" و منظمة "23 مارس" في أكتوبر 1974.

21. الوثيقة المعنية هنا هي: "تحولات البنية الطبقية للنظام في سنوات السبعين" (الجزء الثاني : "الأشكال السياسية" ، يناير 1980) ، سيقوم الموقع بنشرها لاحقا.

لا في نفس السنة الماضية ، فكرت أو كتبت أن البورجوازية الصغيرة و المتوسطة البيروقراطية ، التي تتناسب اليوم ، و هنا إجمالا ، مع ما يسمى في بلدان أخرى ب "الأنتلجانسيا" ، لها كفئة اجتماعية طاقة ثورية ، الشيئ الذي لا يمنع بعض المثقفين كأفراد أن يصبحوا مثقفين ثوريين ، فأنا أظن العكس ، و قد كتبت ذلك ، أي أن هذه الفئة الإجتماعية ، و التي في الشروط المادية الواقعية (الملموسة) لصراع الطبقات الحالي ، هي بالتحديد الخميرة الإيديولوجية للإصلاحية ، التي بالإرتكاز على جماهير البورجوازية الصغيرة ، تتقدم مرشحة نفسها كبديل ، في إطار بورجوازية الدولة ، لكنه بديل لتبعية صارخة من طرف البورجوازية الكومبرادورية ، لتبعية أكثر حذاقة من طرف نظام بورجوازية الدولة.

لقد عبر عنها فتح الله ولعلو بوضوح كبير في كتابه "الامبريالية و المرحلة الثالثة للسيطرة" ، حتى لا نحتاج إلى التأكيد على ذلك. بالمقابل أظن ، و قد ظننت ذلك من قبل في ربيع 1979 ، أن أكبر عدد من جماهير البورجوازية الصغيرة ليس عندها من مخرج موضوعي من وضعية الاضطهاد التي تعرفها حاليا ، إلا الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. هذا هو الأساس الموضوعي للتيارات الجذرية و الثورية ، التي تتكون من هذه الأجزاء الواسعة من البورجوازية الصغيرة (فلاحون متوسطون ، حرفيون ، تجار صغار ، الشباب المتمدرس ، مستخدمون و موظفون صغار). لكن ، و لأنني لم أفهم هذا ، هنا توجد بشكل واضح جدا حسب ما أرى ، واحدة من جذور أخطائي اليمينية لربيع 1979 ، إن فئات البورجوازية الصغيرة هذه ، لا يمكن أن تصل إلى استقلالية سياسية ، إديولوجية و تنظيمية اتجاه "الأنتلجانسيا" الحالية ، إنها غير قادرة على الإفلات من الهيمنة الإيديولوجية ، و أيضا السياسية و التنظيمية التي تمارس عليها من طرفها ، إلا إذا تشكل قطب ثوري بروليتاري ، و الذي بنقده ، دون تنازل للإصلاحية ، و بدوره في تنظيم النضالات الملموسة للطبقة العاملة و الجماهير الأساسية للفلاحين ، سيبدأ في بلورة البديل ، الذي حوله يمكن أن تلتف هذه الفئات الجذرية للبورجوازية الصغيرة ، و القوى السياسية التي تنبثق عنها ، و في غياب هذا القطب ، لا يمكن لهاته الشرائح من البورجوازية الصغيرة باعتبارها كذلك ، أن تفلت من الهيمنة الإيديولوجية "للأنتلجانسيا" الحالية. و القوى السياسية التي تنبثق عنها على الأقل عفويا ، سقطت في مآزق سبق و أن أدت إلى عدد من المحاولات التي كانت محكوم عليها مسبقا بالفشل. و هذا نتيجة للسبب التالي: إن فئات البورجوازية الصغيرة لا يمكنها بنفسها (ذاتيا) أن تؤسس مشروعا ثوريا* . و أوضح ، مع وجود احتمال أن أكون ثقيلا – أقول قطبا ثوريا بروليتاريا و ليس حزب البروليتاريا ، و لأن بناء هذا الحزب هو سيرورة طويلة ، تتكون خلالها الأشكال الأولى للنضالات الثورية الجماعية ، و انطلاقا من هذه النضالات في القاعدة ، الأشكال الأولى لجبهة القوى الثورية ، لكن الأمر لا يتعلق بصيغة جديدة و غريبة لإشكالية "البيضة و الدجاجة". فالقطب الثوري البروليتاري مكون عبر السيرورة نفسها لإندماجات التنظيمات الثورية الماركسية – اللينينية مع الطليعة المناضلة للطبقة العاملة. فعبر هذه السيرورة ، إذن و بمجهود الإنغراس داخل الطبقة العاملة و الجماهير الأساسية ، يجب أن تكون البداية. و مجهود الانغراس هذا ، هو ما سيخلق الظروف لتشكيل جبهة ثورية مع القوى المستجيبة لشروط محددة ، و تم تحديدها. كان يظهر لي أن نص يناير 1980[22] كان واضحا ، و ليس به غموض حول هذا الأمر ، أقول الأنتلجانسيا الحالية و أسطر على الحالية ، لأن هذا المصطلح ليس له

* . إن تاريخ الحركات الشعبوية ، التي استطاعت الوصول إلى السلطة في أمريكا اللاتينية ، غني بالدروس ، حيث يفشلون ، كما هو الحال بالنسبة لكولارت في البرازيل ، أو يستسلمون أمام الامبريالية ، كما هو الحال بالنسبة ل"الحركة الوطنية الثورية" ، لسنوات الخمسينات في بوليفيا ، أو يرتمون في أحضان الوصاية السوفياتية كما هو الحال بالنسبة لفيديل كاسترو. لكن يجب أيضا دراسة ما لم يتم إنجازه حتى اليوم من وجهة نظر ماركسية ، و أقرب حالة إلينا هنا ، التجربة الشعبوية للجزائر تحت رئاسة بن بلا ، خلال 1962- 1965 ، و كذا أسباب فشله النهائي.

22 . أي النص أعلاه.

من قيمة إلا إذا كانت ملموسة. في الممارسة هؤلاء المسمون "مثقفين" حاليا: أساتذة جامعيون ، أطباء ، محامون ، مهندسون الخ... الذين يشكلون الفئة العليا للبورجوازية الصغيرة و البورجوازية المتوسطة البيروقراطية ، هم جزء لا يتجزأ من النظام الكومبرادوري ، و في أحسن الحالات لا يتميزون عنه إلا بمواقف إصلاحية. و في المستقبل ، مثقفون ثوريون حقيقيون ، بعضهم انبثق من البروليتاريا ، قادرون على إنتاج ثقافة ثورية — فكم عددهم اليوم ؟ - سيعرفون تحت قيادة حزب البروليتاريا كيفية المشاركة في النضال الثوري ، كذلك على الجبهة الثقافية و الإيديولوجية. إن عدم إدراكي في ربيع 1979 ، لاستحالة وجود القدرة لدى الفئات التي أسميها "جذرية" من البورجوازية الصغيرة ، على بناء مشروع ثوري مستقل* ، و بالتالي الإفلات بنفسها من هيمنة الأنتلجانسيا الإصلاحية الحالية ، أدى بي بالتالي ، إلى الظن بأن هذه الفئات الطبقية و القوى السياسية المنبثقة عنها ، تكون قادرة على الإطاحة بهذه الهيمنة الإصلاحية ، حتى داخل الحزب الرئيسي للبرجوازية الصغيرة: الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية.

أظن ، أنه هنا ، يكون السبب المباشر للمواقف التي اتخذتها في ربيع 1979 حول الإتحاد الإشتراكي ، و كذا النقد الخاطئ الذي قمت به في هذا الصدد بالنسبة لبيان 18 أبريل[23] ، إنه و بدون شك ، فلهذه الأخطاء جذور أكثر عمقا ، و التي سأحاول فيما بعد توضيحها. في السابق ، و انطلاقا من البداية ، يجب علي فحص أسس الموقف الخاطئ الذي كان يقضي بدعم شعار "إسقاط النظام".

2 ) لماذا شعار "إسقاط النظام" كشعار مركزي للمرحلة الحالية هو خاطئ ، و يؤدي في نهاية الأمر إلى مواقف يمينية ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال ، يجب أولا فهم لماذا هذا الشعار قد يظهر كخطوة إلى الأمام ، بالنسبة "للخطة التكتيكية المشتركة" لأكتوبر 1974[24] ، و للبرنامج الديموقراطي لدجنبر 1976[25] بالنسبة للقوى المسماة "وطنية و ديموقراطية" ، أي القوى الإصلاحية.

في هذا الإطار ، فإن البرامج التكتيكية آنذاك ، كانت أكثر إصلاحية خصوصا و أنها اندرجت في إطار مشروع "جبهة القوى المعارضة للنظام الحالي" (1974)* ، أو في طرح هدف عزل "النواة الفاشية" (1976)[26]. و لأنه لم يتم فهم هذا من طرفي في بداية 1976 ، فقد كنت كذلك حساسا للنقد - من اليسار ظاهريا — لمثل هذه البرامج التي كانت إصلاحية ، لأنها لا تطرح مشكل السلطة. من هنا ، على ما يظهر ، كان واقع وضع إسقاط النظام كشعار تكتيكي مركزي ، يظهر كما

---

* .المشروع ليس خطة ، إنه مشروع ثوري لمجتمع متحرر من التبعية ، و المشروع الوحيد الممكن ، هو المشروع البروليتاري للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية.

23 .المعني هنا ، هو البيان السياسي الذي أصدرته اللجنة الوطنية في 17 أبريل 1980 ، و ليس في 18 أبريل كما ورد في النص ، و قد أعلن السرفاتي اتفاقه عليه ، ثم ما لبث أن حاربه في السر.

24 .المعني هنا وثيقة "الخطة التكتيكية المشتركة".

25 .المعني هنا وثيقة "البرنامج الديموقراطي" صدرت بالسجن المدني "غبيلة" بالدار البيضاء ، خريف 1976 ، و هي إلى جانب وثائق أخرى ، من إصدار منظمة "إلى الأمام".

* .هذا التعبير "النظام الحالي" في السياق المحدد للأطروحات ، المنتسبة للفترة ، لم يكن يعني أبدا أكثر من "الطغمة الحاكمة" بعناصرها الثلاثة (الحسن- عبد الله — الدليمي) المفترض أنها تمثل عقبة كبرى أمام تقدم ديموقراطي ، يفترض فيه أن يكون ممكنا ، لا يختلف في العمق عن صيغة "النواة الفاشية" لسنة 1976.

لو أنه صحيح ، و يعطي هكذا طلاءا براقا و جذريا لتحليل المشتري و المنصوري لسنة 1978. و بالتدريج ، خلال ربيع 1979 ، كنت ملزما بوضع تمييز داخل البورجوازية الصغيرة ، بين قوى و فئات طبقية إصلاحية و قوى و فئات طبقية جذرية ، لكن مع الخطأ المشار إليه أعلاه (انظر رسالتي لنهاية يونيو 1979إلى عضو القيادة)[27] ، هذه الوضعية جعلتني أفهم ، أجل ، بدأت في فهم مظهر من المواقف اليمينية للتحليل السياسي للمشتري و المنصوري[28] ، بموازاة مع واقع ممارستهم ، التي بدأت منذ نهاية ماي ، بعد مشاركتهم في عملية 18 مليون[29]. لكن كما لاحظ ذلك أحد الرفاق مؤخرا ، لم أفعل إذن سوى استبدال موقف يميني محبوك بموقف يميني آخر أكثر حبكة. (الخطأ الذي اقترفه مع ذلك هذا الرفيق ، هو أن يظن أن هذا الموقف ما زال موقفي).

في الواقع ، في عمق أطروحاتي لهذه الفترة ( يونيو – شتنبر 1979) ، كنت أظن فيها أنه يمكننا أن نرتبط حاليا بجبهة القوى الثورية – الشيئ الذي هو بالأساس بورجوازي صغير – لها كهدف رئيسي ، إسقاط النظام عن طريق العنف الثوري للجماهير ، مع احتمال تهييئ وسط هذه الجماهير مستقبلا ، شروط تجاوز قيادة البورجوازية الصغيرة لهذه الجبهة ، إلى قيادة البروليتاريا التي سيتم بناؤها. كان الخطأ الرئيسي هو الأخذ بتكوين جبهة القوى الثورية[30] كطريق لبناء الحزب البروليتاري ، مستبدلا في الواقع ، كما لوحظ ذلك سابقا و بحق ، المرور عبر الشبيبة المدرسية بالمرور عبر جبهة القوى الثورية ، عوض الانخراط مباشرة في العمل الطويل و الصعب ، للانغراس في الطبقة العاملة و الجماهير الأساسية ، بقصد بناء حزب البروليتاريا ، هذا العمل الذي يخلق إذن الشروط لتكوين مثل هذه الجبهة ، في إطار سيرورة بناء حزب البروليتاريا. سأسعى لاحقا ، ابتداءا من فهم هذا الخطأ الرئيسي ، إلى الرجوع للجذور الرئيسية لهذه الأخطاء.

لكن ، لماذا كان مثل هذا الموقف في العمق موقفا يمينيا ؟

تحديدا للسبب المذكور أعلاه ، حول الحدود الموضوعية للفئات الجذرية للبورجوازية الصغيرة ، لأن مثل هذه الفئات لا يمكن لوحدها بناء مشروع ثوري منسجم ، لهدف سياسي مركزي متعلق بسلطة مرتكزة على قوى سياسية منبثقة من هاته الشرائح ، كنتيجة للنضال الثوري للجماهير من أجل إسقاط النظام.

إن هذا الموقف (الموقف السابق) يؤدي إلى المساهمة في زرع الأوهام في صفوف الجماهير ، و بين المناضلين الماركسيين اللينينيين ، الذين تضعهم تلك الأوهام ، منذ الآن ، أمام المآزق التي لا يمكن تجنبها لمثل هاته السلطة ، مساهمين لاحقا ، هكذا ، في خلق شروط هزيمة خطيرة للجماهير الشعبية ، و التي ستمكن بقوة من عودة النظام الكمبرادوري بشكل معلن ، أو تكوين نظام بورجوازية الدولة ، الذي لن يكون إذن سوى شكلا أكثر استقرارا للتبعية.

---

26 .في خريف 1976 ، و من خلال وثيقة "لنستعد" تم تغيير تعبير "عزل النظام" الذي جاء في "الخطة التكتيكية المشتركة" بتعبير "عزل النواة الفاشية" ، و قد كانت مستوحاة من التجربة البرتغالية و اليونانية (انظر كتاب "أزمة الدكتاتوريات" نيكولاس بولانتزاس) ، و من التجربة الفيتنامية (انظر كتاب"على خطى كارل ماركس" تريونغ شينغ).

27 .المعني هنا أحد أعضاء اللجنة الوطنية (رسالة السرفاتي في نهاية يونيو 1979).

28 .يعني أطروحات الثالوث اليميني حول "جبهة القوى الديموقراطية و الثورية ، و إسقاط النظام".

29 .عملية 18 مليون سنتيم هي الكذبة التي اختلقها الثالوث اليميني ضد المنظمة و كانت تقصد تحطيم سمعة و مصداقية المنظمة و رفاقها الثوريين ، و لما أراد السرفاتي التملص من مسؤوليته في ذلك ، قام أصحابه بفضحه علنا أمام جمع عام للمعتقلين السياسيين بالسجن المركزي.

30 .المعني هنا أطروحة "جبهة القوى الديموقراطية و الثورية" التي كانت ترى أن التجدر داخل الطبقة العاملة سيتم عن طريق هذه الجبهة ، و بطبيعة الحال تحت قيادة البرجوازية الصغيرة و حزبها الرئيسي "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية".

أكثر من ذلك ، فهو موقف يميني ، لأنه ، و هو الذي لا يضع ثقة كافية في القوى العميقة للطبقة العاملة ، و للغريزة الطبقية (الوعي الحسي) لطليعتها المناضلة ، الشيئ الذي يؤدي إلى التقليل من إمكانية المناضلين الثوريين الماركسيين اللينينيين في تشكيل نواة حزب البروليتاريا ، من خلال عمل طويل و صبور ، و لكن مباشر ، داخل القلعات البروليتارية الرئيسية ، عن طريق الإنصهار مع العناصر المتقدمة من الطبقة العاملة ، و هذا باستقلال كامل عن البورجوازية الصغيرة ، بما في ذلك القوى الثورية المنبثقة عن الشرائح الراديكالية من البورجوازية الصغيرة. و لقد قادني هذا ، بذات الوقت ، لوضع مصداقية مبالغ فيها ، لإمكانيات هذه القوى المنبثقة من البورجوازية الصغيرة الجذرية في ضمان القيادة الفعلية لنضالات هذه القطاعات الطليعية للطبقة العاملة ، و إلى المبالغة بذات الوقت ، في تقدير الإمكانيات النضالية ل ك. د.ش c.d.t[31] الشيئ الذي لا يعني طبعا تجاهلها.

إن هذا لا يعني مع ذلك السقوط في الانحراف المعاكس ، النازع إلى تجاهل هذه الشرائح الجذرية للطبقة البورجوازية الصغيرة و القوى الثورية المنبثقة منها ، بل بالعكس ، فبقدر ما يتطور العمل المباشر للتجدر في الطبقة العاملة و الجماهيرالأساسية ، بقدر ما يصبح ممكنا و ضروريا كسب هذه القوى للمبادئ الأساسية للعنف الثوري الجماهيري ، و للأهداف الأساسية ل ث.و.د.ش.

و من هنا ، الموقف الوحيد الصحيح الموضوع من طرف أغلبية اللجنة الوطنية في نص 30 غشت[32] : تذكير الجماهير بدون ملل ، بأن المخرج الوحيد من الاستغلال الذي تعاني منه ، هو الطريق الطويل و الشاق الذي سيقود إلى ث.و.د.ش بقيادة حزب البروليتاريا ، و تبيان أن الشعارات التكتيكية ليس لها كهدف سوى ضمان شروط ضرورية دنيا لبقاء هذه الجماهير المناضلة ، و لتوسيع وسائل نضالها من أجل تحقيق الهدف أعلاه.

و هكذا ، فإن هذه الشعارات التكتيكية الموضوعة كمعالم للهدف الإستراتيجي للثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، ستنفلت من الإصلاحية ، في حين أنها أي الشعارات لن تخدم — و هي مفصولة بطريقة أو بأخرى عن هذا الهدف — سوى الإصلاحية ، و المفاهيم اليمينية القديمة و الجديدة. و على أساس هذا الموقف ، فإن المهام العاجلة لمنظمتنا ، و المحللة في مشروع دجنبر ، تأخذ تماسكها ، و لا أرى ضرورة للرجوع إلى ذلك.

و يبقى علي ، و بعد عرضي هذا ، و لفهم أسس هذه الأخطاء السياسية ، أن أشير و لو أوليا لجذورها الأساسية ، لكن قبل ذلك سأشير بذات الوقت — و لا يمكن السكوت عن هذا — إلى خطأين مضبوطين ، و لكن خطيرين يتطلبان و لا شك من بعد ، تحليلا و نقذا ذاتيا عميقين.

**الأول** ، هو تصريحي بمكان الزيارة (parloir ) ، غداة مناقشة "بيان 52"[33] في ماي 1979 ، لمناضلين طلبة ، أكيد أن الحجج ، التي أثرتها في هذه المرحلة لتبرير عدم احترام — فاضح - لأبسط المفاهيم الأولية للمركزية الديموقراطية ، لم تكن إلا حججا سكولاستيكية. إن عمق المشكل ، هو أنني لم أكن مقتنعا ، و للأسباب السياسية المذكورة أعلاه ، بصحة

31 .المعني هنا ، هو الكنفدرالية الديموقراطية للشغل ، التي تأسست سنة 1979 ، و قد وافق تاريخ تأسيسها فترة من ازدهار النضالات الجماهيرية و خاصة العمالية ، مما ساهم في انتشار مجموعة من الأوهام الإصلاحية.

32 .يعني البيان السياسي الداخلي الذي صدر بمناسبة الذكرى التاسعة لتأسيس منظمة "إلى الأمام" ، و قد قام الموقع بنشره. كان أبراهام السرفاتي يعلن اتفاقه مع البيان ظاهريا و يحارب أفكاره سرا.

33 .كان السرفاتي يعلن اتفاقه على مضمون نقد بيان التجميد الذي قامت به المنظمة بعد صدور البيان المذكور ، و لكن كان يعبر في الخفاء على اتفاقه مع مضمون بيان التجميد ، في خرق سافر لمبادئ المركزية الديموقراطية ، و هنا اعتراف صريح بذلك في هذا النص.

موقفنا في التنظيم المركزي المحلي ، و الذي دافعت عنه بنفسي في التجمع العام. لهذا ، تضاف أسباب ذاتية غير مبررة ، لا أقل و لا أكثر: انتهازية إزاء محاوري ، مرتبطة بسلوك بورجوازي محض ، ألا هو الحفاظ على موطئ قدم في المعسكرين[34] ، و رد فعل و تحدي تجاه(ب)[35] الذي كان حاضرا ، و الذي اصطدمت به بالأمس: رفض توجيه متعلق ب أ.و.ط.م ، صادر عن أعضاء آخرين من اللجنة الوطنية ، و الذي لم أشارك في وضعه.

**ثانيا ،** هو انسحابي من المنظمة المركزية المحلية بداية يوليوز. أدقق بسرعة ، إن حججي بخصوص التمييز ما بين "التوجيه و التسيير" لم تكن سوى تطبيقا بيزنطيا على تنظيم ماركسي لينيني لممارسات مؤسسات رأسمالية ، لكن ينبغي علي في هذه النقطة ، كما في نقط أخرى ، أن أتساءل عن بقايا سنين طويلة من ممارسة كهذه. إن السبب المباشر ، الغير مقبول ، هو أنني لم أكن أريد الانفصال عن بقية "المجمدين"[36] الذين كنت أشاركهم آنذاك عدد من وجهات النظر السياسية — و ليس وجهة نظر "التجميد" ، و ممارسة الصراع الجماهيري المفتوح ، الذي لم يكن أبدا صراعا سياسيا — و السلوكات الذاتية في أبريل إزاء "الرفاق الأربعة"[37] الذين عادوا إلى التنظيم المركزي المحلي ، و كانت تصور لي رجوعهم إلى المنظمة المركزية المحلية ، كآلية حربية ضد "المجمدين" في الوقت الذي كان فيه همي الوحيد هو العمل على عودة أغلبيتهم (لهذا صرحت بداية شتنبر ، أنني على استعداد للرجوع إلى المنظمة المركزية المحلية ، بمجرد ما تأخذ هذه الأخيرة قرار فتح نقاش موسع مع المجمدين).

لكن الأمر كان يتعلق ، مع ذلك ، بالانسحاب من الموقع. و مهما كانت الصعوبات الحقيقية أو/ و المزعومة ، فإنه كان علي أن أتابع العمل داخل المنظمة المركزية المحلية. لكن لاشك أن أنانيتي ك "قائد أعلى" ، كانت تجعل هي أيضا من الصعب علي تقبل وجودي ضمن الأقلية.

- و لنأت إلى الجذور الأساسية ، و التي أعتقد أنني أدركتها في أصل هذه الأخطاء. و لدي هنا بعض ما أقوله حول سيرورة هذا الإدراك: عندما تكون بعض المسلكيات متجذرة في العمق ، مغروسة خلال عشرات السنين من الممارسة البورجوازية الصغيرة ، فإنها لا تكون صعبة الإقتلاع فقط ، و إنما هي مستحيلة الإدراك بمجرد التفكير. إننا بحاجة إلى هزات عنيفة ، و أكيد أن التفكير حول ما يمكن أن تزهره هذه الهزات ، سيسمح باستخلاص دروس مقبولة و دائمة و مساعدة على تصحيح السلوكات. و لقد كانت الهزات ، هزات نونبر ، و أدقق أنه في ظل الحالة التي وصلنا إليها آنذاك ، كان قرار 12 نونبر 1979 ، الوحيد القادر على ضمان حماية المنظمة. لكن ، لم نر هكذا ، ذهاب العديد من رفاق النضال ، - بدون مرارة —، لا أتكلم بالطبع عن مجموعة المشتري و المنصوري ، و عن المنحطين ، و لكن عن الأغلبية التي ظلت إما ثورية ، كأولئك الذين توصلوا إلى تبني أطروحات عفوية في النظرية ، تصفوية في الممارسة ، أو الذين انحرفوا كثيرا بسبب العديد من التأرجحات خلال هذه السنة ، و بدون رحمة ، لدرجة لم يتشبتوا فيها بأي نظرية. إن

---

34 .في حقيقة الأمر ، كان السرفاتي يعمل من الداخل لصالح حلفائه الذين يشاطرهم اتفاقه على بيان التجميد ، و في نفس الوقت كان يخشى أن يفقد موقعه داخل اللجنة الوطنية ، خاصة و أنه كان ممن يتشبتون بالكراسي و يقدسونها.

35 .المعني هنا ، هو عبد الرحمان النوضة ، و كانت علاقته بالسرفاتي يغلب عليها الصراعات الذاتية ، ما أن يعلن أحدهم موقفا حتى يعلن الآخر عن موقف مضاد ، و يعود هذا الصراع إلى فترة ما قبل الاعتقال.

36 .المعني هنا هو نظرية "التوجيه و التسيير" ، التي ابتدعها السرفاتي ، بهدف انفراده بتمثيل تنظيمي و سياسي للمنظمة خارج أطرها التنظيمية ، أي أنه كان يريد أن يكون ، كما اعترف بذلك ، قائدا فوق التنظيم ، يسمح له بخدمة الأطروحات اليمينية.

37 .يعني الرفاق الذين عادوا من المستشفى ، أو ممن التحقوا بحي "أ" بالسجن المركزي من مجموعة 1972.

هذه المرارة ، ما كان لها أن تضعف الأمل الذي يمكن أن نحتفظ به ليوم رؤية البعض يعودون ، أو الإلتقاء بهم في نفس طريق بناء حزب البروليتاريا ، هذا الطريق الصعب و الملتوي.

لكن هل يمكن غسل اليد عن موصل نونبر ، بالإعلان عن "موضوعيته"؟ إننا "لم نعرف معالجة الداء لإنقاذ الإنسان" إن قبضة سلوكاتنا البرجوازية الصغيرة و اصطداماتنا الذاتية ، و فردانيتنا ، كل هذا ، في هذا المكان المغلق ، السجن ، جعل أن السياسة لم تتطور بصفة صحية. و في هذا الجو ، فإن أعداء منظمتنا ، و بالدرجة الأولى مجموعة المشتري و المنصوري و المنحطين ، قد عملوا و هم مرتاحون ، على تحطيم المعنويات و فك التعبئة و زرع الشك.

فكم من باب أغلقناه بأخطائنا ، بسبب عدم تفاهمنا ، كم من شكوك زرعناها بسبب أخطائنا و تمزقاتنا ؟ لا أتكلم عن المجهودات الأخيرة في أكتوبر ، و بداية نونبر ، بل عن تراكم أخطاء هذه السنوات ، عن انفجارها سنة 1979 ، عن هذا الانفجار الذي ساهمت فيه كثيرا بأخطائي ، ليس فقط السياسية ، و إنما بتذبذباتي ، بفردانيتي ، باصطداماتي مع أحسن الرفاق.

يجب عندئذ ، مراجعة أنفسنا ، إن الأمر لا يتعلق بنزعة أخلاقوية ، و إنما بحقيقة عميقة أولية للثورة البروليتارية ، تلك التي ذكر بها ماو تسي تونغ تلامذة بكين في فجر الثورة الثقافية يوم 30 يوليوز 1966 ، مهنئا إياهم على روحهم النقدية إزاء الكوادر المخطئة ، موصيهم آنذاك بمساعدة هؤلاء الكوادر على تصحيح أخطائهم مضيفا: "لقد علمنا ماركس بأنه لا يمكن للبروليتاريا أن تتحرر بنفسها إلا بتحرير كل الإنسانية ، و إني لأناشدكم أيها الرفاق أن تعيروا اهتماما كبيرا لهذه الحقيقة".

هذا مالم نكن (في التنظيم المحلي) ، و لم أكن أنا كذلك قادرا عليه. فلنذهب إلى العمق ، و إلى الأعمق. فبعد الإعتقالات و التعذيب ، و سنوات العزلة ، و استشهاد زروال و سعيدة ، يمكن على الأقل هنا ، أن نفكر بالأساس ، بأنه هكذا كان مصيرنا.

لكن هنا ، الآن ، أعرف ، و ليس فقط كترديد شفوي ، أو من بنات أفكاري ، أن هذا الطريق لن أكون فيه — و هذا شيئ كثير- سوى مجرد معبد بسيط (بكسر الباء) لطريق طويلة قيد البناء ، أعرف أنه لايهم كوني لن أرى اللحظات المشرقة التي نتجه إليها ، بل و لاحتى إشراقاتها الأولى ، أعرف أن آخرين سيكونون هناك ، خير مني ، صقلتهم السنوات المظلمة. من أجل بناء هذا الطريق ، أعرف أنه لا بد من الإلتصاق و التشبث بهذه الجوانب الحادة من الجبل ، الذي علينا تسلقه. يمكن أن نبدأ إذن ، بفهم جذور فقداننا للصبر ، و أنانيتنا و فردانيتنا ، و يمكن أن نبدأ بتجاوزها.

هنا و الآن ، لا يمكنني التطرق لتحليل منطقي ، بالمعنى الكامل ، لهاته المسلكيات ، لأن ذلك يعني العودة إلى الوراء بالنسبة للعشر سنوات الماضية من النضال ، على الأقل. و هذا ما سأحاول فعله لاحقا. و سيساعدني النقاش الجماعي للتجربة الماضية للمنظمة من أجل تعميقه ، و نفس الشيئ بالنسبة لجميع الرفاق و المنظمة باعتبارها كذلك ، من أجل الانتقال إلى مرحلة عليا من النضال و العمل.

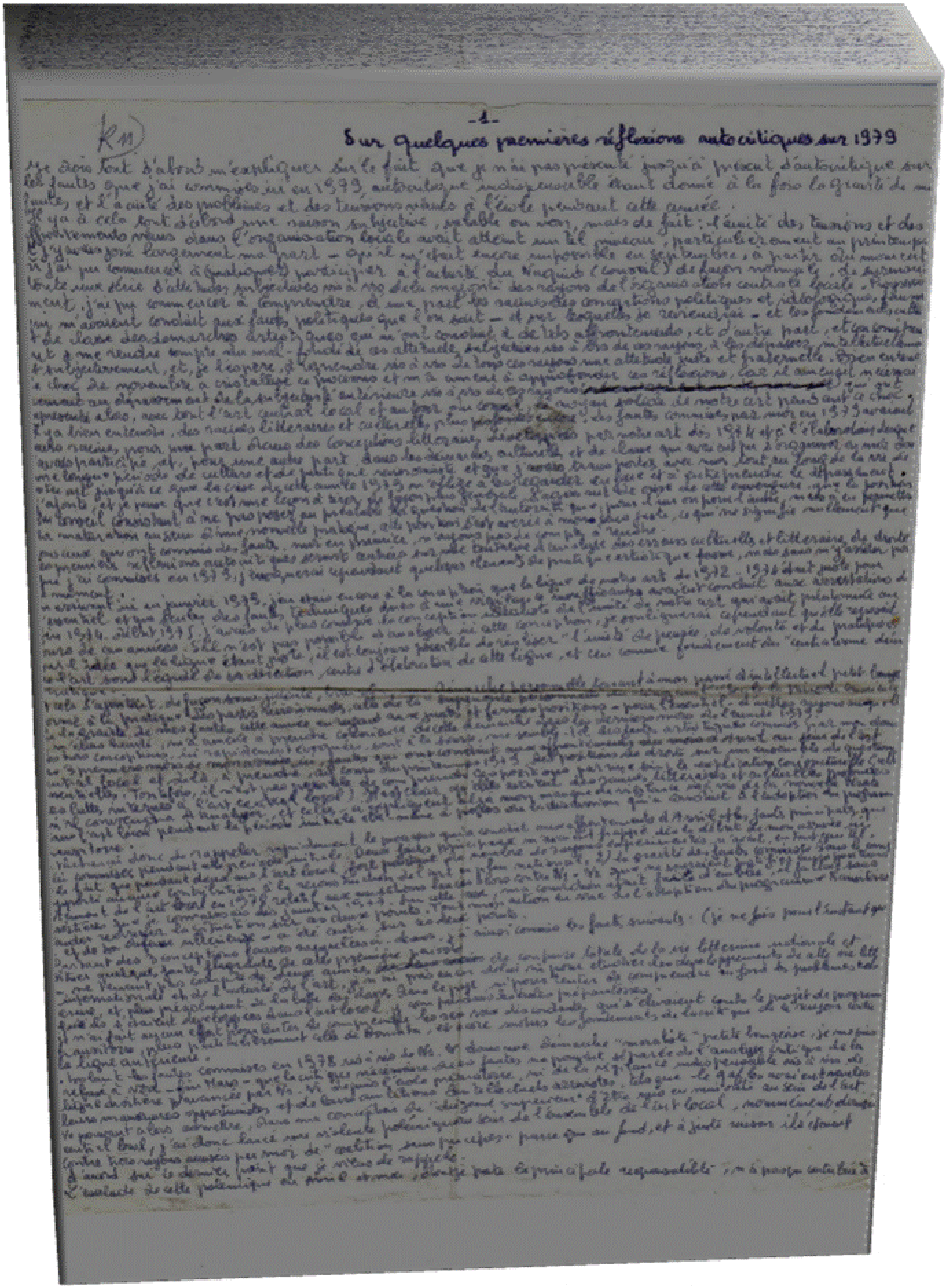
KM
-1-
Sur quelques premières réflexions autocritiques sur 1979
Je dois tout d'abord m'expliquer sur le fait que je n'ai pas présenté jusqu'à présent d'autocritique sur les fautes que j'ai commises en 1979, autocritique indispensable étant donné à la fois la gravité de mes fautes, et l'acuité des problèmes et des tensions vécus à l'école pendant cette année.

## حول بيان المرتدين:

## الانتهازية... والكذب في خدمة الارتداد عن طريق الثورة المغربية[1]

**تقديم:**

اطلعنا على "بيان موجه للشباب المغربي والرأي العام..." روجه الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (ا.ش.ق.ش) في مناطق عدة ، و في القطاع الطلابي على الخصوص ، و أثنى عليه عبد الرحيم بوعبيد ، زعيم الاتجاه اليميني داخله ، في محاضرة بالقنيطرة ، في إطار مواجهة الاتجاهات الديموقراطية الثورية ، سواء داخل الحزب أو خارجه ، و دعا مناضلي الحزب لقراءته و الاتعاظ به !*.

والبيان صادر بتاريخ 22 فبراير 1980 ، موقع من طرف المشتري والمنصوري ، وهذين الأخيرين كانا عضوين - سابقا – في منظمة "إلى الأمام" ، و لقد وقعه فيما بعد ثمانية آخرون اختاروا نفس الطريق. والواقع أن هذا البيان ليس موجها ضد "إلى الأمام" والحركة الماركسية اللينينية المغربية (ح. م . ل. م ) فقط ، بل ضد عموم الحركة الثورية المغربية ، و الاتجاهات المناضلة المتقدمة داخل ا. ش . ق . ش وحزب التقدم والاشتراكية[2] . إنه يدخل في إطار تصعيد هجوم القوى الرجعية والإصلاحية على الحركة الثورية في الظرف الراهن.

---

'. **تنبيه : كل الهوامش المرقمة من وضع موقع "30 غشت" ، بينما الهامش الذي يحمل نجمة فهو من وضع صاحب النص.**

1 .صدرت هذه المقالة بمجلة "إلى الأمام" المغربية ، السلسلة الجديدة ، عدد 4 ، غشت 1980 ، و هي تحمل توقيع : مناضل. و مثل هذا التوقيع يعني في أدبيات تلك الفترة ، أن المقالة ليست وثيقة مركزية ، أو أن صاحبها من الناحية التنظيمية يحتل موقع مناضل و بالتالي ليس رفيقا ، أي ليس عضوا في المنظمة المركزية ، و في الحالة الثانية ، حين تكون النصوص جماهيرية ، أي مقالات أو غيرها صادرة في مجلة "إلى الأمام" أو ما يشابهها ، فيكون اللجوء إلى اسم مستعار أو التوقيع بكلمة مناضل ، وهو الحال كذلك بالنسبة لوجهة نظر خاصة ، تصدر بالجريدة الجماهيرية أو ما يشابهها. و الحقيقة أن اللجوء إلى التوقيع بكلمة مناضل تعني أن وجهة النظر تلك ، لم تكن بعد قد أصبحت مركزية أو رسمية.

و من المعلوم ، أن اللجنة الوطنية الجديدة آنذاك ، كانت قد بدأت تصدر مجلة "إلى الأمام" السلسلة الجديدة ، في سياق منظورها لما أسمته ب"إعادة البناء" ، الذي انفردت به ، كما انفردت بإصدار الجريدة دون مراعاة أبسط قواعد المركزية الديموقراطية ، بل عملت على تهميش وجهة النظر المخالفة.

إن المقالة التي تنتمي إلى فترة انتقالية في تاريخ المنظمة (الانتقال من المرحلة الثورية إلى المرحلة التحريفية الجديدة) ، والتي كانت تروم التصدي لأطروحات خط الردة اليميني ، جاءت مليئة بتناقضات عدة ، جعلها دون مستوى الرد الحازم على أطروحات الردة رغم الادعاء. و قد أشرنا من خلال بعض الهوامش إلى تلك التناقضات ، بل و إلى بعض الأطروحات التحريفية الجديدة التي كانت قد بدأت تعلن عن نفسها ، و إن لم ترق بعد إلى خط سياسي وإديلوجي متكامل.

*. جاء في محاضرة ألقاها عبد الرحيم بوعبيد في القنيطرة ما يلي:

"لقد وصلتني في الحزب رسالة من بعض إخواننا ، الذين لا زالوا في السجون ونأمل أن تشملهم قرارات الإفراج التي شملت غيرهم ... هؤلاء كانوا يعتبرون أنفسهم متياسرين ، ومن حق كل واحد أن يسير في الاتجاه يقتنع به ، إلى أن نلتقي مرة أخرى في المسيرة الطويلة الحقيقية ، التي تميز المناضلين عن غيرهم. هؤلاء الإخوان قاموا بفضل نزاهتهم الفكرية ، وجرأتهم بممارسة نقد ذاتي ، وأرسلوا لنا وثيقة أعتبر أن على كل مناضل منا أن يطلع عليها ، لأن الأمر يتعلق بشباب أدركوا خطر الانتهازية السياسية ، سواء كانت صادرة عن البرجوازية أو البيروقراطية أو التياسر. لهذا أيها الإخوان ، أيتها الأخوات ، فإننا اليوم نطمئن على مسيرتنا النضالية ، التي جاءت بنتائج إيجابية ،منذ أن قررنا سنة 1972 بأن نرفع الحجر البيروقراطي علينا كحزب". المحرر 7. 8. 1980

2 .خلافا لما جاء في النص ، فإبان هذه الفترة كان حزب "التقدم والاشتراكية" من خلال جريدته الصفراء "البيان" ، يخوض حربا بلا هوادة ضد الحركة الماركسية اللينينية المغربية ومنظمة "إلى الأمام" خصوصا ، و لم يظهر في الأفق أي اتجاه يمكن اعتباره مناضلا.

إنه من غير المجدي الجواب على أطنان الأكاذيب و التشويهات و الافتراءات ، التي يكتظ بها بيان هؤلاء المرتدين ، و ذلك نظرا لسخافتها. لكن لا بد من تسجيل التناقض الصارخ بين زعمهم ، أنهم انسحبوا من "إلى الأمام" في نهاية 1976 ، و كونهم أصدروا بيانا في يونيو 1979 يعلنون فيه تجميد عضويتهم من هذه المنظمة[3]. إلا أن الحقيقة تقول ، أنهم سجلوا إفلاسهم مع بداية 1976 ، في إطار الحملة القمعية الشرسة التي تعرضت لها "إلى الأمام" ، و ذلك بانهزامهم أمام العدو. و منذ ذلك الحين ، و هم يحاولون فرض بضاعتهم الانهزامية الإصلاحية على "إلى الأمام" و "ح . م . ل . م" ، و بشتى الأساليب الخبيثة في الصراع. و مع انهزامهم في هذا الصراع ، لم يجدوا لأنفسهم من غير القوى الإصلاحية و اتجاهاتها اليمينية والأكثر إصلاحية ملجئا و نصيرا.

إن هؤلاء المرتدين يحاكمون مشروع ح . م. ل. م و تجربتها ، انطلاقا من مشروعهم المغرق في الإصلاحية واليمينية (هذا المشروع الذي لا يتجرؤون على طرحه بشكل واضح ، ويغلفونه بسيل من الجمل الطنانة و العبارات البراقة ) ، و من حقدهم على الحملم و"إلى الأمام" و الحركة الثورية عموما. و هذا ما أعمى أبصارهم فجعلهم يعتبرون تجربة "إلى الأمام" كتجربة فاشلة جملة و تفصيلا ، بل و قد أدى بهم الغرور بالنفس ، إلى مستوى إطلاق أحكام قاطعة و نهائية على ماضي و حاضر و مستقبل الصراع الطبقي في البلاد ، فمنحوا الأحزاب الإصلاحية أحقية أزلية لتمثيل الجماهير الشعبية ، و نزعوا كل شرعية على الحملم و الحركة الثورية ، معتبرين أن الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية مجرد "مشروع وهمي".

و خلافا للمرتدين الذين يشطبون بجرة قلم ، تجربة عشر سنوات من الكفاح و التضحيات ، و المواقف المتشبتة بقضايا الجماهير الشعبية ، و يريدون محوها من ذاكرة شعبنا. نعتبر أن الحركة الثورية و الحملم تعيش ، في الظرف الراهن ، مخاضا عسيرا ، كانعكاس للصراع الطبقي الذي يخترق المجتمع المغربي ، مخاضا تفرز من خلاله الأنوية الثورية ، و تتقهقر العناصر و الاتجاهات الانتهازية ، و يقذف بها في مزبلة التاريخ.

و خلافا لمنهج المرتدين التبريري و لتعاملهم الذاتي و لمنطلقاتهم الإصلاحية ، سننطلق في تعاملنا مع تجربة الحملم و"إلى الأمام" ، من الرغبة في تقويم أخطائها ، و تنمية و تعزيز مكتسباتها ، و تصحيح و تثوير ممارستها ، لتساهم في المسيرة الشاقة للقوى الثورية ، نحو إنجاز النصر على الرجعية و الامبريالية.

## 1.عرض مركز لأهم أطروحات البيان:

1 .يعتبر المرتدون أن تشكيل حملم كبديل ثوري ماركسي – لينيني للأحزاب الإصلاحية ، مشروع وهمي لا يرتكز على الواقع ، و لكن فقط على رغبات مجموعات من الطلبة وذلك للأسباب التالية:

- إن الانفصال عن الأحزاب موقف خاطئ ، لأن هذه الأحزاب هي "المواقع الفعلية للتغيير" ، و الكلام عن تجاوزها من طرف الجماهير كلام فارغ. كما أن هذا الانفصال جاء نتيجة لمشاكل نقابية و سياسية برزت بشكل رئيسي في الطلبة والتلاميذ.

- إن تنظيمات الحملم ، تشكلت كتنظيمات طلابية ، و ظلت تعيش أزمة منذ نشأتها تتعلق بمشروعها ، حيث "أن الانتقال من التعبير الفكري والسياسي للطلبة ، إلى محاولة التمثيل الطبقي السياسي و الإديولوجي للطبقة العاملة و الفلاحين ، إشكالية مغلوطة ، "تنطلق من"إيمانية عمياء تطابق بين بروز "إلى الأمام" و ظهور الوعي الثوري لدى الجماهير" ، مما أدى ب "إلى الأمام" إلى "إعطاء نفسها أهمية تاريخية لزعامة الثورة".

3 .المعني هنا ، هو "بيان التجميد للعضوية" الصادر في يونيو 1979.

2.كما أن الأساليب والتكتيكات المستعملة لإنجاز المشروع كانت خاطئة من وجهة نظرهم:

- الذهاب إلى العمال وترديد أطروحات وصيغ ماركسية ، و الاعتقاد بأن الجماهير ستتبناها ، اللجوء للدعاية و المناشير والتحريض لنشر "الدعوة".

- موقف خاطئ من العمل العلني و العمل السري: كانت "إلى الأمام" ، حسب زعمهم ، تعشق السرية وترفض "مبدئيا" و بشكل مسبق الإمكانات العلنية و الشرعية.

- موقف من الإصلاحات والبرلمان: رفض و احتقار كل إصلاح و محاربة كل من يناضل من أجل انتزاع الإصلاحات. رفض البرلمان بشكل "مبدئي" لأنه لعبة رجعية ، الهدف منها تدويخ الجماهير وتحريف وعيها.

- تقديس العنف ونقل نماذج جاهزة من الثورات (الثورة البلشفية والثورة الصينية).

- معاداة الأحزاب الإصلاحية واعتبارها خائنة ، و تحميلها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد. معاداة المنظمات الجماهيرية و تشكيل بدائل سرية لها.

- استغلال قضية الصحراء لتصعيد العداء للأحزاب الإصلاحية ، و إذكاء الحماس للاقتتال بين الشعوب ، و نسج نظريات خيالية حول الثورة في الغرب العربي.

3 .إن هذا المشروع و هذه الأساليب و التكتيكات ترتكز على فكر رفضوي إرهابي و فوضوي مغامر ، لشباب متمرد على الأوضاع ، و تنم عن جهل تام لقوانين الصراع الطبقي في البلاد ، و يستبدل معرفة الواقع بالمعرفة الكتبية و بالإرادية مما يؤدي إلى تحاليل ذاتية.

4 .هذه أهم أطروحات البيان. لن نتطرق هنا لما طرحه المرتدون من أكاذيب حول تعامل "إلى الأمام"مع تناقضاتها الداخلية ، لأننا نعتبر أن الرد على مثل هذه الأكاذيب ، لا يمكن أن يستفيد منه سوى البوليس والأعداء الطبقيين ، الذين يحاول المرتدون إقناعهم بأنهم تراجعوا عن كل القناعات والالتزامات الثورية ، وأنهم أهل للالتحاق بجوقة "الإجماع الوطني".

## II.مشروعية النضال الثوري أم مشروعية إصلاح النظام الرجعي القائم ؟

إن المرتدين يرسمون صورة قاتمة جدا ل"مشروع" و أساليب عمل و تكتيكات "إلى الأمام" والحملم ، صورة كلها ظلام في ظلام ، بينما تاريخ الأحزاب الإصلاحية يصبح عندهم ، تاريخ مشرق تتخلله بعض الأخطاء الثانوية ارتكبتها هذه الأحزاب في النضال ، و تعاملت معها نضاليا حسب زعمهم.

إن منهجهم التضليلي ينطلق من نظرة مشوهة لتاريخ الصراع الطبقي في بلادنا ، نظرة تنتقي من الواقع ما يتلاءم و رغبتهم في الارتماء في أحضان الإصلاحية ، و ما يبرر حكمهم على "إلى الأمام" و الحملم بالإفلاس ، في نفس الوقت الذي تطمس فيه هذه النظرة أو تحتقر حركة الجماهير ، لتصبح في منظورهم مجرد انتفاض لبعض القبائل أو تمرد لشباب طائش.

وإذا كان الأساس النظري الضمني وغير المعلن عنه صراحة ، ل"تقييم" المرتدين لتجربة "إلى الأمام" والحملم ، هو التراجع التام عن الماركسية اللينينية ، فإننا على عكس ذلك ، سننطلق من هذه المبادئ نفسها لمحاكمة تجربة "إلى الأمام" والحملم ، و لإبراز مدى ارتداد أصحاب البيان عن الماركسية اللينينية وعن طريق الثورة.

إن التناقض الرئيسي الذي يعيشه المجتمع المغربي ، يتمثل في التناقض التناحري بين الكمبرادور و ملاكي الأراضي الكبار وسيدتهم الامبريالية من جهة ، وبين مجموع الجماهير الشعبية من جهة أخرى. و في وضع بلد تبعي للامبريالية ، يتوفر على طبقة عاملة مستقلة المصالح ، و على جماهير واسعة من الفلاحين المهددين بالتفقير والبلترة ، فإن الحسم

النهائي لهذا التناقض لصالح الجماهير الشعبية لا يمكن أن يتم بقيادة البرجوازية الوطنية ، أو حتى البرجوازية الصغيرة ، بل إن الطبقة العاملة هي المؤهلة لقيادة الثورة ، بفضل حزبها و عبر تحالفها مع الفلاحين ، (الذين يشكلون حليفها الموثوق به) و مع مختلف الطبقات والفئات الوطنية. إن حسم التناقض الرئيسي في المجتمع لصالح الجماهير الشعبية ، يتطلب إنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية (ث. و. د.ش) بقيادة البروليتاريا ، وهذا ما يستوجب النضال الدؤوب ، من أجل بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة ، الحزب الشيوعي المغربي ، وبناء الجبهة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، التي تمثل مختلف الطبقات والفئات الشعبية ، و بناء التحالف العمالي الفلاحي الذي يشكل العمود الفقري لهذه الجبهة. إن إنجاز الثورة الوطنية والثورة الاشتراكية ، و إرساء دكتاتورية البروليتاريا ، يشكل الطريق الحتمي نحو انتصار الاشتراكية و بناء المجتمع الشيوعي.

إن المرتدين قد تراجعوا تماما عن ضرورة الثورة الوطنية كخطوة أساسية ، نحو انعتاق الجماهير من الاستغلال والاضطهاد ، وعن ضرورة بناء حزب البروليتاريا قائد هذه الثورة ، وعن بناء التحالف العمالي – الفلاحي ، واستبدلوا ذلك بمفهوم غامض هو "التغيير" (أو التغيير الجدري)[4] ، و استبدلوا (رغم تبجحهم بالتشبث بالمادية التاريخية) التحليل المادي – التاريخي للتناقضات ، بمفهوم غامض حول "قوى التقدم و قوى التخلف" ، دون تحديد هذه القوى ، و كذلك طمسوا الطبيعة الدكتاتورية الرجعية للنظام القائم ، و سكتوا تماما عن الهيمنة الامبريالية.

فلا غرابة أن يؤدي بهم هذا الارتداد و هذه الانتهازية ، إلى مستنقع الإصلاحية ، و إلى اعتبار الثورة الوطنية مجرد "مشروع وهمي" ، لا علاقة له بالصراع الطبقي ، بينما ما تقدمه الإصلاحية من مشاريع "للتغيير" هي التي تنطلق من متطلبات الصراع الطبقي.

و إننا إذ نعتبر أن الطريق الوحيد لانعتاق الجماهير الشعبية هو إنجاز الثورة الوطنية ، لابد لنا أن نتساءل ، هل بإمكان الأحزاب الإصلاحية أن تنجزهذه المهام الجسيمة ؟

إن هذه الأحزاب لا يمكنها بتاتا أن تقوم بهذه المهام ، فهي تمثل مصالح فئات من البرجوازية الصغيرة ، و من البرجوازية الوطنية ، و تعمل على بسط هيمنتها على الجماهير الشعبية ، و خطها السياسي خط إصلاحي انتظاري ، يهدف رغم كل التغليفات و كل الطمس الإديولوجي ، إلى محاولة إصلاح النظام القائم ، بدل القضاء عليه ، و ممارساتها السياسية غنية بالتخاذلات و المناورات و الخيانات لمصالح الجماهير الشعبية ، وليس من قبيل الصدفة ، أن يمر المرتدون مر الكرام على فترات عصيبة من تاريخ شعبنا: فترة 1956 – 1963 ، التي عرفت خلالها الجماهير و قواها المناضلة أقسى الهزائم ، و خاصة في ظل الحكومات الوطنية ، (تصفية جيش التحرير و المقاومة المسلحة ، مجزرة الريف ، منع الحزب الشيوعي المغربي) ، انتفاضة 23 مارس 1965 ، و تهافت الأحزاب على التفاوض مع الحسن ، و دماء الجماهير التي سقطت في البيضاء لم تجف بعد.

و قد تكلفت الأحداث التي وقعت في السبعينات ، (التحالف مع الرجعية في مسألة الصحراء ، و ما صاحب ذلك من مشاركة في "المسلسل الديموقراطي" و من تخاذل في الدفاع عن قضايا الجماهير) بتبيان مدى انغماس هذه الأحزاب في الإصلاحية.

إن انسحاب المناضلين الذين شكلوا تنظيمات الحملم ، من الأحزاب الإصلاحية ، لم يكن وليد بعض المشاكل النقابية والسياسية التي برزت في الطلبة ، كما يزعم ذلك المرتدون ، بل جاء نتيجة لتقييم طبيعة هذه الأحزاب

4. لقد أصبح دعاة "إعادة البناء" ، و من سخرية التاريخ ، من أشد الناس استعمالا لمصطلح "التغيير الجدري".

الطبقية ، و خطها و ممارستها السياسية ، و العلاقات البيروقراطية التي كانت تتحكم داخلها ، مما كان يؤدي إلى استحالة إحداث تغييرات داخلها.

إن واقع الصراع الطبقي في نهاية السبعينات ، (و ليست رغبة بعض الطلبة المتمردين على الأوضاع) كان يطرح و بإلحاح ضرورة انطلاق مسيرة بناء حزب البروليتاريا ، وبناء أدوات الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية. إن الانسحاب من الأحزاب الإصلاحية ، و بناء تنظيمات ماركسية لينينية ، يستمد شرعيته من الطموح إلى المساهمة في إنجاز هذه المهام الجسيمة ، والفعل في الصراع الطبقي في اتجاه ثوري بدل انتظار أزمات النظام للتفاوض معه ، أو انتظار مد نضالي جماهيري للركوب عليه ، لخدمة بعض المصالح الطبقية للبرجوازية الوطنية والصغيرة.

إن "إلى الأمام" تستمد شرعيتها من شرعية و ضرورة الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، و شرعية و ضرورة بناء حزب البروليتاريا ، و من ضرورة و شرعية مساهمة المناضلين الماركسيين اللينينيين في هذه المسيرة الشاقة والعسيرة. إن هذه الضرورات ، هي ما يسميها الإصلاحيون القدامى والجدد ، "إيمانية عمياء" تارة و"إرادية" أو "مغامرة" تارات أخرى.

إن الانفصال عن الأحزاب الإصلاحية ، لم يكن مقتصرا على المناضلين الذين يتواجدون في القطاع الطلابي و قطاع التلاميذ فقط ، بل شمل كذلك بعض القطاعات العمالية والفلاحية و المثقفين ، مع أن الأغلبية فعلا كانت تتكون من الطلبة و التلاميذ و المثقفين ، وهذا ليس بالطامة الكبرى ، اللهم بالنسبة لمن يؤمن بالخطيئة الأصلية. إن الشباب المثقف قد لعب دورا هاما جدا ، في الحركات التي أدت إلى إنشاء العديد من الأحزاب الشيوعية (الحزب الشيوعي الصيني ، الألباني ، الفتنامي ...) ، و إذا كانت القاعدة الاجتماعية للحملم ، تتشكل أساسا من الطلبة والتلاميذ والمثقفين حاليا ، فإنها طرحت على عاتقها ضرورة التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، كمهمة حيوية من أجل إنجاز انصهار الماركسية اللينينية بالحركة العمالية ، و من أجل بناء الأنوية الأولى للحزب البروليتاري.

و لا شك أن التقييم النقدي الصارم و الصريح لتجربتها ، و من منطلق مصلحة البروليتاريا ، و بالارتكاز على الماركسية اللينينية ، سيساعدها على إنجاز هذه المهمة التاريخية.

إن ما يطرحه المرتدون حول استحالة "الانتقال من التعبير السياسي والفكري عن فئات طلابية ، إلى محاولة التمثيل الطبقي السياسي والإديولوجي للطبقة العاملة والفلاحين" ، زيادة على المغالطات التي أوضحناها أعلاه ، إنما يعبر في العمق عن تراجعهم عن النضال الشاق والتضحيات الجسام ، التي تفرضها مسيرة بلترة منظمة مشكلة أساسا من المثقفين ، وعن تهافتهم على الالتحاق بالأبراج العالية لأساتذتهم الإصلاحيين.

### III. خط و تجربة "إلى الأمام" بين التقييم الموضوعي و تضليلات المرتدين:

1. إن المرتدين يعتبرون أن فكر "إلى الأمام" السياسي فكر رفضوي ، مغامر ، إرهابي ، فوضوي ، إلى غير ذلك من النعوتات ، وأنها تجهل القوانين الموضوعية للصراع الطبقي و تستبدل معرفة الواقع بمعرفة كتبية ...

إننا نعتبر أن خط "إلى الأمام" السياسي والإديولوجي خط متناقض ، فيه ما هو سديد و ما هو خاطئ. و من هذا المنطلق ، أي من منطلق أن المعرفة لم تنزل من السماء دفعة واحدة على منظمة "إلى الأمام" ، و بالتالي ليست منزهة عن الخطأ ، لا نعتبر أن كونها في بعض الأحيان بلورت مواقف ذاتية ، و استقت نماذج من تجارب ثورية ، و قدمت تحاليل مهزوزة ، يشكل فشلا نهائيا و وصمة عار لا تنمحي ، ما دامت "إلى الأمام" تعمل على تقييم خطها وتجربتها[5].

5 .إن الفقرة من بدايتها "إننا نعتبر أن خط..." إلى "و تجربتها" تقدم نموذجا مختزلا لما سيسمى من بعد ب "تقييم التجربة" ، و الحال ألا وجود لتقييم و لا هم يحزنون ، و مثل هاته التقييمات التي لا تخلو من منهجية "مانوية" لا علاقة لها بالديالكتيك. إن بمثل هكذا طرح ، يقدم المقال هدية

إن "إلى الأمام" لا تدعي المعرفة المطلقة ، و لا تؤمن بالمعرفة المسبقة التي يتبجح بها المرتدون ، و تعتبر أن معرفة الواقع و قوانينه الموضوعية سيرورة ، و أن هذه المعرفة لن تتأتى إلا من خلال الاندماج بحركة الواقع من أجل تغييره. إن اكتساب معرفة متقدمة لقوانين الصراع الطبقي تمر عبر التجدر وسط الجماهير الشعبية ، و في مقدمتها الطبقة العاملة والفلاحين. أما أطنان النعوتات من أمثال الفوضوية والإرهابية والشبكية ... فإن تجربة "إلى الأمام" و صراعها ضد مختلف النزعات الإرهابية والفوضوية والمغامرة ، كافية لدحض ادعاءات الإصلاحيين الجدد ، و يكفي الرجوع لأدبيات "إلى الأمام" للتأكد من تفاهة هذه المزاعم[6].

**2. مسألة التجدر وسط الطبقة العاملة و الفلاحين:**

إذا كان المرتدون يعتبرون أن تجدرالمنظمات الماركسية اللينينية وسط الجماهير الشعبية مسألة مغلوطة من الأساس ، فإنهم "اجتهدوا" للبحث عن أسباب فشل هذه المنظمات ، في تجربتهم السابقة في التجدر في الطبقة العاملة والفلاحين في أساليب عملها: "الذهاب إلى العمال و ترديد أطروحات و صيغ ماركسية ، و الاعتقاد أنها تستطيع قيادتهم". إن مثل هذا التقييم سطحي ، و لا ينفذ لأسباب فشل الحملم في التجدر. إن مسألة فشل "إلى الأمام" في التجدر وسط الطبقة العاملة و الفلاحين ، لا يمكن التخلص منها باعتبارها "مسألة مغلوطة" ، كما يفعل المرتدون ، أو بإرجاعها إلى أخطاء في أساليب العمل. إن المسألة تطرح طبيعة التوجه السياسي العام. ففي فترة 1970 – 1972 ، و في ظل الأوضاع المتميزة بانفجار التناقضات داخل النظام ، و بدينامية الحركة الجماهيرية ، و بالخصوص الشبيبة التعليمية ، و بضعف القوى الثورية و من ضمنها الحملم و"إلى الأمام" على المستوى السياسي والتنظيمي ، كان التركيز على نضالات الشبيبة التعليمية و الدفع بها إلى أقصاها ، لتلعب دور المفجر للتناقضات الطبقية ، و ذلك في ظل سيادة مفهوم الثورة على الأبواب ، و قد ساعدت هذه الأوضاع على السقوط في انحراف سياسي ، نظر له فيما بعد بأطروحة "الشبيبة التعليمية مقدمة تكتيكية للحركة الجماهيرية".

و قد استمر هذا التوجه و تعمق خلال فترة 1972 – 1974 ، رغم أن حركة الشبيبة التعليمية بدأت تعرف جزرا كبيرا. هكذا فإن فشل "إلى الأمام" في التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين ، يجد أساسه في التوجه للشبيبة التعليمية والتركيز عليها (التركيز على العمل في أوط م ، ثم محاولة بنائه سريا بعد الحظر ، بناء النقابة الوطنية للتلاميذ)[7]. و قد ظلت العلاقة بين المنظمة و الطبقة العاملة ، تتميز بالأساس ، بعلاقات الاتصال بين مناضلين مثقفين و بين بعض العمال ، و لم ترق هذه العلاقات إلى مستوى اندماج المناضلين الماركسيين اللينينيين بالطبقة العاملة. كما أن الإمكانيات القليلة المتوفرة في الطبقة العاملة ، كان التعامل معها في كثير من الأحيان بشكل مثقفي ، و كانت دعايتنا كثيرا ما تتميز بالفوقية.

---

مجانية للإصلاحيين ، دون أن يستطيع دحض أطروحاتهم. إن مثل هذه البكائيات تنتمي إلى الخط الجديد الذي بدأ يتبلور على يد التحريفيين الجدد ، و إن كان الأمر لم يتبلور بعد إلى مستوى خط سياسي وإديولوجي كامل ، إنما أشر على بدايته.

6. لقد عاد التحريفيون الجدد فيما بعد ، ليتهموا خط منظمة "إلى الأمام" التنظيمي بالشبكية.

7. هذه عموما هي الأطروحات التي يقدمها التحريفيون الجدد ، على أنها تقييم للتجربة ، كما لو أن بناء منظمة جماهيرية سرية ، يحمل في طياته جدور الخطأ ، وبشكل أوتوماتيكي ، والحال أن التجارب التاريخية ، تكذب ذلك (تجربة اللجان العمالية السرية في اسبانيا ، تجربة الحركة الطلابية في اليونان ، تجربة المنظمات الجماهيرية السرية في أمريكا اللاتينية (البيرو ، الأرجنتين ،الأروغواي ، المكسيك ...). هذا فقط لرفض تحويل حركة الشبيبة المدرسية إلى مشجب يعلقون عليه أخطاءهم الإديولوجية والسياسية.

إن التوجه السياسي الخاطئ نحو التركيز على الشبيبة التعليمية ، إذا ارتكز على عوامل موضوعية في الظرف السياسي آنذاك ، (نمو حركة الشبيبة التعليمية) فإنه وجد في التركيز الطبقي البرجوازي الصغير للتنظيمات الماركسية اللينينية ، قاعدة مادية له ، تساعد على استمراره و إعادة إنتاجه بأشكال أخرى. و يمكننا الآن أن نفهم لماذا لم يستطع بعض المناضلين المخلصين المستعدين للانتحار الطبقي ، التجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين رغم محاولاتهم.

إن هذه الرغبة و هذا الطموح اللذين كانت تعبر عنهما وثائق المنظمات ، ارتطما بالتوجه السياسي الخاطئ ، الذي لعب التركيب الطبقي البرجوازي الصغير للمنظمات ، دورا هاما في ظل ظروف موضوعية محددة في استمراره وإعادة إنتاجه.

إلا أن مسألة التركيب الطبقي البرجوازي الصغير ، لا يجب النظر إليه بشكل ميكانيكي ، انطلاقا من أصل الأفراد الذين تتشكل منهم المنظمات الماركسية اللينينية ، أو من أهميتهم العددية داخل هذه المنظمة أو تلك ، لأن مثل هذه النظرة تقفز على التحولات الكبيرة التي تعرفها هذه المنظمات ، بفعل الفرز المتواصل الذي تشهده منذ نشأتها ، كانعكاس لاحتداد الصراع الطبقي ، و تتابع و شراسة حملات القمع بالأساس. إن هذا الفرز يشمل و بشكل مترابط و معقد و متفاوت ، كلا من التركيب الطبقي و الممارسات و الخطوط السياسية و الهياكل التنظيمية لمختلف فصائل الحملم.

و إذا كانت هذه العملية ما زالت مستمرة ، فإنها تؤدي بشكل ملتو إلى بروز اتجاهان أساسيان:

- اتجاه يعتبر أن خط "إلى الأمام" خط متناقض ، و أن بناء خط سديد ليست عملية مثقفية يمكن إنجازها بعيدا عن نار الصراع الطبقي ، و بالانسحاب من ساحة النضال الثوري ضد العدو الطبقي ، كما يفعل المرتدون ، بل هو مسيرة نضالية شاقة و طويلة. إن هذا الاتجاه ، يتشبث بالجوانب السديدة البروليتارية في خط "إلى الأمام" ، و برصيدها النضالي ، و ينطلق من ذلك لتقييم التجربة و تصحيح الأخطاء. هكذا و عبر هذا المسار النضالي المعقد ، تنضج شروط تبلتر المنظمة ، و تجدرها وسط العمال والفلاحين ، و مساهمتها في عملية بناء حزب البروليتاريا المغربي.

- اتجاه ينطلق من بعض الأخطاء أو الفشلات المؤقتة ، للحكم النهائي والقاطع على "إلى الأمام" والحملم. بالفشل و لتبريرارتداده و تخليه التام عن طريق الثورة.

**3. مسألة السرية:**

من أبرز التحاليل السطحية التي يقدمها المرتدون تلك الفكرة التي مفادها أن السرية بالنسبة ل"إلى الأمام" كانت نوعا من العشق تمارسه هروبا من الواقع ، و كرد فعل يساري و طفولي طائش على "النضال الشرعي" الذي تخوضه الأحزاب الإصلاحية ، و كذلك بسبب التأثر بإيديولوجيات يصفونها بالإرهابية واليسارية والمغامرة.

إن ما يحاول المرتدون تغطيته بمثل هذه الادعاءات ، هو أن الحملم كانت أول حركة سياسية مغربية طرحت مسألة العمل السري على أسس سديدة ، فخلافا لنزعة الشرعية الانتهازية للأحزاب الإصلاحية ، و لنظرة الاتجاه الديموقراطي – الثوري ، الذي كان يحصر العمل السري في تشكيل شبكات مسلحة معزولة تماما عن الجماهير ، تنوب عنها في ممارسة العنف ، فإن الحملم طرحت مسألة السرية في جدليتها مع العمل العلني السياسي ، و اعتبرت أن التنظيمات يجب أن تكون سرية على العدو و ليس على الجماهير.

إن ادعاء المرتدين ، لا يعد فقط تجنيا على كل العناصر و القوى الديموقراطية الثورية ، و الماركسية اللينينية ، التي مارست أنشطتها الثورية السرية ، و وقفت في أقسى الظروف بجانب الجماهير ، و لكنه إخلال حتى بأبسط مقومات

تحليل موضوعي للعوامل الاجتماعية والسياسية ، التي فرضت بروز ممارسات سياسية ثورية ، مثل السرية و لمسؤولية النظام الملكي الدكتاتوري بشكل خاص.

إن الحركة الماركسية- اللينينية المغربية ، لم تختر طريق السرية والعمل "خارج القانون" السائد ، بمحض المتعة في معاكسة تلك "القوانين الموضوعية" العجيبة ، التي يلوح بها المرتدون في تحليلهم ، مثل عصا سحرية ، و لا إمعان بالإتيان بما يناقض الأحزاب لمجرد مناهضة الإصلاحية. إن الحملم حركة ثورية و تحمل جنين بديل بروليتاري للوضع القائم ، مما يضعها في صلب الصدام التناحري مع النظام القائم و مع ترسانته القمعية ، لذلك فإن مزاوجة الحملم بين مهمتي بناء تنظيماتها السرية و خوض النضال الجماهيري في عملية جدلية واحدة ، يشكل قفزة هامة في تجاوز الإصلاحية و نزعة المشروعية الانتهازية. ففي الوقت الذي كانت ترسي هياكلها بسرية تامة عن أجهزة العدو ، استعملت واجهة صحيفة علنية وعملت ، بل تحمل أعضاؤها مسؤوليات في بعض الاتحادات المحلية لاتحاد المغربي للشغل (ا.م.ش) و في أ.و.ط.م والاتحاد الوطني للمهندسين واللجنة الوطنية لمناهضة القمع ، والعديد من الجمعيات الثقافية والاجتماعية.

أن التعامل مع قضية السرية من وجهة نظر التصور الثوري الماركسي اللينيني للتغيير ، يدحض تحامل المرتدين على السرية. إن الأخطاء التي ارتكبتها الحملم في ممارستها الثورية لا تمس جوهر مشروعها كما يدعي الإصلاحيون الجدد ، و الخطأ المرتكب في قضايا النضال السري ليس هو "تقديس" السرية ، و التخلي عن كل ما عداها ، و لكن هو عدم إتقان أساليب العمل السري وعدم إتقان الاستعمال المتزامن للسرية مع العلنية ، و للعمل الشرعي مع العمل اللاشرعي. لكن ذلك ليس وحيا يسقط من السماء ، بل إنه يكتشف من خلال النضال الثوري الشاق.

4 .**الموقف من الإصلاحية**:

إن المرتدين يكذبون ، حين يدعون أن الحملم كانت ترفض مطلقا كل إصلاح ، فرغم أن نصوص مختلف فصائل الحملم و كتاباتها النظرية ، لم تتوسع في معالجتها لهذا الموضوع ، فإن الحملم قد انخرطت في الممارسة السياسية اليومية في عدة نضالات جماهيرية مطلبية هامة ، وأسهمت فيها بطرح خطط نضالية و شعارات تستهدف تجنيد الجماهير ، حول مطالب محددة ، ومن أجل صيانة أو انتزاع مكاسب و إصلاحات معينة. إلا أنه يجب الإقرار أن "إلى الأمام" قد تعاملت أحيانا بشكل ذاتي مع بعض التنازلات التي فرضتها الجماهير بنضالها على الحكم ، (مثلا رفض الوداديات التي اضطر الحكم إلى إعطائها بضغط من النضالات البطولية للتلاميذ)[8]. إن الحملم لم تكن ترفض الإصلاح في حد ذاته و بمعزل عن الأوضاع والأهداف التي يرتبط بها ، إنها كانت ترفضه كلما استعمل كسلاح لنسف المصالح الحقيقية للجماهير ، و كلما استعمل كأداة للتنفيس عن أزمات الحكم الرجعي و تقوية دعائمه.

---

8 .تاريخيا ، تأسست النقابة الوطنية للتلاميذ في 22 أبريل 1972 ، بمبادرة من مناضلي التنظيمين "أ" و"ب" اللذين أصبحا فيما بعد تحت اسم "إلى الأمام" و"23 مارس" ، من 1970 إلى تأسيس النقابة الوطنية للتلاميذ في أبريل 1972 ، دافعت الحركة التلاميذية بقيادة المناضلين التلاميذ الماركسيين اللينينيين عن "الحق النقابي للتلاميذ" ، و في طرحها لذلك ، كانت قد تجاوزت في وعيها و ممارستها مطلب "استعادة الوداديات" التي كانت تتميز إلى حدود تصفيتها في منتصف الستينات ، بتبعيتها لأ و ط م. و لم تكن الوداديات بحكم طابعها المحلي الضيق (لا تتعدى إطار المؤسسة المدرسية ، ترقى إلى مستوى الحق النقابي الذي يتجاوز حدود المحلي (بمعناه القطاعي والجغرافي ، إلى الوطني) و من تمة فهذا المطلب ينتمي إلى مستوى المطالب الديموقراطية الجماهيرية. و في قلب معمعان النضال ، و تتويجا لذلك ، أعلنت الحركة التلاميذية بقيادة مناضليها الطليعيين عن تأسيس نقابتها الوطنية للتلاميذ ، و بقيت أطروحة العمل بالوداديات أطروحة من الماضي بالنسبة للحركة التلاميذية ، و لذلك رفضتها و لم تعرف المواقف الآخذة بذلك (مثل موقف فصيل "لنخدم الشعب") سوى بعض التجارب المحدودة جدا ، مثال ثانوية الحسن الثاني بالرباط.

إن الإصلاحية هي الاستراتيجية الوهمية للتغيير ، المبنية على مراكمة الإصلاحات الجزئية ، للوصول سلميا إلى التغيير ، الذي يخدم مصالح البرجوازية الوطنية و بعض فئات البرجوازية الصغيرة ، بدون المس بجوهر الاستغلال. إن الحكم يستفيد من هذه النزعة الإصلاحية لدى القوى البرجوازية والبرجوازية الصغيرة ، لتحريف نضالات الجماهير ، و منع أي بديل ثوري من التبلور و الرسوخ.

أما حول إمكانية أو عدم إمكانية تحقق و قيام مؤسسات ديموقراطية برلمانية ، في إطار النظام السياسي القائم ، فإننا نعتقد أن تحاليل و مواقف منظمة "إلى الأمام" سديدة و ثورية في جوهرها ، لأنها أكدت دوما على استحالة قيام ديموقراطية برلمانية برجوازية في أوضاع بلادنا الراهنة ، و على أنه يستحيل حتى في حالة أخذ النظام ببعض سياسات و تقنيات اللعبة الديموقراطية البرلمانية ، أن تشكل هذه التجربة ضمانة أو قنطرة لإحقاق الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أهم الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حققتها ، و طبل لها النظام خلال أزيد من عشرين سنة ، قد استخدمت كواجهات تستر و تموه حقيقة "التنمية" الاقتصادية الامبريالية الكمبرادورية ، التي تهيكلت في إطارها و توطدت دعائم الطبقات السائدة ، واقترفت أفظع الانتهاكات و الطعون في حق الطموحات و المكتسبات الشعبية.

إننا لا نعني من تسطيرنا لهذه الصورة القاتمة للأوضاع المتردية ، التي اجتازتها الجماهير و قواها الثورية الحقيقية ، أن هذه التجارب كلها لم تفرز لحظات وإمكانيات ، تفرض فيها القوى التقدمية والجماهير بعضا من حقوقها. إن هذه الإمكانيات موجودة ، لكن توظيفها الخلاق والثوري مرهون بمدى قدرات الثوريين على استيعاب متطلبات الكفاحات الجماهيرية ، و صياغة الأهداف الثورية الملموسة التي يتوجب تحقيقها في الظروف الملموسة المحددة.

إن التطبيل الهائل الذي يقام حاليا للديموقراطية اللبرالية وللبرلمانية ، يطرح علينا مهمة مزدوجة: محاربة كل الأوهام الإصلاحية والمفاهيم البرجوازية حول الديموقراطية من جهة ، والاستفادة من كل الإمكانيات التي تتيحها اللعبة الديموقراطية من جهة أخرى.

**5 .العنف الثوري:**

لقد تغاضى المرتدون ، و سيرا على منهجهم التضليلي ، عن تبني "إلى الأمام" والحملم للمبدأ الماركسي اللينيني: العنف الثوري الجماهيري ، في مواجهة النزعات الإرهابية والشبكية ، و كأسلوب حاسم للقضاء على هيمنة الامبريالية والرجعية على بلادنا. كما خانتهم الجرأة على التخلي الصريح عن هذا المبدأ السديد ، (رغم تخليهم الضمني عنه) ، فاجتهدوا في الإجهاز على تعامل الحركة الثورية والحملم مع مبدأ العنف: الطابع الفوقي والشبكي للحركة المسلحة في 3 مارس 1973 ، وفرة التفاصيل والتخطيطات والاستراتيجية والمثالية أحيانا فيما يتعلق بمواقف "إلى الأمام" ، الانتفاضة ثم الحرب الشعبية الطويلة الأمد ، المناطق المحررة ، مناطق الصدام ...) كما أنهم سكتوا عن قصد عن المجهودات النظرية التي قامت بها "إلى الأمام" منذ بداية نشأتها ، من أجل توضيح أسس مختلف أشكال العنف الثوري ، و إبرازها لوجهة النظر الماركسية بصددها ، و تقديم تحاليل نقدية للنماذج السائدة آنذاك ، و التي عرفت رواجا كبيرا أمريكا اللاتينية (الغفارية وكل أنواع الشبكية والانقلابية).

لقد حاولت "إلى الأمام" منذ 1972 ، أن تبلور رؤية استراتيجية لسير وإنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية ، تتلاءم مع الشروط الموضوعية لبلادنا و مع مسلسل تبلور و نضوج القوى الذاتية للجماهير العمالية والفلاحية. و العيب في كل ما بلورته المنظمة من تحاليل في هذا الشأن ، لا يكمن- كما يدعي المرتدون — في مبدإ العنف الثوري أو عدم

ملاءمته مع الواقع ، أو في خطأ إثارته و الدعاية له و تبيان أهميته القصوى بالنسبة لبلادنا. إن المبادئ الماركسية اللينينية و الأهداف الثورية التي اعتمدتها "إلى الأمام" في مجهودها من أجل بلورة رؤية استراتيجية صحيحة تماما. و لكن "إلى الأمام" قد أسرفت كثيرا في البحث عن تفاصيل العملية الثورية ، و البث في أشكال و أساليب مدققة ، لا يمكن أن تنبثق ، و تتحدد إلا في خضم الممارسة الثورية للجماهير العمالية والفلاحية نفسها ، و بقيادة حزب البروليتاريا[9].

**6 .الموقف من الأحزاب الإصلاحية:**

إن المرتدين يعتبرون أن "إلى الأمام" كانت تكن العداء للأحزاب الوطنية التقدمية ، و تعتبرها خائنة و تحملها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع في البلاد ، و تعتبر أنها مجموعة من محترفي السياسية و ليست لها تمثيلية طبقية.

إن الموقف الثوري من الأحزاب الإصلاحية ، ليس هو تزكية ممارستها - كما يفعل المرتدون — بل هو انتقاد كل ممارساتها التخاذلية والانتهازية واللاديموقراطية ، والعمل على جرها إلى مواقف و ممارسات نضالية ، و هذا يعني صراعا سياسيا و إديولوجيا ضد خططها و أساليبها و مواقفها ، و في نفس الوقت استغلال كل إمكانيات العمل النضالي المشترك. إن مهادنة الأحزاب الإصلاحية الانتهازية ، هو تراجع عن أحد أهم واجبات الثوريين. و على عكس ذلك ، فإن ممارسة الصراع السياسي والإديولوجي و طرح البديل الثوري الماركسي اللينيني للأحزاب الإصلاحية ، و لمواقفها و ممارساتها ، ضرورة تفرضها مصالح الشعب المغربي بطبقاته وفئاته الوطنية.

لقد تميز تعامل "إلى الأمام" و الحركة الماركسية اللينينية مع القوى الإصلاحية ، خلال الفترة الأولى من نشاطهما ببعض الممارسات الحلقية ، حيث لم تكن تستعمل كل إمكانيات العمل النضالي المشترك ، و ذلك انطلاقا من نظرة احتقارية لهذه القوى و لمواقفها الانتظارية على العموم ، و كرد فعل على أساليب الصراع العدائية و الخطيرة ، التي كانت تمارسها ضد الحملم في كثير من الأحيان ، و كان على من يتغنى بالموضوعية أن يشير على الأقل إلى الممارسات العدائية العنيفة التي استعملت فيها السلاسل ، والتي كانت تلجأ إليها بعض هذه القوى الإصلاحية حين تنهزم جماهيريا ، أو عندما تريد فرض هيمنتها على الجماهير الشعبية.

وفي 1974 سقطت "إلى الأمام" في خطأ سياسي ، حيث دعت القوى الإصلاحية إلى تكوين"جبهة معارضة النظام القائم" ، في الوقت الذي كانت فيه هذه القوى تضع اللمسات الأخيرة لتحالفها مع الحكم في مسألة الصحراء[10] كما أن أحد أخطاء "إلى الأمام" في التعامل مع الأحزاب الإصلاحية ، كان يكمن في عدم فهم التناقضات داخلها ، و عدم نهج سياسة سديدة تجاه التيارات الثورية أو المناضلة بصفة عامة.

إن تجربة شعبنا تبين بما لا يدع مجالا للشك ، جسامة المسؤولية التي تتحملها الأحزاب الإصلاحية ، فيما آلت إليه الأوضاع في البلاد بعد الاستقلال الشكلي. كما تبين أن هذه الأحزاب خانت المطامح و الآمال التحررية العميقة لشعبنا ، بتهافتها للتفاوض على ظهر كل حركة جماهيرية ، و بتزكيتها أو سكوتها على تصفية جيش التحرير والمقاومة و

---

9 .لعل صاحب المقالة ، يوحي هنا بضرورة الاكتفاء بصيغة العنف الجماهيري المنظم ، التي لم تكن لدى التحريفيين الجدد سوى الابتعاد عن أي استراتيجية ثورية ، و هو ما حصل فعلا ، لما تبنوا الصيغة في ندوة في فبراير 1983.

10 .عموما ، فالقوى الإصلاحية والتيارات داخلها كانت تجرفها الحملات الشوفينية للنظام ، حتى أنها كانت ترى العدو في كل من يخالف أطروحتها ، و لا فرق بين قضية الصحراء و القضايا الأخرى ، أما الكلام عن وجود قوى مناضلة داخل حزب "التقدم والاشتراكية" فهو ضرب من الخيال. لقد ارتكبت المنظمة أخطاءا تكتيكية في الفترة الممتدة بين نونبر 1974 ومارس 1976 ، و في هذه الفترة ، تشكلت جدور التيار اليميني الإصلاحي ، بعد فترة تردد و تذبذب ، بين النقد اللاذع و المغازلة بدون مبادئ

قمع انتفاضة الريف ... كما أن هذه الأحزاب التي تدعي أنها تريد بناء الاشتراكية ، و التي تطرح على نفسها في برامجها و خططها أهداف سامية ، مثل التحرر الوطني الفعلي والديموقراطية والاشتراكية ، تخون في العديد من مواقفها و ممارساتها الملموسة هذه الأهداف النبيلة التي تستعملها لتغليط الجماهير و الهيمنة عليها[11]. إلا أن هذه الخيانات تتحمل مسؤوليتها الاتجاهات اليمينية داخل الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، بينما ظلت الاتجاهات الثورية داخله ، تكافح و تناضل بجانب الجماهير في أحلك شروط القمع والإرهاب[12].

إن واقع الأحزاب الإصلاحية بعد 1965 ، (التجاوز العفوي للأحزاب الذي عبرت عنه انتفاضة مارس 1965 ، ركود نشاطها في فترة حالة الاستثناء ...) قد دفع "إلى الأمام" عند نشأتها ، إلى احتقار دور الطبقات الوسطية في الثورة ، وكذلك إلى اعتبارأن الأحزاب الإصلاحية قد أفلست ، و تحولت إلى مجموعات من محترفي السياسة ، حيث طرحت كشعار استراتيجي ، الدكتاتورية الديموقراطية للعمال والفلاحين الفقراء ، هذا الشعار الذي ينفي دور الطبقات الوسطية في الثورة ، كما أن اعتبار الأحزاب كمجموعات محترفي السياسة موقف خاطئ ، لأنه يقفز على تمثيليتها الطبقية.

لكن هذه المواقف تطورت في اتجاه تحديد القاعدة الاجتماعية لأحزاب الإصلاحية ، و تمثيليتها الطبقية و تحديد دور الطبقات الوسطية في الثورة. و هذا ما عبر عنه مفهوم الثورة الوطنية الديموقراطية الشعبية و مفهوم جمهورية المجالس الشعبية تحت قيادة حزب البرولتاريا ، كما بدأت "إلى الأمام" تبلور نهجا سديدا للتعامل مع الأحزاب الإصلاحية و الاتجاهات داخلها.

**7 .الموقف من المنظمات الجماهيرية:**

لعل من أسخف الأكاذيب التي نسجها خيال المرتدين ، ذلك الافتراء القائل بمعاداة "إلى الأمام" للمنظمات الجماهيرية ، ورغبتها في تشكيل بدائل سرية لها.إن "إلى الأمام" والحملم دافعتا بكل حزم و تفان عن أ.و.ط.م ، و اعتبرتا إياها مكسبا لجماهير الطلبة يجب صيانته و تعزيزه. و في أحلك ظروف القمع و في ظل حظر النظام لهذه المنظمة الطلابية ، ظلت "إلى الأمام" تكافح من أجل استمرارها و الحفاظ على رصيدها ، و من أجل بنائها في السرية ، وتناضل بجانب جماهير الطلبة دفاعا عن مصالحهم المادية و المعنوية و عن حقهم النقابي. كما أن "إلى الأمام" و الحملم استطاعتا خلال سنتي 1971 – 1972 ، قيادة حركة التلاميذ المناضلة من أجل حقها النقابي. و قد كان هذا العمل إيجابيا ، لأنه ساهم في إضعاف العدو و إفشال التوجه الإصلاحي نحو المساومة ، و في رفع وعي و نضالية جماهير التلاميذ. إلا أن بناء النقابة الوطنية للتلاميذ و أ.و.ط.م في السرية ، يجمد طاقات هائلة وسط الشبيبة التعليمية ، طاقات كان من الضروري توظيفها للتجدر وسط الطبقة العاملة والفلاحين[13] (وجود تناقض مع فقرة سابقة). أما بالنسبة ل"ا.م.ش" ، فإن موقف "إلى الأمام" كان واضحا و ثابتا ، و هو العمل داخلها باعتبارها النقابة الأكثر تمثيلية للعمال و الموظفين والمستخدمين ، و بصفتها النقابة المناضلة آنذاك ، حيث أن أغلبية النضالات كانت تخاض في إطارها. و لقد كانت "إلى الأمام" تنتقد البيروقراطية النقابية ، و تطرح ضرورة عزلها من طرف العمال. و قد اعتبرت "إلى الأمام" أنها ارتكبت خطأ بالتركيز على التحريض الفوقي ضد البيروقراطية النقابية ، و طرحت كبديل ضرورة العمل

11 .الحقيقة أن الواقع لا علاقة له بما يدعيه الكاتب ، فالقراءة البسيطة لوثائق هذه الأحزاب ، تظهر أن لا علاقة لها ، لا بالتحرر الوطني و لا بالاشتراكية ، إلا إذا سمينا بعض الإصلاحات الاقتصادية ، اشتراكية.

12 .الواقع أن الخلاف بين الاتجاهين ، لا يعود إلى مضمون البرنامج و لا إلى الأهداف ، بل هناك تبادل للأدوار حسب الفترات والمراحل ، فيما يخص الوسائل ، لكن ضمن نفس البرنامج التواق إلى الديموقراطية البرجوازية ، التي تغذيها الأوهام البرجوازية الصغيرة. و للمزيد من الإيضاح ، الرجوع إلى وثيقة "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد 13 سنة" التي تم نشرها على موقع "30 غشت".

القاعدي داخل "ا.م.ش" ، و بناء اللجان العمالية السرية كلجان ثورية ، لتجدير العمل النقابي في إطار ا.م.ش. و للعمل السياسي داخل الطبقة العاملة ، و ليس كبديل للتنظيم النقابي ا.م.ش.كما يدعي المرتدون[14]. و رغم وعي "إلى الأمام" بطبيعة القيادة البيروقراطية المتعفنة المتسلطة على ا.م.ش. ، فإنها لم تفكر قطعا ، و خلافا لما يطرحه المرتدون ، في خلق نقابات موازية ، و ذلك إيمانا و وعيا منها بضرورة الحفاظ على وحدة الحركة العمالية. و من هذا المنطلق بالضبط كان انتقاد "إلى الأمام" للعمل التقسيمي الذي قام به الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، بإنشائه للكنفدرالية الديموقراطية للشغل ، هذا التقسيم الذي يبلركه المرتدون لمجرد أن ا.ش.ق.ش هو المسؤول عنه. و مع تنديدنا بالعمل التقسيمي الذي قام به ا.ش.ق.ش لابد من تسجيل ، أن ك.د.ش أصبحت أمرا واقعا ، و أن الحركة العمالية النقابية أصبحت تتوفر على مركزيتين نقابيتين مناضلتين ، رغم إصلاحية و بيروقراطية قيادتيهما ، و أننا نعتبر أنه يجب العمل في كل من ك.د.ش و ا.م.ش ، و خصوصا في النقابات الأكثر تمثيلية. فهل هذا موقف عدائي من ك.د.ش و ا.م.ش ؟ و هل انتقاد العمل التقسيمي الذي ارتكبه ا.ش.ق.ش.يمكن اعتباره عداءا لك.د.ش ؟

8 .**الموقف من قضية الصحراء الغربية**:

إن ما يحاول المرتدون طمسه تحت أطنان من التشويهات ، هو أن الأساسي في موقف "إلى الأمام" من قضية الصحراء الغربية سديد تماما. فبالنسبة لهم ، إن هذا الموقف لم يكن وليد البحث الجدي ، و قد تعاملت معه "إلى الأمام" بشكل لا مسؤول ، و استعملته لتصعيد العداء للأحزاب الإصلاحية ، و إذكاء الحماس للاقتتال بين الشعوب. و الحقيقة أن موقف "إلى الأمام" من قضية الصحراء الغربية موقف برولتاري سديد ، و يخدم — خلافا لما يدعيه المرتدون ، الذين يهولون من تدخل القوى العظمى في المنطقة ، متناسين السيطرة الامبريالية على بلادنا – قضية انعتاق شعوب المنطقة من سيطرة الامبريالية والرجعية ، و يخدم كذلك وحدتهم الفعلية ، التي تستجيب لمصالحهم ، و ليس الوحدة القسرية التي يحاول نظام ملاكي الأراضي الكبار والكمبرادور و سيدته الامبريالية فرضها على الشعب الصحراوي ، و تتحمس لها الأحزاب الإصلاحية الشوفينية. إن صراع "إلى الأمام" ضد شوفينية الأحزاب وعمالتها و ذيليتها للحكم ، في هذه المسألة ، و فضح مناورات النظام و مخططات الامبريالية الجهنمية ضد شعوب المنطقة واجب ثوري ، و لا يمكن أن يعتبره تصعيدا للعداء ضد الأحزاب الإصلاحية ، إلا من غرق بدوره في مستنقع الشوفينية و

---

13 .إن مثل هذا الطرح ، يثبت أن أصحابه آنذاك لم يكونوا يدركون عمق "شعار التجدر وسط الطبقة العاملة" ، فقد اختلط عليهم الأمر حينما اشترطوا لإنجاز التجدر وسط الطبقة العاملة التخلي عن العمل في الشبيبة المدرسية ، المنبع الرئيسي للشبيبة الثورية آنذاك. و قد كان السؤال الحقيقي: ماذا نفعل بعملنا داخل الشبيبة المدرسية ؟ و ليس وضع جدار صيني بين الطبقة العاملة و الشبيبة الثورية. و قد أثبت التاريخ فشل هذه النظرة ، التي كانت المسؤول الرئيسي عن تراجع الحركة الطلابية في جوانب من مسارها النضالي ، مما سمح بتراكم الأخطاء و انتشار الفكر الظلامي داخل الجامعة ، و استئساده فيما بعد.

14 .إن ما قام به المرتدون ، كان خلطا مقصودا حول مفهوم"اللجان العمالية السرية" كما تبلور سنة 1971 ، في ظل خط العفوية السائد آنذاك داخل المنظمة الماركسية اللينينية المغربية "إلى الأمام" (خلال هذه الفترة كان رفاق المنظمة و رفيقاتها يتوجهون في مواكب جماعية إلى المعامل والمؤسسات الإنتاجية ، لتوزيع المناشير التي تدعو إلى تشكيل "اللجان العمالية السرية" ، باعتبارها الشكل الأنسب لتجاوز البيروقراطية ، و لقيادة النضالات العمالية ، و هو حال تجربة الدار البيضاء سنة 1971 ، لما توجه العشرات من مناضلي "إلى الأمام" من مدينة الرباط إلى الدار البيضاء ، حيث كان في انتظارهم مجموعة أخرى من الرفاق ، فتوجهوا جميعا إلى أكبرالمؤسسات الصناعية ، و إلى المكتب الوطني للكهرباء و السكك الحديدية ، و ذلك لتوزيع منشور يدعو إلى تأسيس "اللجان العمالية السرية" ، و هذه أحد أكبر العمليات التي قامت بها المنظمة في هذا الاتجاه ، و بين المفهوم نفسه كما تبلور بعد صدور وثيقة "20 نونبر" و خاصة في وثيقة "الوضع الراهن والمهام العاجلة للحركة الماركسية اللينينية المغربية.

الإصلاحية. إن مساندة كفاح الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره على كامل تراب الساقية الحمراء و وادي الذهب ، تحت قيادة ممثله الشرعي و الوحيد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب ، يعد ، في عرف الإصلاحيين الجدد ، إذكاءا للحرب بين الشعوب. أما أن تطبل الأحزاب و تزمر من أجل تسعير الشوفينية و العداء بين الشعبين المغربي و الجزائري ، فذلك تعبير عن "نضاليتها" و "وطنيتها" و"تقدميتها" بالنسبة للمرتدين. إن "إلى الأمام" لا تؤيد الحرب من أجل الحرب ، كما يزعم المرتدون ، و إنها واعية تمام الوعي بجميع الآلام والتضحيات الجسام التي تفرضها الحرب على شعوب المغرب العربي ، لكنها تحمل مسؤولية الحرب و بكل وضوح — و خلافا للمرتدين — للحكم الرجعي و الامبريالية. إن المرتدين يتباكون على الآلام التي تلحق بشعوب المنطقة بفعل الحرب ، دون تحديد أن النظام الملكي التوسعي ، هو الذي يشن حربا ظالمة على شعب يدافع عن قضيته الوطنية العادلة. و إذا كانت "إلى الأمام" قد ارتكبت بعض الأخطاء في تعاملها مع قضية الصحراء الغربية ، فإن المرتدين يتناسون ، لحاجة في نفس يعقوب ، الموقف الأول للحملم ، الذي يتكلم عن حق جماهير الصحراء في تقرير مصيرها ، و إعادة بناء الوحدة مع المغرب على أسس وطنية ديموقراطية بدل الاعتراف الواضح للشعب الصحراوي بحقه في تقرير مصيره ، على كامل تراب الساقية الحمراء و وادي الذهب. و يكتفي المرتدون بتوجيه انتقاداتهم إلى نظرية الثورة في الغرب العربي ، و إلى اعتبار مسألة إنجاح الثورة في الصحراء هي المهمة المركزية للثوريين الماركسيين اللينينيين المغاربة. إلا أن هذه الأخطاء لا تمس جوهر موقف "إلى الأمام" الأممي البروليتاري — كما يريد المرتدون الإيحاء بذلك — هذا الموقف الذي دافعت عنه في أقسى ظروف القمع ، و في وجه الهجوم المسعور للقوى الإصلاحية والرجعية الشوفينية. إن المرتدين لا يتكلمون عن حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره ، ويطرحون شعار "الحل السياسي السلمي" (دون توضيح أي حلم سلمي يقصدون: هل حل سياسي سلمي على أساس احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره أم حل سياسي تصفوي لكفاح هذا الشعب ؟) و يجهزون على مواقف "إلى الأمام" و من ضمنها حق تقرير المصير نفسه ، الذي يعتبرونه متسرعا. و هذا موقف انتهازي و تراجعي ضمني عن مساندة قضية الشعب الصحراوي العادلة.

**مناضل**

**صدرت الوثيقة في مجلة "إلى الأمام"**
**السلسلة الجديدة — عدد** 4 – **غشت** 1980

**ملحق الملف الثاني**

# المنظمة الماركسية ـ اللينينية المغربية
# "إلى الأمام"

## تعميم داخلي[']
## تنبيه

أقدم المدعوان المشتري و المنصوري مؤخرا ، على إصدار نص "بيان سياسي" ، مؤرخ في فبراير 1980 ، أشرف "الإتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية" ، على طبعه و توزيعه بشكل واسع.
و هذا "البيان" عبارة عن تهجم مليئ بالأكاذيب و الإفتراءات ، موجهة ضد منظمتنا و مجموع الحركة الماركسية اللينينية و الحركة الثورية المغربية.
أمام هذا ، نرى أنه من الضروري التذكير ، و لو بصفة موجزة ، ببعض المعالم البارزة في تطور هذين العنصرين منذ اعتقالهما في 1976.
لقد كان المشتري عضوا في اللجنة الوطنية المنبثقة عن الندوة الوطنية التي انعقدت في 1 و 2 يناير 1972[1] ، كما كان عضوا في كتابة المنظمة[2]. أما المنصوري[3] فقد كان مسؤولا في منطقتي فاس و الشمال خلال حقبة معينة[4].
و عند اعتقالهما ، و عوض الصمود و مقاومة التعذيب ، التجئا إلى طريق التفاهم مع البوليس ، و الإعتراف بأسرار المنظمة ، مساهمين بذلك في تفكيكها في الداخل ، خلال فترة فبراير/ مارس 1976.
و في سجن عين البرجة بالدار البيضاء[5] ، عمدا خلال فترة سبتمبر/ دجنبر[6] ، إلى العمل التكتلي ، لمنع الرفاق الذين ينتقدونهما و يفضحون مسؤوليتهما في الإعتقالات ، و المتشبتين بالمبادئ الثورية لمنظمتنا ، من التعبير عن مواقفهم بشكل ديموقراطي.

---

'. **تنبيه: كل الهوامش الواردة في النص موضوعة من طرف مدونة "30 غشت".**

1. الصحيح هو 31 دجنبر 1971/فاتح يناير 1972. إن التاريخ الوارد في النص خطأ شائع.

2. يعني الكتابة الوطنية.

3. عبد الله المنصوري ، من الأعضاء المؤسسين لمنظمة "إلى الأمام" ، و أحد أعضاء "لجنة التنسيق الوطني" ، القيادة الأولى لمنظمة "إلى الأمام" إلى حدود "الندوة الوطنية الأولى" ، و تحمل مسؤوليات تنظيمية مختلفة ، آخرها مسؤوليته عن مدينة طنجة و تطوان. و يعتبر الساعد الأيمن للمشتري خلال فترة نونبر 1974/ دجنبر 1975.

4. المقصود هنا بالشمال مدينتي طنجة و تطوان.

5. المقصود هنا السجن المدني "عين برجة" بالدار البيضاء.

6. المقصود سنة 1976.

و في سجن القنيطرة الذي انتقلنا إليه ، مع باقي المعتقلين منذ مارس 1977 ، مع بعض شركائهما في البيان المذكور ، عملا من أجل الإعتراض على تطبيق مبدأ المحاسبة على الإنهزام أمام العدو ، الوارد في النظام الداخلي لمنظمتنا ، إلا أنهما سرعان ما انفضحا و انعزلا سياسيا ، وإثر ذلك اتخذت المنظمة قرار توقيفهما ، ضمن مجموعة العناصرالتي ارتكبت أخطاء مماثلة (في يوليوز 1977[7]) و بالرغم من ذلك ، فقد استمرا في أعمالهما التخريبية ضد المنظمة ، مما أثار سخط جميع مناضلي منظمتنا عليهما ، و رغم التجاوزات و الأخطاء التي رافقت ذلك السخط خلال سنة 1978 ، فقد أتيحت لهما كل الظروف للمساهمة في النقاشات السياسية ، التي جرت في صفوف المنظمة ، ابتداءا من النصف الثاني من السنة المذكورة ، غير أنهما حاولا مرة أخرى استغلال هذه الإمكانية لنفس السلوك الانتهازي و التخريبي.

و هكذا ، سعيا إلى الاستفادة من جو البلبلة الذي كان سائدا لدى عدد من المناضلين ، لجلب توقيعاتهم على البيان المعروف "بيان التجميد" ، في يونيو 1979. .و لقد استطاعا أن يساهما في نسف مجهودات مناضلي منظمتنا ، الذين لم يدخروا جهدا لإقامة حوار بناء مع الرفاق الذي جمدوا عضويتهم ، و لكن لم يمض وقت طويل ، حتى اتضح من خلال الصراعات السياسية ، أن أهدافهما الحقيقية ، إنما كانت التهجم على المنظمة وتخريبها.

هكذا ، و بعد استنفاذ كل إمكانيات العمل معهما على أسس مبدئية ، تم اعتبارهما منسحبين ، و أعلن عن ذلك في تعميم داخلي صدر عن المنظمة في 12 نونبر 1979 ، و بذلك تم وضع حد لأحلامهما في التسلط من جديد على منظمتنا ، و جرها إلى مستنقعات الإصلاحية ، فظهرا على حقيقتهما البئيسة حاليا ، كإصلاحيين و وصوليين ، لا يترددون في نشر الأكاذيب ، و اعتماد التشهير لتدنيس الرصيد النضالي لمنظمتنا ، و لمجموع الحركة الثورية المغربية.

نظرا لكل ما سبق ، فإنه يتحتم على منظمتنا ، أن تدخل في اعتبارها ، أن العنصرين المذكورين ، قد أصبحا يتصرفان كعدوين للمنظمة ، و الحركة الماركسية اللينينية المغربية ، و الحركة الثورية ، و أن نستخلص الدروس و النتائج الداخلية اللازمة من ذلك ، هذا إلى جانب الرد السياسي الصارم الذي ينبغي تقديمه لدحض أطروحتهما اليمينية التصفوية.

إن هذا الموقف و الإجراءات المستخلصة منه ، تنطبق كلها على العناصر التي وقعت معهما "البيان السياسي" المذكور و هم:

**العريش- الطريبق– أمناي– بوراس– بوغابة – بنعمر- المجاهد.**

**المنظمة الماركسية اللينينية المغربية**

**"إلى الأمام"**

**شتنبر** 1980

7 .المقصود هنا "بيان التجميد للعضوية" الذي وقعه 52 مناضل.